رقم الإيداع بدار الكتب (2020/1664)
الجمهورية اليمنية – صنعاء – 2020
جميع الحقوق محفوظة

تصميم الغلاف للفنان معد المجاهد
الاخراج الفني : إيهاب أمين السقاف

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي

الدكتور/ أبو بكر السقاف

تم تأليف هذا الكتاب عام 1988
حيث يتناول مؤلف الكتاب بتحليلاته العميقة متغيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزء الشمالي من اليمن خلال المراحل السابقة على الوحدة اليمنية.

تنويه

يتم إصدار الطبعة الجديدة من الكتاب الموسوم بـ (الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي) والذي أصدرته في ثمانينيات القرن الماضي باسم مستعار هو: (الكاتب اليمني الدكتور محمد عبد السلام)، حيث كانت مرحلة إصدار الكتاب آنذاك تتسم بقمع حرية الرأي والتعبير والملاحقات الأمنية للناشطين، والمفكرين السياسيين، وخاصة من اليساريين والقوميين الذين لا يتماهون مع السلطات الحكومية، ويتعرضون للاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري.

لقد شجعني العديد من الأصدقاء على إعادة إصدار الكتاب باسمي كمؤلف أصلي للكتاب حفاظاً على الحقوق الفكرية للمؤلف، والتوضيح للقارئ الكريم.

وأنتهز هذه المناسبة لتقديم الشكر للأصدقاء: الأستاذ أمين أحمد قاسم، والأستاذ القدير عبده علي عثمان، والأستاذ قادري أحمد حيدر، والدكتور يحيى صالح محسن، والأستاذ المحامي محمد علي المقطري .. ولايفوتني أن أعبر عن خالص أمتناني وتقديري للصديق المرحوم الدكتور أحمد القصير.

المؤلف:

أ.د. أبو بكر السقاف

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	
الفصل الأول: من الإمامة إلى جمهورية سبتمبر	13
الفصل الثاني: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة	59
الفصل الثالث: التبعية المزدوجة	105
الفصل الرابع: النفط في مأرب وآفاق المستقبل السياسي	177

تقديم:

هذا الكتاب محاولة لتحليل مؤثرات التطور، ومؤشراته وعوامله الفاعلة في البنية الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية في اليمن الشمالي منذ سبتمبر 1962.

ويتناول قضايا لا يمكن بدون تأصيلها فهم الواقع وآفاق المستقبل. وقد جاء الكتاب حصيلة جهد جماعي ومناقشات استمرت طويلاً، أسهم فيها كثير من الأشخاص في صنعاء. ثم قام شخص واحد بالصياغة النهائية لمواد الكتاب من أجل الاتساق في الأسلوب والمصطلح.

ويجيب الكتاب عن أسئلة محورية عديدة، ظلت منذ أمد دون معالجة، ومن بينها سؤال ينتشر بين عامة الشعب وإن تجاهله بعض مدعي الفكر ومعظم رجال السياسة، ونعني بذلك: لماذا لا يتمتع جميع أبناء اليمن الشمالي حتى الآن بحقوق مواطنة متساوية لا تفرق بين أبناء الوطن الواحد؟ وبكلمات أخرى: لماذا لم يستقر مفهوم المواطنة بدلاً من مفهوم الانتماء القبلي على الرغم من سقوط الإمامة وإعلان الجمهورية منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً.

نأمل أن يسهم هذا الكتاب في تبديد الكثير من الأساطير والأوهام والمفاهيم المغلوطة عن اليمن ومسار تطوره، فضلاً عن تعرية واقع قوى مذهبية وطائفية وقبلية حاولت، ولا تزال، تسخير الدولة الحديثة نسبياً لاستمرار القديم في شكل «سلطنة» جديدة.

باختصار شديد: يعالج هذا الكتاب في وضوح كثيراً من القضايا التي لا يزال يتوهم الكثيرون أنها تقع ضمن المحظورات، بينما لا تكف قوى مختلفة تنتمي حقاً إلى القديم وعالم الإمامة عن تناول نفس هذه القضايا من منظورها الخاص، ومن أجل ترسيخ مفاهيم وتقاليد تنتمي بدورها إلى أنظمة التخلف، والقهر أكثر من انتمائها للعصر الحديث واليمن الجمهوري.

ينبغي أن ندرك أنه إذا لم يتم تناول قضايا الوطن في جرأة ووضوح فإن الوعي الزائف سوف يستمر، وفي مصاحبته أوهام تتيح للظلام أن يسود، و»للسلطنة» الجديدة أن تعمق جذورها، فضلاً عن استمرار الواقع الكئيب الذي تتولد عنه تلك الأوهام وذلك الوعي الزائف.

الفصل الأول
من الإمامة إلى جمهورية سبتمبر

إذا صح «أن التاريخ ما يحتاج الناس إلى تذكره من أحداث الماضي»، فإنه يصح بدلالة الاتصال والانفصال في حركته، فكل واقع ينطوي على نقاط مساره، نجدها حاضرة في كيانه. ومن هذا المنطلق لا تكون الصلة بالماضي عدمية فيتعذر فهم بعض ملامح الحاضر وتعقيداته البنائية. كما أنها لا تكون تماثلاً واستمراراً جوهرياً له في الزمان.، فيستحيل فهم الجديد، الذي تراكم وتبلور عبر الزمن. وكلما قلَّت ديناميكية مجتمع ما كان نصيب الماضي ورواسبه فيه قوياً. فأكثر المجتمعات قدرة على الحركة وتحقيق وتيرة عالية من الحراك الاجتماعي إنما هي تلك التي لا يثقل كاهلها ميراث باهظ يشل حركتها أو يفرض عليها البطء عندما تكون السرعة واجبة. ومن أحد أسباب سرعة التطور في أمريكا الشمالية كان خلو مؤسساتها الجديدة في الحكم والإدارة من الموروث الذي نجده في أوروبا، التي هاجر منها إلى أمريكا كل الذين كانوا على غير وفاق في مجتمعاتهم، سواء كانوا مجرمين هاربين من وجه العدالة أو من أبناء الطوائف الدينية التي لم يتسع لها تسامح القارة الأوروبية.

والمجتمع اليمني في الجمهورية العربية اليمنية، وهو الجزء الذي لم يستعمر مباشرة من قبل دولة استعمارية، احتفظ بجوانب أساسية من صورته القديمة حتى عام 1962. ولم تكن فترة الحكم العثماني ذات أثر يذكر فيه على مستوى البُنى الاجتماعية، لا سيما إذا ما قارنا بين نصيب اليمن ونصيب الشام والعراق من الإصلاحات التي عُرفت بالتنظيمات. فالاستقرار السياسي وقرب هذه الدول من مركز السلطة العثماني جعلها أكثر تأثراً بكل إصلاح يأتي من المركز.

كما أن عملية الاندماج الثقافي النسبي الذي عرفته الدولة العثمانية كان له أثرٌ في حياة العرب في تلك الديار، وإن حد منه كون السلطة العثمانية تمثلت في الجانب العسكري والإداري المرتبط بالجباية بالدرجة الأولى.

وقد بدأت الأزمة الحقيقية عندما أصبحت أوروبا رأسمالية، فخلقت بذلك فرقاً نوعياً جديداً بينها وبين الشعوب الأخرى، بما فيها أمتنا العربية، وهذا الفرق التحدي لُبُّ الأزمة، وتندرج تحتها أزمة السلطة العثمانية، التي كانت الأقطار العربية جزءاً منها.

وفي هذا السياق العالمي يتحدد دور ومكان العثمانيين في تعويق تطور العرب نحو الوحدة، والتقدم. فقد كانوا بدورهم محكومين بهذا الفرق والتحدي، ولكن ذلك لا يجعلنا نقبل نظرة السلفيين القدامى والجدد إلى إلغاء الخلافة باعتباره نكبة حلّت بالعرب والمسلمين.

وكان اليمن الشمالي بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الحرب السجال يتضاعف فيه الوجود العسكري، وفنون الجباية على حساب الوظائف الأخرى للدولة. وعندما استقل هذا الجزء من اليمن بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى، كان كل ما بقي من الاحتلال التركي بعض المسميات في الإدارة والجيش، وبعض الأطباق التي استقرت في المطبخ اليمني. واكتفى الإمام بالاستعانة ببعض الأتراك في إدارة السياسة الخارجية والجيش، وهؤلاء أصبحوا جزءاً من بناء سياسي واجتماعي جديد: «مجتمع الإمامة».

إن الأثر السلبي لحكم الاحتلال التركي كان في أحد جوانبه متمثلاً في غياب الإيجابية التي يحملها كل نظام حكم يوحد المجتمع فيوجد اندماجاً وطنياً أو على الأقل يُرسي أُسسه. وسبب هذا الغياب بسيط.

فالأتراك لم يمارسوا حُكماً موحداً على اليمن الشمالي كوحدة، بينما ظل اليمن الجنوبي بعيداً عن سلطتهم خاضعاً للاستعمار البريطاني منذ احتلال عدن في يناير 1839. عمَّقَ حُكم الأتراك وبعد ذلك الإمامة كل مقومات التشتت، ورفض حكم المركز الكامن في البيئة الجبلية الشمالية وفي نمط الحياة السائد فيها، الذي تقوم فيه علاقات الدم والعشيرة بدور أساسي فاعل.

لا يستطيع تاريخ الإمامة أن يفخر بأنه حقق حكماً مركزياً طويلاً أسهم في تطوير المجتمع بمنحه سنوات من الاستقرار والازدهار، بل قد يكون من أسباب نجاح الإمامة الزيدية مناسبتها لمنطق البيئة والقبيلة في الشمال. فاستقر المذهب فيها منذ الإمام الهادي. فمبدأ الخروج على الحاكم الذي يسمح بوجود إماميين في وقت واحد، ما هو إلاّ الوجه الإيماني المذهبي لصراع مشائخ القبائل، الذين لا يعترفون بالآخرين إلاّ أقراناً لا تعرف علاقاتهم نظاماً هرمياً مستقراً. وتقوم على ضرب من التوازي، وتكرار جولات الصراع العقيم، الذي يتنافى مع كل حركة اجتماعية تنزع نحو خلق إطار يسمح بتراكم التجارب والخبرات الاجتماعية وبنوع من التقدم في تكوين متحد اجتماعي متماسك.

أما في المجتمع القبلي فإن الرئاسة أو المقام الأول ترتيب مؤقت بين نظراء، ليست له صفة العلاقة الهرمية. وقد عرف اليمن قبل الإسلام هذه العلاقة في صورة التعاقب على مراكز الحكم سواء في عهد المكربيين أو الملوك. فهو مسألة مرتبطة بظروف البيئة الدينية بتعدد آلهتها كانت تعبيراً عن التشتت، وتثبيتاً لعلاقات التوازن لا الاندماج، ومن هنا كان الاتحاد المؤقت لا يتم عبر إلّهٍ موحد، بل بفرض إله القبيلة المنتصرة على القبائل الأخرى، إننا أمام توحيد التنوع أكثر مما نحن أمام تنوع في الوحدة.

ترتب على تاريخ هذا التكوين الاجتماعي أن ما يسلم به الشيخ أو ابن القبيلة للإمام رغم الهالة الدينية، ليس نابعاً من الولاء الذي يربطه بالحاكم في إطار تصور للحكم والدولة، وإن لم يغب هذا الولاء كلحظة في الوعي الاجتماعي، وأهم منه العلاقة التي ملخصها سيف المعز وذهبه، الغلبة لا الشريعة، الأولى عمادها العصبية. والثانية تقوم على تصور رابطة دينية بين الحاكم والمحكوم. ساعد شح البيئة على تقوية مبدأ الغلبة الذي يتذرع بالعقيدة التي تتوحد بدورها بالحاجات الأساسية. فالدولة في هذا المجتمع منذ القدم من حيث تركيبها ومركزيتها تختلف مثلاً عن الدولة المصرية القديمة حيث الاستقرار والاندماج الاجتماعي أوضح وأقوى.

لو كانت الرابطة الدينية قائمة بين حكم الإمام يحيى والقبائل، لما ارتفع صوته مندداً بحكم الطاغوت الذي كان يصف به العُرف القبيلي. إنه يريد إقامة حكم المذهب الزيدي ومحو حكم الطاغوت.

والعُرف رفض لحكم المركز إلى يومنا هذا. والانقسام أساس البنيان القبلي، والخروج وجه الانقسام المذهبي، ومن هذين المبدأين صدرت الصعوبات التي واجهها الإمام لإقامة حكم المركز، ولا نقول حكماً مركزياً لا تتوافر مقوماته إلاّ في متحد اقتصادي سياسي حديث. ولذا كان يحيى متسقاً مع تفكيره وطموحه، وحَد حكمه بالمذهب، وسوف يوحِّد المركز والدولة بشخصه بعد الاستقلال وإعلان المملكة المتوكلية اليمنية. وهذه الشخصية لا ترقى إلى تلك الوحدة التي قصدها لويس الرابع عشر، ملك فرنسا عندما قال: «أنا الدَّولة». ومع العكس من ذلك كانت شخصية الإمام عائقاً أمام الوحدة، فهي في وقت واحد تريد إخضاع المجتمع لحكمها وتخشى توحيده. إنها تمثل جزءاً منه وتريد حكمه كله. هذه بعض تناقضاتها.

جاء صلح «دعان» في عام 1911 ليؤكد بنصوصه فرقاً مذهبياً قائماً داخل المجتمع اليمني، فقد أصبح الإمام بمقتضاها مسؤولاً عن تطبيق المذهب الزيدي في المناطق الزيدية، على أن تطبق القوانين العثمانية في المناطق الشافعية. وهي قوانين وضعت وفق اجتهاد قائم على المذهب الحنفي. كان هذا أول تقسيم مجتمعي يتخذ صورة قانونية في تاريخ اليمن الشمالي الحديث. وتخلى بذلك الأتراك عن الوحدة التي كانت تضم كل السكان تحت الحكم العسكري، وتنازلوا عن حقوق الحكم على جزء من اليمن الشمالي. فقد سلموا بذلك وفق اللغة السياسية لمجتمعات ما قبل الرأسمالية، التي تجعل الانتماء الديني والمذهب أساس علاقة الفرد بالمجتمع والدولة.

فالمواطنة مفهوم لم تعرفه تلك المجتمعات، وهذا ينسجم كل الانسجام وتصور الإمام يحيى للتاريخ والحكم داخل المذهب الزيدي. فهو لم يتنازل إلاّ عن رعية «محتملين» من السنة، ولكنه لم يُفرِّط في أتباع المذهب ومحبي آل البيت، الذي بلغ عطفه عليهم حداً جعله ينجح في إعفاء بعضهم من الزكاة لفقرهم.

وهذا التصور استمرار أمين لتمرد الإمام المنصور، الذي جرى داخل التصور الديني للضلالة والهدى، فكان الجهاد باسم الشريعة وكان وابنه من بعده أبعد ما يكون عن فكرة الوطني والوطنية الحديثة. ودعوة الجهاد موجهة إلى أتباعه من الزيود، وهذا ما كرره يحيى رغم أن وقائع التاريخ تشهد على أن كثيراً من الأقسام الشافعية انتفضت ضد الأتراك دون أن يكون المذهب عائقاً. فالظلم الاجتماعي كان محرك كل تمرد ورفض في جميع المناطق. وإن كان الاستقرار أطول عمراً في المناطق الشافعية، بحكم كونها أكثر ارتباطاً بالزراعة والحرف ولا تعرف البنيان القبلي السائد في الشمال، فالقرية والمنطقة أساس العلاقات فيها.

إذاً فالمملكة المتوكلية اليمنية بحق مملكة الإمام. هو الملك والإمام معاً.
وقد رضي وهو الشيعي الغيور بهذا الازدواج مفصحاً بذلك في الممارسة السياسية عن اعتقاده الراسخ بأنه مركز الدولة وهدفها ومرشدها والمسؤول عنها في الدنيا والآخرة، وبدون هذا الاعتقاد يكف عن إلحاق نفسه بزمرة الأئمة الطاهرين المجاهدين. الملك رسالته إلى الخارج للاعتراف به ملكاً على اليمن يتعامل مع العالم كصاحب مملكة، وفي هذا التنازل روح عملية فرضتها عليه السياسة الدولية، وقد يكون ناظر خارجيته التركي هو الذي نصحه ليعلن نفسه ملكاً. وكان شديد التأكيد على الإمامة والمتوكلية دائماً، فهذه رسالته في الداخل، إلى أتباعه في المذهب على وجه التحديد.

والسلطة في الحالين شخصية، ناتجة عن بيعة له في أعناق أهل الحل والعقد، وحرص على النص في المعاهدات الدولية على الاعتراف به حاكماً وملكاً، فلا وجود لليمن خارج جبة «المتوكل على الله».

رافقت بسط نفوذه على المناطق الزيدية والشافعية شعارات مختلفة. ففي المناطق الزيدية نادى بسقوط الطاغوت لإسقاط حكم العرف وفرض الشريعة، فأخمد أكثر من تمرد في بكيل وحاشد، وتخلص من حلفاء الأمس ليوطد سلطته. وكان يقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخل جماعته، أما في المناطق الشافعية فكان جنوده مجاهدين في سبيل الله.

فمناطق تعز والبيضاء يسكنها كفار تأويل، كما كان يوحي إلى الاتباع والجنود. ومهما كانت درجة تسامح المذهب الزيدي وعدم علوه كبقية فرق الشيعة إلاّ أن فيه روح تشيع قوية لا سيما فيما يتصل بالإمامة، وهي القضية المركزية

التـــي يُسِّـــخر لهـــا كل أصـــول وفـــروع المذهـــب وتأويلاتـــه.

ولـــو كان أي حاكم ســـني فـــي مكانـــه لاعتبر كل خـــروج على ســـلطته خروجاً علـــى الإجماع ومذهـــب الجماعة الســـني. ذلك جوهـــر الإيمـــان الدينـــي فـــي المجتمعـــات التي لا يرى البشـــر فيهـــا حياتهـــم إلاّ مـــن خـــلال الله والروابـــط المذهبيـــة الدينية. فـــكل وجودهـــم الأرضـــي يجـــد تفســـيره الأكمـــل والصـــادق فـــي رســـالة الســـماء، التـــي يفـــك ألغازها نبـــي أو رســـول أو إمـــام أو مؤســـس مذهب دينـــي. وقلـــب العلاقات بيـــن الأرض والســـماء عرفتـــه كل المجتمعـــات علـــى اختـــلاف ثقافتهـــا. ولكـــن هـــذا لا يجب أن يقودنـــا إلى التســـليم بالتعـــدد الثقافي في اليمـــن الشـــمالي، وهـــو ما يقـــول به بعـــض المستشـــرقين من الأمريـــكان والإنجليز والـــروس «بوب مورونر»، و»ســـتوكي وبيترســـون» (فـــي تاريـــخ اليمـــن المعاصـــر، مجموعـــة من المؤلفين الســـوفييت، مطبـــوع على الآلة الكاتبـــة، إصدار جامعة عـــدن عام 1986). فـــإن المقصود بالاختـــلاف الثقافي في أضيق الحـــدود، كما يكـــون التنوع داخـــل كل وحـــدة وكل جماعة، أنه الفـــرق الـــذي أشـــرنا إليه بيـــن المنطقتيـــن الشـــافعية والزيدية.

والذي لا شـــك فيـــه أن بواعـــث معارضة الإمامة كانـــت مختلفة فـــي المنطقتين. فنظـــام الجباية وإن كانت أسســـه واحدة في جميع المناطـــق إلاّ أن تطبيقـــه في المنطقـــة الشـــافعية كان يتخذ طابع الجباية العســـكرية بالخُطاط والتنفيذ أســـلوباً ثابتـــاً وقاعدة، بينما كان اســـتثناءً فـــي المناطـــق الزيدية يلجـــأ إليه عنـــد العصيان، لأن الشـــيخ في المنطقـــة الزيديـــة كان حلقة الوصـــل بين الإمام والرعيـــة، وأمـــا الرعية فـــي المناطق الشـــافعية فكانـــوا ضحايا جنوده وقضاتـــه وعماله بصورة مباشـــرة. وكان الجهاز الإداري يكاد يكـــون خالياً من الشـــوافع. وأما الجيش فقـــد كان حكراً على أبنـــاء المنطقـــة الزيدية وكذلك المناصب الأساســـية فـــي الدولة.

مـــن أســـباب المعارضة بيـــن صفوف الفئـــات العليا مـــن الزيود رفـــض احتكار الســـادة مـــن أبنـــاء فاطمـــة للإمامة. فـــكل من يعـــد نفســـه عالماً ومســـتنيراً كان يرى فـــي هذا القيـــد عائقاً بينه وبيـــن المعالي. أما الشـــوافع فهـــم بحكم وضعهـــم وواقعهم ضد نظـــام الإمامـــة كله. إنـــه احتكار كامـــل وصارخ للســـلطة داخل الطائفـــة المذهبيـــة الأخرى. فالظلـــم المضاعف الـــذي ينزل بهم جعلهم ينظـــرون إلى أنفســـهم ضحايا للإمامة أكثر مـــن إخوانهم الزيود، الذيـــن يظلمون كرعيـــة، بينما يظلمون كرعية شـــوافع.

إن تصويـــر حكـــم الإمامة القائـــم على المذهب الزيـــدي حيلة لجأ إليهـــا الأئمة ليفرقوا ويســـودوا هو نـــوع من الدعاية الســـطحية التـــي لجـــأ إليهـــا الأحـــرار الدســـتوريون، لأنهم لم يســـتطيعوا نقـــد الحكـــم الديني نفســـه، وبروح ونصـــوص فـــي المذهب لا يســـتطيع الأئمة أن ينظـــروا إلـــى رعاياهم نظرة مســـاواة، فكل أبنـــاء المذاهـــب الأخرى ليســـوا إلاّ موضوعاً للحكـــم. ومن يريد إدراك هـــذا التصـــور في أشـــد صـــوره غلـــواً، عليـــه ان يتأمل إيـــران اليـــوم، تحت حكـــم المذهـــب الإثنـــي عشـــري، والفقه الجعفـــري وولاية الفقيـــه، حيث لا اعتراف بالمذاهب الإســـلامية الأخـــرى إلاّ فـــي أضيق أحـــكام الأحـــوال الشـــخصية. وينص الدســـتور في إحـــدى مواده من أن الإســـلام بالمذهـــب الجعفري دين رســـمي للدولـــة، ويصفها بأنها مـــادة أبدية لا تقبـــل التغيير.

مـــا كان للممارســـة الفكرية للأحـــرار اليمنييـــن أن تجري خارج الأيديولوجيـــا الدينيـــة، وهي التـــي جعلت دعايتهـــم تعتمد على الوعـــظ الديني وتحديـــث الأفكار الدينيـــة أو تطعيمهـــا بعناصر واهيـــة مـــن الأفـــكار الليبراليـــة العربيـــة .. فبقيت الممارســـة الفكريـــة داخل بنية الفكـــر الديني عامة، ولم تخـــرج إلى رحاب الفكـــر العلمـــي، أو العلماني لتقيم عليه ممارســـة فكريـــة جديدة. ولا تـــزال الممارســـة الفكرية الرســـمية فـــي هذه الأيـــام تتخبط

داخل هذا الفكر، وهو ما تصعب ملاحظته في الإعلام الرسمي وفي الميثاق الوطني الذي يحاول ملء فكرة الوطن بمبادئ دينية وبتاريخ قطري يرجع إلى ما قبل الإسلام.

إن المسافة التي تفصل الإمامة عن العصر كانت عائقاً أمام أي تقدم ولو نسبي نحو حل المشاكل التي واجهها اليمن المستقل ومجتمع الإمامة غير متجانس يشمل المناطق الشمالية والجنوبية. ولم تستطع الإمامة خلق التجانس بالمذهب، بل صنعت التنافر، والعداء المكبوت آناً، والمعلن آناً آخر بين أبناء البلد الواحد.

كان اليمن أول قطر عربي وجد نفسه أمام التحدي التاريخي الناتج عن انهيار الامبراطورية العثمانية. وما كانت تلك الظروف في أحسن الأحوال لتسمح بأكثر من بناء دولة قطرية في كل قطر عربي.

فالإمبريالية التي ورثت أجزاء من ممتلكات الرجل المريض، أكدت استحالة أية صورة للوحدة العربية أو الإسلامية. فوجودها كقوة مهيمنة دولياً جعل ذلك المشروع في حكم المستحيل، فكل أشكال القومية والتقدم لا تتحقق إلاّ بالصراع ضد الإمبريالية.

كانت الدولة القطرية أفق الأمل التاريخي في الأقطار العربية التي تميزت بأوضاع اجتماعية واقتصادية أكثر تطوراً من اليمن المتوكلي، أما في اليمن نفسها فإن هذا الأفق كان على المجتمع أن يحاول الوصول إلى مقدماته قبل الشروع في الحديث عنه. هذا التطور المتفاوت للأقطار العربية جعلها تواجه مهام مختلفة من قطر إلى آخر.

وداخل اليمن كان التفاوت نصيب أجزائه من الموروث التاريخي وجدران العزلة بينها يجعل الطموح إلى التجانس والاندماج والوحدة مهمة تاريخية. وعلى المستوى الوطني

العـــام كان وجـــود الاســـتعمار البريطاني في عـــدن وبقية أجزاء الجنـــوب اليمني يضـــع مهمة تحريـــر هذه الأجـــزاء على عاتق الشـــعب اليمنـــي كله فـــي الجنـــوب والشـــمال، إذا أراد لتطوره السياســـي أن يســـير في طريق الوحـــدة والتكامل والتقـــدم. وإلى جانب الاستعمار البريطاني كانت الســـعودية ولا تزال قوة إقليمية متوحدة بخطط الاســـتعمار البريطاني ثم بالاســـتعمار الأمريكي.

كان علـــى مملكة الإمام يحيى مواجهة هـــذه التحديات الثلاثة معاً، إن مـــا يوحد أســـلوب مواجهته لهـــذه التحديات إنمـــا كان نظرته إليهـــا من وجهـــة نظر المذهـــب الزيدي. فصلح دعـــان «ثمرة ما خلَّفـــة أجدادنا العظام، وما زرعه ســـلفنا الصالـــح» (زيد بن علي الوزير، محاولة لفهم المشـــكلة اليمنية، بيروت 1969، ص 63).

كان هـــذا الصلح نـــواة للمملكـــة القادمـــة، رغم اقتصـــاره على الحكـــم الذاتي في المنطقـــة الزيدية، فيحيى «إمـــام الزيود» (نفس المصدر، ص 61).

وعند اســـتقلال المتوكليـــة لم يكن إيجـــاد التجانس بيـــن أجزائها ممكنـــاً فـــي نظـــر الإمام وقـــادة جيشـــه إلاّ من خـــلال الحروب التـــي يســـميها الأخ زيـــد «حـــروب التوحيد» (نفـــس المصدر، ص 19). فهـــو ينطلـــق من نفـــس موقـــع الإمامة الدينـــي، وإن أخـــذ عليها في شـــخص يحيـــى انحرافها عـــن المذهـــب القديم. ويزعـــم أنه يملـــك تفســـيراً صحيحاً لـــه، وتحليلاً لكل مشـــاكل اليمـــن بالاعتمـــاد عليه كمرجـــع نظـــري، ومحور نقـــده يتمثل فـــي فكرة الانحـــراف عـــن المذهب منـــذ تولي يحيـــى الإمامة، واســـتمرت المشـــكلة في عهـــد أحمد وفـــي النظـــام الجمهوري. وســـوف تظـــل ملازمـــة لليمن مـــا دام الانحـــراف عـــن العقيدة الأساســـية، أي الزيديـــة، قائمـــاً، فلا ســـبيل إلى وحـــدة اليمن إلاّ على أســـاس المذهب الزيـــدي، يوحد الأخ زيـــد اليمن بمذهب من

المذاهب الدينية التي نشأت فيه، ونظام الحكم ضلال إذا لم يقم على أسسه وقواعده، فهو أكثر المذاهب الإسلامية حظاً من العقلانية، وأشدها التزاماً بقضية العدالة، وهذا المذهب تمتد جذوره في الشخصية اليمنية التي تملك منذ الأزل «سجية روحية» خاصة بها، كانت دائماً المحرك الجوّاني القوي الكامن داخل حضارات ما قبل الإسلام، ثم تجلّت في سرعة قبول اليمنيين الإسلام، وحركة عام 1948 الانقلابية في نظره ثورة ذات أسس فكرية إسلامية، أي زيدية، ولكنها انحرفت تحت ثقل موروث الانحراف الذي طرأ مع يحيى في يوم نحس على فكر الزيدية الديني، وممارساتها السياسية، بعد وفاة الإمام المنصور الذي حافظ على نقاء إمامة شرف الدين.

وبسبب هذا الانحراف عن الأصل، وعدم الوفاء له عانى اليمن المتوكلي كل الويلات. وهنا يصبح الإمام يحيى بتركيبه النفسي، ومزاجه بؤرة كل المشاكل، فلو كان في سدرة الإمامة شخص آخر من آل الوزير مثلاً لصلح الأمر كله. وهذا ليس استنتاجاً بعيداً او مقحماً على سياق التفكير في كتاب الأخ زيد، بل يجابهنا في كل أبوابه.

فقد تمكن يحيى الضعيف من البقاء في الحكم بفضل المصادفات السعيدة التي تألقت على جبين الإمام (ص 54)، ونسجت له صورة فذة أظهرته بمظهر القائد الذي لا يقهر، ثم وطد حكمه المطلق بسبب اختفاء الجيل الأول الذي شاركه في مقاومة الأتراك وانشغال الجيل الثاني «الذي انغمس في حروب توحيد اليمن انغماساً كلياً». الإشارة واضحة إلى قادة «حروب التوحيد» من آل الوزير.

والإمام يحيى تراجع أمام الانجليز، لأنه لم يطبق مبدأ الجهاد، وانهزم أمام بريطانيا والسعودية في عام 1934 لأنه لا يريد

إلا بنـــاء دولـــة على قـــدّه وجعلهـــا وراثية فـــي أبنائـــه. وتخلى بذلـــك إلى الأبد عـــن الدولة، التـــي كان مقدر لها أن تقـــود العالم العربي والإســـلامي، لو لـــم يصبها الانحراف فـــي مقتل، أي في العقيـــدة الدينيـــة الزيدية. شـــخصية الإمام الانعزالية أســـاس كل البـــلاء، ولـــو أنه لم يؤســـس الانحـــراف، لأمكن إنقـــاذ العالمين العربـــي والإســـلامي، وتكـــرار تجربـــة الانعـــزال لبنـــاء دولة قويـــة كما فعل الـــروس بعد ثـــورة أكتوبر الاشـــتراكية العظمي، عندمـــا انعزلوا لبنـــاء دولة عظمـــى (نفس المصـــدر، ص 58).

إن طبـــع الحاكـــم يفســـر كل شـــيء .. وهـــو منحى في تفســـير التاريخ ســـخر منـــه البعـــض بقوله أنه لـــو كان أنـــف كليوباترا أقصـــر قليـــلاً لتغير تاريـــخ الامبراطوريـــة الرومانيـــة. «مفتاح الشـــخصية» الـــذي يدير عليـــه العقـــاد عبقرياته هـــو الأنموذج الـــذي يقلـــده الأخ زيـــد فـــي دراســـة شـــخصية الإمـــام يحيى. ومـــن العجيـــب أن يقيـــم الأخ زيد علـــى المذهب الزيـــدي ريادة قيـــادة عربيـــة ممكنة. فمـــن المعـــروف أن الحســـن الأطروش أقـــام دولـــة المذهـــب الزيـــدي عشـــرين عاماً فـــي الديلـــم، ولم يـــدع خلافتـــه عامة، ولـــم يعـــرف المذهـــب اندفاعاً تبشـــيرياً.

إن الاعتصام بالمذهب الزيدي تشبث بحلم لا يختلف عن أحلام آل حميد الدين في أسسه وآفاقه.

يؤكـــد الواقـــع اليمنـــي الشـــمالي أن الإمامـــة لـــم تكـــن تملـــك مقومـــات كيـــان قطـــري متماســـك كحـــد أدنـــى، والمهـــام الكبـــرى التـــي تنـــاط به عجـــزت عـــن القيـــام بهـــا حكومات البرجوازيـــة الصغيـــرة فـــي الأقطـــار العربيـــة الأخـــرى.

فالإمامـــة كانـــت مشـــروعاً مســـتحيلاً. وإذا مـــا بـــدا تاريخهـــا الحديـــث لعينـــي زيد سلســـلة من الخيبـــات، وأخذتـــه الحيرة من انســـدال ســـتار كثيـــف حجـــب الماضي عـــن الحاضـــر وجعل

النـــاس لا يعرفـــون إلا المدينة ومكة شـــمالاً وعـــدن جنوباً، وأن الشـــمس تشـــرق من ســـهوب مأرب لتختفـــي في بحـــر الحديدة، ومـــن أعطـــى فهماً أكبـــر فإنها تغرب فـــي «طرابيـــز» الغرب.

إن المشـــكلة إذاً فـــي حجب الماضي عن الحاضـــر، فهذا الماضي هـــو الـــزاد الكافـــي لدخـــول العصر. نحـــن أمام ضـــلال فكري وسياســـي مركب، لا يعرف الماضـــي ولا الحاضر، الذي لا يرى له طريقـــاً إلا العودة إلـــى الماضي. حلم ثيوقراطـــي جاء متأخراً ولا يمكن أن يرى النور إلا بسلســـلة من المصادفات الســـعيدة التي يقال أنها ســـر نجاح الإمام يحيـــى. كان يحيى إخفاقـــاً كاملاً، ولا يحجب هذا الإخفاق وجذوره الاجتماعية والسياســـية إلا أســـطورة الانحـــراف وجريرته عنـــد زيد التـــي يريد لهـــا أن تخفي إخفاق المذهب الزيدي، وتلعن يحيى الذي شـــوه أروع مذهب إســـلامي.

هذه دعـــوى كل فكر ديني، ســـلفياً كان أم زيدياً أم اثني عشـــرياً. فالتاريـــخ الصافي للإســـلام عنـــد الخميني كان عصر الرســـول والإمـــام علي. وماعـــدا ذلك ضلال فـــي ضلال. وأما عند ســـيد قطـــب فتاريخ الشـــعوب الإســـلامية ليـــس «إلا تاريخـــاً حزيناً لانحرافهـــم عـــن المبـــادئ». وتذكرنـــا محاكمـــات زيد لنفســـية الإمـــام بأقـــوال قطب عـــن الانحراف فـــي عهد الخليفـــة عثمان «هـــذا الانقـــلاب وليـــد مصادفة». ولـــو امتد عهد عمر ســـنوات أخـــرى، بل وربمـــا لو جاء عثمـــان وهو أصغر ســـناً لتغير وجه التاريخ الإســـلامي (العدالـــة الاجتماعية في الإســـلام، ص 27)، وهـــذه البذور نمت فـــي تفكير قطب وأخرجته عـــن نهج الإخوان التقليدي الذي أسســـه حســـن البنـــاء، فقطع معه وأعلـــن العصر كلـــه جاهليـــة ثانية، وتابع المـــودودي في القـــول بالحاكمية، التي تكفـــر المســـلمين جميعاً إلا من أعتصـــم بدعوته وأعلـــن الجهاد.

إن التعزيـــز البلاغـــي الـــذي يرتفـــع عن المســـتوى الســـائد في

المؤلفات اليمنية، والتسلسل المنطقي وإن كانت مقدمات غير مبرهن عليها، لا يُخفي تهافت أسس الكتاب، فهو مثال لإنشاء تغتصب فيه اللغة الفكر، ويقود إلى جدال وتفسير لا متناهيين وفارغين من المعنى. إنه تمرين كلامي عقلي خارج الزمان، وخارج التاريخ الواقعي لليمن والعصر، ومحاولة يائسة لإحياء جثة الإمامة، وتمهيد لمشروع أكثر استحالة من إمامة يحيى، مهما بدا أن ما يسمى بالصحوة الإسلامية يبعث الأمل فيه.

لا يقول لنا الأخ زيد: كيف يمكن لحاكم لا يعرف فكرة الوطن والمواطنة أن يوحد المواطنين إلا باسم المذهب. فالرعايا إما ينتمون إلى الفرق الإسلامية، أو ذميون كما كانت حال اليهود.[1]

إن المبالغة التي ترد في كتيب الشهيد محمد أحمد نعمان «أزمة المثقف اليمني» (عدن، مطبعة الجماهير، 1964)، إذ يصف الاستقلال بأنه الاستقلال الاحتلال بالنسبة للمناطق الشافعية، يبدو في معظمه رداً على نشر المذهب بالجهاد، التي روج لها يحيى، والتي تطل في صياغة محدثة عند الأخ زيد تحت عنوان «حروب التوحيد»، إنها حروب فشل الإمام في تبني مفهوم الوطن، والوطن لا يقوم على المذهب الديني، بل المذاهب الدينية من عوائق بلورة الوجدان الوطني والقومي، إلاّ في مجتمع علماني يفصل الدين عن الدولة ويحترم الدين باعتباره شأناً شخصياً ويدافع عن حرية الضمير التي يضمنها الدستور والقانون.

ومهما كنا صادقين في قولنا: إننا لا نريد تكرار تجربة أوروبا

---

1 تشهد محاكم صنعاء الشرعية منذ نهاية 1987 صراعاً فقهياً لم يحسم بعد، مداره حكم أصدره حمود الهتار قاضي المحكمة الشرعية يقضي بإعدام مواطن يمني مسلم قتل يهودياً، واجتهد في ذلك وفقاً لعدة مذاهب إسلامية تقول بإعدام المسلم بالذمي، ولكن محكمة الاستئناف ترد هذا الاجتهاد وتحاول تخفيف الحكم إلى السجن ودفع الدية، ويصر «المواطن» اليهودي ولي الدم على إعدام

التاريخية مع الدين، إلا أنه طالما سلمنا بالدين معياراً للمواطنة فإن الوحدة القومية وخلق المتحد القومي للأمة يبدو مستحيلاً. إن حروب الإمام يحيى في العقد الثاني من القرن جعلت الإلحاق وفرض المذهب أساس التوحيد. وقدمت للجنوبيين في اليمن المحتل أمثلة على حكم الإمامة ووحدتها المنشودة، فالعائق المذهبي الذي كان على الحكم أن يزيله ليجد لغة مشتركة مع أبناء اليمن الأسفل والجنوب أبرزته هذه الحروب بلون الدم والسجن والقيد، فشكل حاجزاً نفسياً ضد كل دعاوى الإمامة، التي لم تعترف لا بالوحدة اليمنية ولا بحق تقرير المصير، بل بحق الإمام الشرعي والتاريخي في الجنوب (راجع فقرة النفط في مأرب).

يمكن في هذا الصدد أن نتحدث طويلاً عن أيدي الاستعمار في هذه الحرب أو تلك، ولكن ما لا شك فيه أن الحكم القائم على المذهب والتقسيم الداخلي للجماعات أساسها الأول، وبدونه لا يستطيع الاستعمار أن يمول الحروب أو يصنعها. إن بنية مجتمع الإمامة مواتية لكل أنواع التشرذم، وأقسى ما صنعته الإمامة أنها أماتت الحس المعادي للاستعمار في نفوس اليمنيين في المملكة. وقد أسهم ذلك مع أسباب أخرى في عدم قدرة الأحرار الدستوريين على بلورة موقف محدد من الاستعمار البريطاني.

اتخذ الإمام سياسة التوازن بين القبائل الشمالية وتسليطها على أبناء الشعب في اليمن الأسفل سياسة ثابتة. وخلق الفتن بين القبائل والمشائخ جزء من هذه السياسة، وكانت الحصيلة أنه لم يستطع أن يكون حاكماً بقدر ما كان حكماً بينها. فقيام الحكم على القبيلة لا يمكن ألا أن تكون له هذه النتيجة وإن اختلفت صورها. وفي جميع الأحوال

القاتل، ويذكر أن وزارة الخارجية اليمنية أعلنت قبل سنوات أنها ترحب بعودة اليمنيين اليهود الذين طردهم الإمام أحمد عام 1948 – 1949.

يكــون العجــز أوضــح ملامح الحكــم الذي يســتند إليهــا. فهي نقيــض الدولة المركزيــة في جميع أشــكالها، وتتنافــى ومفهوم المواطنــة ومبــدأ الحريــة والحقــوق الديموقراطيــة للمواطن.

وعندمــا واجــه اليمــن المتوكلي حرب عــام 1934 مــع الحكم الســعودي المؤيد سياســياً مــن قبل بريطانيا وبأســلحة شــركة كاليفورنيــا للنفط، اتضــح عجز دولة الإمام، وكانــت أكثر عجزاً أمــام طائــرات البريطانيين والمــرارة التي خلفتهــا أحداث هذا العام أشــعلت أولى جذوات الوجدان الوطني والكرامة الإنســانية، وبــوادر خافتة لفكر سياســي يتلمس طريقه وســط صخب الوعظ الديني، والخطب العصماء والشــعر الحماســي، كان ذلك الجهاز الفكــري لأبنــاء المملكــة، وكل زادهــم الثقافي وبــه تقدموا من العصــر، ومــن زمن ثقافــي آخر في مصــر والعراق والشــام.

كانــت الســعودية جــزءاً مــن مخطــط بريطانيــا فــي الوطن العربــي لا ســيما منــذ أن بــدأت تدعيمهــا مالياً فــي 1912 وسياســتها معها في أنموذج للطريقة التي رســمت بهــا بريطانيا خريطة سياســية جديــدة للأقطــار العربية. فالهيمنــة الامبريالية وظفــت كل مــا هــو مُــواتٍ في بنيــة المجتمــع العربــي، منذ اللحظــة التــي أخــذت فيها تســتعد لوراثــة الرجــل المريض.

لــم يكــن يحيــى يــدرك اســتحالة الإمامة فــي هــذا العصر. و»أســطورة تأسيس الدولة وأســطورة المظهر الشــرعي للحكم أو كلاهمــا صبا في بوتقة الأنســاب». هذا وصــف «أوبر ماير» لمحتويــات العدد الأول من صحيفة الإيمــان الصادر في 12 مايو ســنة 1926، ولا شــك أن الهزائم زعزعت إيمانــه بأن دعامتي النســب والشــرع كافيان لتأســيس حكم متماســك، وبــدا له أن الاحتماء بالعصر وأســاليبه ســيكون الطريق الوحيد لإنقاذ دولته مــن عواصف الداخل قبل الخــارج. واتجه تفكيــره نحو الجيش،

فـكل الحكام العـرب ورثوا من الدولـة العثمانية تصـوراً لدور الجيش المركزي في السياسـة الأوروبية، فقد اكتشـف العثمانيون تخلفهـم والمماليـك قبلهـم أمـام الجيـوش الأوروبيـة الحديثة.

وإذا كان المفكرون الليبراليون العرب لم يكتشفوا ما وراء الجيوش الأوروبية من تاريخ اجتماعي اقتصـادي، فإن يحيى كان أبعد ما يكـون عن هذا الإدراك. كان يظن أن شـيئاً من التدريب والتجهيز سـيمده بجيش قوي يسـند حكمه، وتمحورت صلاتـه مع العراق وإيطاليـا على شـراء الأسـلحة والتدريب والتعليم العسـكريين.

وقـد رأت فيه مجلة الحكمة التي أسسـها الأميـر عبد الله ورأس تحريرهـا الوريـث عامـل توحيد البـلاد، واقتربت مـن مفهوم الوطن في مقالات انشـائية خصصتها للحديـث عنه، ولم تتطرق ولو بالإشـارة البعيـدة إلى تركيب الجيش. بـدا للجميع أن الجيش تقبـل مجتمع الإمامـة ، وأن الجيش القوي يسـاوي وطنـاً قوياً مُجتمِعـاً متماسـكاً لا يُهزم أمام الأعداء من الأشـقاء أو الأجانب.

لاحظ أحد المفكرين العـرب المعاصرين تمركز الفكر الإصلاحي العربي علـى الدولة، وعلى الجيـش داخل الدولـة، أدوات القوة ورموزهـا، كلها لخصت فيهما. وهذا التمركز سـببه نوع العلاقة بالغـرب الغـازي والمهيمـن. كما أنـه يملك تاريخـاً خاصاً في ثقافتنـا، يحلم البعـض بجعله منطلقـاً لدور الدولـة والجيش في الوطـن العربي. ويظل المجتمع المدني منسـياً وكأنه ليس المجال الـذي تبنى فيـه وعليه الدولـة والسياسـة والاقتصـاد والثقافة.

كان يحيى ومعارضيه في سـباق مع الزمـن، ودوره كقائد انتهى منـذ وقت طويـل، فقد بلغ سـقف طموحـه إماماً للزيـود، ولو في مسـتوى الحكـم الذاتي، دون الشـؤون الخارجيـة. وجاءت هزيمـة تركيـا لتفاجئـه بالاسـتقلال، ولتقـذف به فـي دوامة صـراع لا يعرف أبجديته وسـرعان مـا ظهر متخلفـاً عن أبناء

وطنه، عن حركة المجتمع الذي ارتبط بالعالم من حوله رغم كل القيود. فعزلة اليمن المتوكلي لم تكن كاملة، كما يزعم فذلك مستحيل في عصر الامبريالية، فالتكنولوجيا غير محايدة، وكذلك السلع الصناعية الحديثة، وتحت وابل قنابل الإنجليز أدرك يحيى أهمية التكنولوجيا الحديثة ولكن مع خوف شديد منها. ولتجنب عواقبها حصر استعمال بعضها على نفسه، فاحتفل الشعب مندهشاً بسيارته الأولى، وعندما أرسل بعثة الطيران إلى إيطاليا، لم ينتفع بها المجتمع. والاتصال السلكي أصبح عاملاً في ترسيخ سلطته الشخصية، التي ربط بها فكرة الدولة والمركزية، التي لم تتحقق إلا في هذا الإطار، ولم تتجسد في مؤسسات. واحتفاظه بنظام الرهائن الذي عرفته مصر القديمة يدل على أن العلاقات بينه والمشائخ شخصية أيضاً. كان المصريون القدماء يطبقون نظام الرهائن على حكام البلدان التي يخضعونها لحكمهم.

إن الجديد في عهد الإمام أحمد أن السلطة الشخصية تجردت من كل خرافاتها، وغدت سلطة محض، وبان أكثر فأكثر تخلفها عن العصر كلما زاد ارتباط اليمنيين به، يستوي في ذلك المدنيون والعسكريون، وزاد عدد من يمكن أن نطلق عليه الانتلجنسيا، كل الذين يفكرون في الأمور العامة على تفاوت حظهم من التعليم والثقافة، وتزايد دورهم. أصبح امتداد مشروع الإمامة المستحيل في الزمان أكثر مفارقة، في المناخ العربي الجديد، الذي رافق صعود حركة التحرير الوطني العربية. ازداد عدد الذين يهتمون بالشؤون العامة بين الفئات الاجتماعية المتمايزة، وغدوا يشعرون بشدة ارتباطهم بمهمة سياسية واجتماعية في وطنهم، ويمكن أن يعزى هذا إلى شدة تخلف الإمامة عن العصر. فكل من يتصل بالعصر ولو كان شبه أمي يكتشف تخلف الإمامة. واليمنيون أكثر الشعوب هجرة، وهذه الأهمية الاستثنائية للانتلجنسيا اليمنية يؤكدها

دور التنويـــر الفكري وإن كان محـــدوداً، ودور مجلة الحكمة التي اقتربت من ملامح مدرســـة إصلاح ديني وطنـــي وعربي متداخل القســـمات أحد الأمثلة على هـــذا هو الدور الهام للمســـتنيرين من اليمنييـــن. لا نجد فـــي كتابات الحكمـــة وضوحاً فكرياً مؤسســـاً، فكثيراً ما تكـــون الفكرة أو المصطلح المأخـــوذ من مفكر أو كاتب عربـــي في مصر أو الشـــام، متمثلة بأدوات ســـياق فكري وجهاز معرفـــي لم يتحرر مـــن الثقافـــة التقليدية القويـــة الحضور، ولكن هذه الثقافة وطغيـــان عناصرها من الخطابة والإنشـــاء والبلاغة، وكثرة الشـــعر الركيك لا يجـــب أن تخفي عنا بـــذور الجديد، وأن القديم لـــم يعد قادراً على الاســـتمرار مســـتقلاً عـــن الجديد. ولذا يحتـــاج إليه حتى لإعـــادة التفكير فـــي قديمه وفـــي الاقتراب من العصر، ولغلبة الشـــعر والتاريخ فقد كانـــا أكثر ما تعرض لإعادة التفســـير الجزئية. كان الاهتمام بالمتنبي وبشوقي وحافظ وبتاريخ الخلافـــة مداخـــل لمعرفـــة اليمـــن والعصر: الجيـــش والإصلاح والدولـــة والوحـــدة العربيـــة والإســـلامية والصناعـــة والتجارة. وجـــاء احتجـــاب المجلة عن الصـــدور ليعلـــن أن إرادة الإصلاح الجزئـــي داخـــل الصـــف الحاكم غيـــر ممكنـــة، وأن الخوف من الجديد غلب كل محاولة لاســـتباق التغيير بالإصـــلاح المتواضع.

لم يســـتطع أحمـــد إلا أن يكون مثل يحيى. فالاســـتبداد في نظرهما كانـــت لـــه دلالـــة يعرفها الفكـــر السياســـي العربي الإســـلامي، وهـــي الاســـتقلال بالأمـــر، والتمرد علـــى المركـــز او الخروج علـــى صاحب الأمـــر والانتصار عليـــه. ومن هنا اعتبـــر الملك بالاســـتبداد معـــادلاً للملـــك التـــام، ضرب مـــن الألوهيـــة على الأرض ومعادل لهـــا، والملك التصرف بموجب المشـــيئة القدرة.

إن حركـــة الجيـــش اليمنـــي فـــي ســـبتمبر 1962 ودور مصـــر أقـــوى شـــاهد تاريخـــي علـــى الوجـــود الواقعـــي للأمـــة العربيـــة وعلـــى إرادتهـــا فـــي التحـــرر والوحـــدة.

كان سبتمبر حدثاً عربياً، فاليمن الشمالي جزء من الوطن العربي والأمة العربية، ودور مصر في عهد عبد الناصر تأكيد لهذه الحقيقة، والحديث عن مغامرة محسوبة أو غير محسوبة من قبل مصر أمر ثانوي. إن الأساس هنا قرار القيام بهذا الدور، ويستند لا إلى الصفات الشخصية لعبد الناصر بل إلى هذه الصفات في إطار حركة التحرير العربي ضد الاستعمار والرجعية، الذي تحكمه روابط الزمان والمكان العربية. فمصر واليمن تفاعلا منذ قرون في إطار هذه الروابط قوة وضعفاً، واتصال مصر باليمن، أو حروبها في الجزيرة، لاتشبه حملاتها العسكرية في الحبشة، بل مشروطة بصيرورة الوحدة العربية المنشودة.

إن البعد القومي مسألة محورية، يتعذر بدونها معرفة نشأة وتطور جمهورية سبتمبر، وكذلك انتصارها وأزمتها، وهزيمة أهدافها بعد انتصارها، وبكلمة مصيرها. وحركة الضباط الأحرار كانت استمراراً لمعارضة الإمامة، وبلورت فكرة رفضها، واستبدلت بالإمامة الدستورية الجمهورية – وكل إنكار لهذا الاستمرار التاريخي كما يفعل الأخ زيد يجعل فهم هذه الحركة – بل كل التاريخ الحديث متعذراً، وانقلاب عام 1948 كان ذا بعد عربي من خلال ارتباطه بحركة الإخوان المسلمين، ولم يمنع هذا الارتباط زيد من وصفها بالثورة.

والإسهام العربي في الحركة السياسية اليمنية الحديثة، وكذلك الإهابة بالأشقاء من أشهر معالمها، وهو سبب سك مصطلح «عقدة ذي يزن» الذي يشي بنزعة قطرية.

وجاءت المذكرات والدراسات التي نشرت في السنوات الأخيرة لتقدم مناسبة جيدة، وذريعة للترويج لهذه النزعة القطرية التي كان أول ظهورها في ما عرف بـ»الذاتية

اليمنيـــة»، التـــي ادعت موقفـــاً واحـــداً وعلى مســـافة واحدة من مصـــر عبـــد الناصر والســـعودية في ســـنوات الحـــرب الأهلية. وآخـــر الكتب التـــي تناولت حـــرب اليمن كما تســـمى في مصر، كتـــاب محمـــد حافظ اســـماعيل (أمـــن مصر القومـــي في عصر التحديـــات، القاهـــرة 1987)، والعنوان واضـــح الدلالة. فالمؤلف ينطلق مـــن مقدمة تفـــرد لمصـــر كياناً قومياً مصرياً مســـتقلاً عـــن الأقطـــار العربيـــة. ومن ثـــم للقوميـــة المصريـــة حدودها السياســـية أو الأمنيـــة وفقـــاً لمتطلبـــات الأمـــن القومـــي، وبهذا الفهـــم ورد في كتـــاب التاريـــخ للمـــدارس الابتدائيـــة المصرية فـــي أيام الوحـــدة المصرية الســـورية نـــص يتحدث عـــن امتداد حـــدود الدولـــة المصريـــة إلـــى ســـوريا، ويـــندرج تحـــت هذا التصـــور الفاطميـــون والأيوبيـــون المماليك ودولـــة محمد علي.

لـــن نقف لمناقشـــة مفهـــوم القوميـــة المصرية، ونشـــير فقط إلى أن مفكـــراً مصريـــاً تنبه إلـــى بطلانـــه، فأكد أن مصـــر تعربت بصـــورة لا رجعـــة فيها منـــذ القـــرن الرابع الهجـــري (صبحي وحيـــدة، في أصـــول المســـألة المصريـــة – القاهـــرة، 1950).

وأما حافظ محمد إســـماعيل فإنـــه يتحدث عـــن التدخل المصري فـــي حـــرب فلســـطين، وكـــون «مصـــر العربية» عنـــوان أحد الفصـــول لا يغيـــر مـــن الأمـــر شـــيئاً، لأن التصـــور القومـــي المصـــري يحفـــل بمفارقـــات مدهشـــة يجعـــل مصـــر عربيـــة مـــرة وأفريقية مـــرة أخرى. هـــذا البعـــد الحائـــر كان مائلاً في الدوائـــر الثلاث كمجـــالات ثلاثة لمصـــر في «فلســـفة الثورة». يقـــارن المؤلـــف بيـــن عبد الناصـــر وديجـــول قائـــلاً: «كلاهما ســـلم حـــق تقريـــر المصيـــر لشـــعب كان تحـــت ســـيطرته ... الجزائـــر والســـودان» (ص 134)، والـــدور المصـــري فـــي اليمـــن الجمهـــوري جـــاء بعد عـــام مـــن «كارثة الانفصـــال ... كـــرد فعـــل طبيعي لـــه»، ومـــن أجـــل اســـترداد هيبـــة مصر

وزعامتهـــا، إلا أننـــا لا نســـتطيع أن نتجاهل تقدير عبـــد الناصر أيضـــاً للاعتبـــارات الجيوبولتيكيـــة ... اتصالاً بالنفـــوذ المصري والوجـــود العســـكري في جنـــوب الجزيرة العربيـــة» (ص 97).

ويتســـق مع المنطق القومي المصري، إذ يرى أن «اشتراك الجيش المصـــري في الحرب الأهليـــة على بعـــد 2350 ك.م من قاعدته في مصـــر أخل بالتوازن الاســـتراتيجي لقواتنا، وأثر ســـلبياً على قدراتها القتالية أو أنهك بصورة جوهريـــة مواردها الاقتصادية».

أوردنـــا هـــذا الـــرأي لأنـــه يمس قضيـــة أساســـية فـــي تاريخ العـــرب المعاصـــر، ولأن الـــرأي الـــذي يقابلـــه فـــي اليمـــن الشـــمالي مبالـــغ في إعـــلان الاســـتقلال المطلق لحركـــة الجيش التـــي أعلنـــت الجمهوريـــة، عن كل شـــروط الملابســـات للحياة السياســـية العربيـــة، وتداخل نضـــال العرب فـــي كل أقطارهم، والدور الحاســـم لسياســـة معاداة الاســـتعمار والرجعيـــة العربية الـــذي كان الإســـهام التاريخـــي لثـــورة مصـــر المعاصـــرة.

إن دور حـــرب اليمن فـــي هزيمة عام 1967 يحتاج إلى دراســـة متأنية، ولكن مما لا شـــك فيـــه أن الرجعية العربية والاســـتعمار وجدا فـــي حربنا الأهلية فرصـــة لإنهاك مصـــر. ولا نوافق على النظـــر إلى هـــذه القضية مـــن زاوية النظـــر اليمنيـــة وحدها أو المصريـــة وحدها، بـــل من زاويـــة النظـــر العربية التـــي تأخذ في الحســـبان كل حركات التحـــرر الوطني في الوطـــن العربي.

إن الاســـتقلال المطلـــق لحركة الضبـــاط اليمنييـــن يجعل من أي إقـــرار بالدور الأخـــوي المصـــري تقليلاً من حركـــة المعارضة اليمنيـــة ومنهـــا حركـــة الضبـــاط الأحـــرار. وهـــذا التقابـــل والاســـتقطاب ينطلـــق مثـــل القوميـــة المصرية مـــن التفكير في هويـــة يمنيـــة تواجـــه هوية مصريـــة، ولا يـــرى وحـــدة اليمن ومصر النضاليـــة. إن النظرتين ولا نقـــول النظريتين واقعتان في

أسر النزعة القطرية، ومن مبالغات النزعة القطرية اليمنية الزعم بأن الشعب اليمني أجمع على الجمهورية، وأن القوى الخارجية سبب الحرب الأهلية. ويدخل في القوى الخارجية المصريون وحكام السعودية والبريطانيون وحكومتا الأردن وباكستان، والإجماع أمر لا يمكن تصوره في كل حدث تاريخي. والحرب الأهلية تصبح لغزاً إذا سلمنا بهذا الإجماع.

إن الأكثرية الساحقة من أبناء اليمن كانوا مع الجمهورية، كل اليمن الأسفل، وأبناء الجنوب المحتل، وكانت القبائل الشمالية منقسمة على نفسها في حاشد وبكيل، اليمن الأسفل والجنوب دفعوا بالحرس الوطني إلى معركة وشكلوا فيه الأغلبية الساحقة، ضمن صفوف الحرس الوطني، العامل، الطالب والموظف والمثقف تدفقوا من عدن وتعز وانضم إليهم في صنعاء عدد من المتطوعين، كان انقسام المجتمع هائلاً. ومن هذا الباب دخلت قوى التدخل الاستعماري الرجعي طرفاً في الحرب الأهلية فحركت بقايا الإمامة على المسرح الحربي والسياسي.

إن القائلين بإجماع اليمنيين كانوا رافضين لأي دور مصري من قبل 26 سبتمبر، وكلمات الزبيري في «ثورة الشعر» وفي «واق الواق» صريحة حتى الفجاجة. إن أصحاب هذا الموقف قسمان، ومن «المصادفات السعيدة» أن القسمين يعرفان بالقوة الثالثة، يجمعهما سياق سياسي واجتماعي واحد، ويفرقهما تصور دورهما داخل هذا السياق، أحدهما تكوَّن بين صفوف الجمهوريين ومن أعلامه الزبيري والإرياني، والنعمان ومعهم ممثل حاشد الشيخ ابن الأحمر، والثاني مثله تجمع آل الوزير في اتحاد القوى الشعبية، دعاة الدولة الإسلامية كحل وسط بين الجمهورية والملكية.

وكانت القوة الأولى وراء مؤتمر عمران ثم خمر، ودعت إلى

انسحاب القوات المصرية، وإلى الاتصال المباشر بالملكيين من أجل توحيد الصف اليمني، و»حزب الله» الذي أسسه الزبيري كان للصياغة النهائية لهذا التيار سياسي وايديولوجي وإذا كانت وسائل الإعلام تقدم الزبيري وكأنه فوق حركة التاريخ، والنعمان شيطاناً رجيماً يتجنب الجميع الحديث عنه، فوراء ذلك وعي طائفي يمارس صراعه السياسي ضد الرأي الآخر بأجهزة الدولة، ويزيف تاريخ الأمس القريب، ويشترك النعمان معهم في الحماس لنمو رأسمالي تابع، دون أن يكون مرتبطاً بالمؤسسة القبلية، بينما تكمن خطورة هذا التيار في كونه جزءاً من المؤسسة القبلية، التي نمت في ظلها جمهورية التصالح والسلام فأفرغت الجمهورية من شعاراتها العامة وفصلتها على قدِّ القبيلة والرأسمالية الوسطية.

اشتهر ممثلو اتحاد القوى الشعبية كقوة ثالثة أكثر في القسم الآخر، كان يرفض الجمهورية والملكية وينشط سياسياً في السعودية، وفحوى سياسته المنشورة في بياناته وكتيباته، التي وضحت معالمها في «محاولة لفهم المشكلة اليمنية»، بعث إمامة زيدية، تقيم الإسلام الأنقى. ورغم هذا الإسلام الأنقى فإن سياق تفكير هذا التيار يجري داخل صراع الأسر اليمنية والقحطانية والعدنانية، ونجد بوضوح في كتاب الأخ زيد تاريخاً حديثاً لليمن يقوم فيه آل الوزير بالدور الأول، فشعار الجمهورية مثلاً نادى به علي الوزير عام 1935 في مؤتمر زبيد ويرفض أحد الأحياء الذين عاصروا أحداث تلك الحقبة: القاضي عبد السلام صبرة أن يقول أكثر من أن علي الوزير قال له أن لا فائدة من الإمام يحيى (راجع شهادته في 26 سبتمبر إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمني 1986).

وبعد إعدام عبد الله الوزير، يصبح إبراهيم بن علي وهو

غضُّ الإهاب حامل الدعوة، ولو ساير زيد لغة المذهب لقال صاحب الزمان وكان حزب (اتحاد القوى الشعبية في سبتمبر عام 1962)، «على تخوم مغامرة سياسية». وفي عام 1965 كان يبلغ باليمن الجمهوري إلى «سلم شامل وتطور على أسس إسلامية»، ولكن التاريخ الذي لا يعرف طريقه أشاح بوجهه عن القوة الوحيدة التي تعرف النهج الأقوم، وها هي الجمهورية تتخبط منذ ذلك الحين بين نفوذ مصري أو سعودي او قبلي أو عسكري.

لا يملك هذا التيار أية قوة فعلية غير المناورات السياسية، بينما تتسع مزاعمه لكل تاريخ اليمن الحديث، ومن هنا فالفرق بين دعواه وتاريخه الواقعي كبير، ومن سماته الظهور السياسي ولا سيما في فترة نشاطه في عدن والقاهرة ضد الاتحاد اليمني، بل وأسهم بعض أعضائه من غير أبناء الأسر الطامحين في إضفاء طابع يساري على نشاط اتحاد القوى الشعبية، والتحديث اللفظي في برامجه وبياناته اختفى عندما احتدم الصراع على الجمهورية فأطل بوجه الدولة الإسلامية، وتوالت البيانات ذات الطابع الإسلامي التي تبلورت في «بدلاً من التيه» وفي «زيد بن علي» لإبراهيم الوزير، واكتملت في «محاولة لفهم المشكلة اليمنية».

ولا يملك هذا القسم من تيار القوة الثالثة، قوة فاعلة في القبيلة رغم الارتباطات الأسرية وإن كان يشارك القسم الثاني في الاعتماد على القبيلة، فالقبيلة في نظر ممثلي القسمين المعادل الوحيد لمفهوم الشعب اليمني، والقبيلة والشعب دورهما معادلان للمنطقة الزيدية، وسنرى تطابق رأي الزبيري وزيد في هذه المسألة المركزية في تفكيرهما السياسي.

إن ما يأخذه الزبيري مثلاً على الإمامة ومذهبها الزيدي أنه

يفرق بين اليمنيين ولا يوحدهم وأن مبدأ الخروج سبب للاقتتال المستمر، وهذا نقد صحيح، ولكن الاعتراض الأساسي للزبيري على المذهب أنه يحصر الخلافة في آل البيت ويعتبر كل مدعٍ بالإمامة من غيرهم زنديقاً وباغياً، وإذا كان الزبيري في بدايةً حياته السياسية قد نقد الاضطهاد المذهبي الذي يمارسه العسكر في المناطق الشافعية، ومشكلة الحكم المركزي والضرائب وجهاز الحكم ... إلخ، فإن إدراك هذه المشاكل الواقعية أخذ يضعف بالتدريج، وحل محله اهتمام وحيد بطرق الوصول إلى الحكم، وتحت ثقل هزيمة انقلاب عام 1948 وتمردات 1959، وبدأ في توحيد تاريخ الشعب بالقبيلة منذ «واق الواق»، والعودة إلى الشعب أو إلى الجذور والينابيع كانت مرادفة للعودة إلى القبيلة، وهذه نزعة شعبوية لا يجب أن نخلط بينها وبين النزعة الشعبية. يوحد محمد حافظ إسماعيل في كتابه الشعب اليمني بالقبيلة، فالجمهورية لم يؤيدها إلا المثقفون، أما القبائل فقد ظلت على ولائها للإمام، وهذا غير صحيح، فالقبائل الشمالية كانت منقسمة على نفسها، وهو لم يدخل في حسابه كل المناطق التي جمهرت منذ أول يوم، وظلت عمقاً استراتيجياً للجمهورية في طول الحرب الأهلية، بما فيها حرب السبعين وإن أهمله حكام الجمهورية أثناء وجود المصريين وظلوا يرون في القبائل الشمالية وحدها عماد الدولة، والتي كان قسم منها قوة رفض داخلية للجمهورية، وقد استغل الأمريكان والسعودية وبريطانيا هذه القوة ولم يخلقوها.

إن ما يكتبه محمد حافظ إسماعيل ومرتجى والحديدي وهيكل يدل على جهل بحقائق الأمور وبالوقائع البسيطة في تاريخ اليمن الحديث، هذا جزء من قصور جهاز عبد الناصر، والمشكلة ليست في حدود دور مصر، بل في عدم قدرة التجربة الناصرية على الانتصار داخل مصر نفسها.

إن حدود القطر ودوره في العمل العربي المشترك في سبيل الوحدة العربية، لا يمكن أن تحدد على أساس قطري أو انطلاقاً من الإيمان بقومية مصرية أو يمنية، فنقطة البداية يجب أن تكون قومية عربية.[2]

ومن الواضح أن فكرة - القبيلة الشعب - عند ممثلي القوة الثالثة بقسميها لا ترقى إلى هذا المستوى، ويقصر عنه القوميون المصريون، ولكن حركة التاريخ الواقعي، حركة التحرر الوطني المعادية للاستعمار بزعامة عبد الناصر ارتفعت رغم كل جوانب قصور وعجز جهاز الحكم إلى المستوى القومي في الممارسة. فمنذ مؤتمر «باندونج» التاريخي عام 1955 اكتشف عبد الناصر الحقيقة السياسية الكبرى، ألا وهي القومية العربية كقوة محركة والتي تبينت كل أبعادها الواقعية عام 1956.

إن الدور المصري كان قومياً عربياً، ولم يكن يوماً مصرياً وقد ارتقى بحركة الضباط الأحرار اليمنيين إلى مستوى النضال ضد الرجعية العربية والاستعمار، ووضع اليمن الجمهوري في مواجهتها داخل شبه الجزيرة العربية بكل ما تعنيه للإمبريالية والأنظمة العربية التابعة فيها، كانت مصر المحاربة للاستعمار رافعة الحدث اليمني ولولاها لظل محاولة من المحاولات في سلسلة الانتفاضات والانقلابات اليمنية. إن أهداف حركة الضباط الأحرار اليمنيين لا تقدم تصوراً كاملاً دقيقاً لمرحلة التطور الاجتماعي الاقتصادي، والسياسي أو توصيفاً نظرياً يتكامل في

2 كان الشهيد عبد الغني علي من أكثر السياسيين وضوح رؤية فيما يخص هذه القضية المركزية، وكان يعيها من منطلق تقدمي يساري، وكان يعرف مخاطر الاعتماد على القبيلة، وهو الخط السياسي الذي قاده الزبيري، وكان يتوقع الردة على يد السادات، فقد عرفه عن كثب في الأيام الأولى لإعلان الجمهورية وقد دخل الحكومة وزيراً للمالية، وارتبط اسمه بالمؤسسات المالية المركزية في تاريخ اليمن المعاصر، واشتهر بالإخلاص والتفاني في العمل والكفاءة والنزاهة.

تحليل علمي يصل إلى طرح حلول تاريخية للمرحلة.

جاءت الأهداف في مجملها امتداداً حاول أن يكون محلياً للغة السياسة العربية السائدة في تلك الأيام، وبصماتها واضحة في الكلام العام عن العدالة الاجتماعية، وإزالة الفوارق بين الطبقات، (وأحياناً تذويب الفوارق) والمجتمع التعاوني، وكلها شعارات رفعت في مصر للرد على مواقف اجتماعية جذرية. فالمجتمع التعاوني شغل مرحلة كاملة في تطور التجربة المصرية، وأريد له أن يرد على فكرة صراع الطبقات، وقد أحياه السادات بفكرة السلام الاجتماعي عندما قام بردته وتذويب الفوارق، كان ذلك دعوة إلى التدرج بدلاً من الثورة، أو التضحية بجيل.

إذا كانت الأهداف الستة تشكل الارتباط بالتجربة المصرية، فإنها في صورة التوحد بها لا عن طريق التنوع الجدلي، بل بإلغاء التنوع والتماثل معها، وهذه حقبة من الوعي القومي كانت ترى في الوحدة تماثلاً مطلقاً، ووحدة بين أقطار متماثلة، حال الاستعمار بينها والوحدة. ومن هنا فإن إلحاقها على نوع واحد من الوحدة يقوم على الدولة المركزية التي تلغي الدول الأخرى.

ولم يلتفت الوعي القومي إلى التنوع داخل الوحدة في الوطن العربي، ولم يقدر المشاكل الخاصة بكل قطر حق قدرها وصلابة جذورها في كل قطر. كان هذا الوعي السهل ومعه كان تكذيب أو حتى الشك في خبر من أخبار «صوت العرب» مروقاً وإنكاراً للقومية العربية.

انقسمت الأهداف الستة عندما نقلت من مصر إلى اليمن المتوكلي بعمومية مفرطة، وهذه بدورها أعفت الضباط الصغار من القيام بأي جهد نظري لاستيعاب واقعهم الخاص في إطاره العربي، هذا إن كانوا قادرين على القيام بمثل هذا الجهد وقد أعفى سياسيون أكثر من قطر

عربي أنفسهم من هذا الجهد، وجعلوا التماثل في الهوية داخل التجربة المصرية معياراً للالتزام بالقومية العربية.

كل هذا لا يقلل من روعة تلك الأرواح المعادية للاستعمار، ولا من الأهداف التاريخية الكبرى التي وضعتها الأمة العربية أمامها. والموقف النقدي في تلك المرحلة قد يكون ضماناً يعصم العمل السياسي العربي اليوم من تكرار الأخطاء نفسها.

تدارك البيان الأول الأمر فأسعف هذه العمومية بنوع من الخصوصية اليمنية وإن لم يفصلها، واكتفى بوضعها في كلمات عامة، فكان الحديث عن إزالة البغضاء والتفرقة السلالية والمذهبية، رغم كل شيء هذا الاقتراب من الواقع يذكرنا بالمشاكل الواقعية في اليمن المتوكلي.

إن المنشأ الاجتماعي للضباط الصغار وهم إما ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة في المدينة أو من أبناء الريف الذين ينحدرون من أسر متوسطة فيه، واشتراك ممثلي التجار والذين يختلفون مع الإقطاع، وهم جزء من تكوينه الاجتماعي الاقتصادي كالقضاة، وكبار المُلاَّك، وأغنياء الفلاحين في العمل السياسي المعادي للإمامة، جعل هذه الأهداف اللغة الايديولوجية المناسبة لهم جميعاً، فكانوا جميعاً يعتمدون ما تقوله القاهرة مرجعاً لا يرد حكمه. وحتى الذين لم يتعاطفوا مع أو رفضوا ما يسمى باشتراكية الناصرية، لم يعلنوا ذلك، ووجدوا في مهاجمة الإمام لها في قصيدته «العصماء» فرصة لتأليب الرأي العام ضده.

إن هذا المجتمع المتمايز من الطبقات والفئات الاجتماعية كان يرى في الإمامة العقبة الوحيدة أمام تطوره الحر، ونفس هذا الإجماع كان قائماً عام 1948، ولكن ظروف عام 1962 كانت مواتية محلياً وعربياً لحركة أكثر جذرية بالقياس إلى انقلاب 1948.

لقد سمحت عمومية الأهداف بحشد هذه الكيانات المتمايزة، ولذا غاب أي كلام عن الأرض، أو الإصلاح الزراعي، وحرمت ظروف العمل السياسي، الذي كان شديد العداء للحزبية في تلك الأيام في مصر الجمهورية الوليدة من أي تنظيم حتى في صورته غير المتماسكة، كالذي كان موجوداً عام 1948، فالضباط اليمنيون الصغار كانوا مشدودين كجماعة سرية وكأفراد إلى التجربة الناصرية.

ولكن لا شك أن هذا التنظيم السري استفاد من الأرض التي أعدها الأحرار الدستوريون، فقد أنضجوا رغم فشلهم وعياً معادياً للإمامة وانتشر هذا الوعي في أوساط مختلفة من الرأي العام في اليمن الشمالي.

يتجلى الدور العربي لمصر الثورة في الشعارات التي روجتها وتأثر بها الضباط الأحرار اليمنيين أكثر من تأثر فكر الأحرار الدستوريين اليمنيين بأفكار «الإخوان المسلمين»، «فالميثاق الوطني المقدس» وكذلك مطالب العلماء قبيل مقتل الإمام يحيى، يبدوان أكثر مناسبة في وجوه كثيرة لواقع المتوكلية من الأهداف الستة للضباط الأحرار. وإذا كان الأحرار قد قاموا بحركة «تنوير» محدودة وعلى طريقتهم الملتبسة الغامضة، فإن الضباط الصغار اكتفوا خلال عام من حياة تنظيمهم السري بالزاد الفكري الذي تنشره وسائل الإعلام المصرية، إلى جانب تأثرهم بتيارات الفكر القومي الرائجة في تلك الأيام من خلال صلات تنظيمية ضعيفة وتأثر فكري قليل الفاعلية في بيئة سياسية واجتماعية شديدة التخلف، تتمثل كل وافد ثقافي على طريقتها.

تحدث الضباط الأحرار في إجابة جماعية ردوا بها على مجموعة من الأسئلة وضعها الأخ عبد الودود سيف ومنها:

سؤال عن سبب عدم وجود عمل نظري لتنظيمهم؟، قائلين بأن السبب: «عدم وضوح الرؤية» (26 سبتمبر، إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمني، ص 404).

وهذه شجاعة وأمانة تُسجل لهم، وأنقذت ذكرياتهم في هذا الجزء من الأثر السيء والمضلل الذي نجده في كتابة لتاريخ الأمس انطلاقاً من ظروف اليوم، وهو واضح في ما ينشره المركز وغيره من الجهات الرسمية عن تاريخنا الحديث والمعاصر.

كان نصيب حركة الأحرار الدستوريين من المثقفين التقليديين والمستنيرين أكثر بما لا يقاس من حركة الضباط الأحرار، وقد فشلوا في تقديم شخصية لمنصب الرئاسة أو للدور الفاعل، ومنذ الأيام الأولى أخذ رجال انقلاب عام 1948 يحتلون المناصب الرئيسة، كما فشلوا في الاحتفاظ بتنظيمهم، وهذا فشل له دلالة خطيرة تشير إلى عدم عمق جذورهم في الحياة السياسية، ومن الشهر الثاني،[3] احتل المشائخ والتجار مناصب رسمية تناسب ثقلهم الاجتماعي العسكري كما قدرته مصر، وكان واضحاً أن قيادة الضباط الصغار لحركة سبتمبر وتنفيذها لم يكن كافياً ليتولوا مناصب أساسية في الدولة الجديدة، وحتى الذين احتلوا مناصب مثل الداخلية والدفاع سرعان ما أصبح رضا المصريين عنهم شرطاً لبقائهم في مناصبهم.

تنتصر الثورات بشرطين: أن يكون الحكام غير قادرين على الحكم، وأن يكون المحكومون قادرين عليه، كانت الإمامة في أيام البدء المعدودة غير قادرة على الحكم، ولكن الضباط الذين قاموا بالحركة غير قادرين عليه أيضاً، فلم يكن لتنظيمهم السري أي امتداد سياسي خارجه، واتصالهم بالحركات السياسية كالاتحاد اليمني كان قائماً

3 بدأ دورهم السياسي منذ ذلك الحين، أن ابن الأحمر الرجل الذي أطلقه الضباط الأحرار من السجن، أصبح أكثر المتحمسين لفرض الوصاية على الجمهورية.

على مستوى الأشخاص، وكان الاتحاد نفسه تنظيماً يحتضر.

تكوين جيش قوي واحد من أهداف سبتمبر، الأمر الذي يعني ضمناً أنهم كانوا يعون أن هذا الجيش غير موجود، ويصعب تصور قدرة القوات التي كانوا يسيطرون عليها على إحكام السيطرة على أنحاء البلاد كلها، فلا شك أنهم وضعوا في الحسبان دعم مصر لهم في هذا المجال.

إن الضباط الصغار ومخابرات عبد الناصر وجهازه السياسي، يشتركون في المبالغة في قدرة بضع مئات من جنود جيش مصر في تثبيت دعائم الجمهورية، وهذا وهم مفهوم في السياق النفسي والسياسي لتلك الأيام، أساء الجميع تقدير قوى الرجعية والردة والاستعمار في اليمن وفي شبه الجزيرة العربية، قصر نظر سياسي، كان لا بد أن يلازم نظاماً استبدل بالتنظيم السياسي وبالديمقراطية، جهاز المخابرات وما كانت صلته بالضباط الأحرار اليمنيين إلا ان تتم من خلال هذا الجهاز، وكانت كل ردود فعل اليمنيين السلبية ضد الدور العربي لجيش مصر، إما تنطلق صادقة من نقد أعمال هذا الجهاز أو تتخذها ذريعة لمهاجمة الدور نفسه، وهو أمر لا يزال البعض يمارسه في الكتابة السياسية في هذه الأيام للدفاع عن القوة ومواقفها، وكثيراً ما يتم ذلك في إطار الدفاع عن «الذاتية اليمنية»، وعن دور الزبيري، الذي أصبح قناعاً يستر كل الملامح المشوهة لوجه الإقطاع والقبيلة اليمنيين.

المسألة المركزية في حركة الجيش التي قام بها الضباط الأحرار تتعلق كما في كل عمل سياسي بأفقها الطبقي، بالتوجه الأساسي لها.

تناول هذه المسألة الباحث الذكي والنشيط «فرد هاليدي»، من «اليسار الجديد» في كتابه «الجزيرة العربية بدون سلاطين».

ويرى أن حركة الجيش جديرة بصفة الثورة، لأن النظام الجمهوري أدخل الرأسمالية إلى البلاد بفتح أبوابها أمام السوق العالمي.

ينطوي هذا القول على قضيتين أساسيتين، أولاهما: أن الجمهورية أدخلت النظام الرأسمالي إلى اليمن الشمالي، وثانيهما: أن صفة الثورة ترتبط بإحداث تغيير في نظام الملكية، وهو معيار ماركسي أصبح راسخاً في الفكر السياسي الغربي المعاصر، الماركسي وغير الماركسي، وحتى عند المدارس المعادية للماركسية.

إن العلاقات الرأسمالية كانت موجودة في اليمن الشمالي، وكذلك العلاقة بالسوق العالمي، وذلك في إطار اقتصاد تابع وشديد التخلف، اتسم تركيبه الاجتماعي بعوامل مانعة لانفصال طبقة التجار عن الاقطاع، ويجد القارئ تفصيلاً لهذه المسألة في مكان آخر من هذا الكتاب.

فالمتوكلية لم تكن مستقلة اقتصادياً، وكانت العلاقات النقدية السلعية مغلولة بكل قيود النشأة، أي البطء الشديد في انفصالها عن البنية الاقطاعية القبلية، ومثل هذه العوائق مستمرة إلى هذه الأيام، ويفسر إلى حد كبير العلاقات المعقدة بين أطراف التحالف الحاكم، الذي لا يمتلك فيه التجار موقعاً سياسياً حاسماً، لهيمنة القوى التقليدية على الجيش والقبيلة، وتداخل هاتين المؤسستين، الأمر الذي يضطر معه التجار الوسطاء إلى رشوة هذه القوى، كما أن أخطر عائق مؤثر في البنيان الاقتصادي الاجتماعي، يتمثل في عدم قدرة القوة المسيطرة في التحالف الحاكم على تحديث جهاز الدولة، والحياة السياسية والاجتماعية، وكلها شروط لازمة لاقتصاد السوق الحر.

ولذا تجيء المشروعات الزراعية والصناعية مشوهة، ومتعثرة. وعدم التلاؤم بين البيئة السياسية للاقتصاد، التابع مع الشروط

السياسية للاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي، سببه علاقة التبعية التي تعني استحالة قيام رأسمالية مستقلة في بلد تابع، ووقوع كل تجربة رأسمالية في علاقات التبعية، أي أنها تكون بشروط النشأة، داخل السوق الرأسمالي العالمي مشوهة، ويلازمها غياب الجوانب الفكرية والسياسية من التجربة الليبرالية التي رافقت نشأة وصعود الرأسمالية في أوروبا وأمريكا.

أن العلاقات الرأسمالية لم تدخل اليمن الشمالي مع النظام الجمهوري، بل أن ممثليها، وهم التجار، كانوا في المتوكلية وفي عدن والمهجر من أنشط المشاركين في انقلاب عام 1948، وكان لهم ممثلهم في مجلس الوزراء. ومن الأسس الفكرية المحورية التي نادت بها حركة الأحرار الدستوريين هي: الدعوة إلى مبدأ «الشعب مصدر السلطات»، كما أن الحرية والدستور دليل على المنحى الليبرالي الذي نجده في كراريسهم ومنشوراتهم ، وهذه من أكثر الجوانب عصرية في فكر الأحرار، يلتقي عليها ممثلو الفئات الوسطى والصغيرة في الريف والمدينة، التي كونت الانتلجنسيا بمعايير التخلف الثقافي في اليمن، التي ميزت نفسها بهذه الشعارات، والمفاهيم عن الفكر الإصلاحي الذي يجتهد داخل النصوص الإسلامية، ويطعمها بمصطلحات ليبرالية غامضة الدلالات، وإن لم تستطع الانتلجنسيا الجديدة، تمييز نفسها بإحداث قطع حاسم مع فكر الإصلاح الديني في اليمن وبقية أقطار الوطن العربي، وهو قطع لم يحدث داخل الفكر القومي والإصلاحي العربيين.

إن التجار لم يكونوا في عام 1948 طبقة قائدة، ولم يكونوا كذلك عام 1962، وليسوا في مركز الهيمنة داخل التحالف الحاكم اليوم، بعد مضي حوالى ربع قرن على قيام النظام الجمهوري، وذلك رغم ازدياد ملامح التطور الرأسمالي التابع وضوحاً في العلاقات السياسية والاقتصادية والقانونية.

نجد أولى الإشارات إلى دور التجار ومكانتهم في الحركة السياسية في برنامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك في مطالبتهم «بالنظم التجارية الحديثة» التي يجب إدخالها إلى المتوكلية لإصلاحها، وهو مطلب جاء في سياق مضطرب ومتداخل المستويات يهتم بمحاربة اللهجة العامية والاهتمام بالرياضة البدنية، ومن الواضح أنها أفكار منقولة عن مصر في الثلاثينيات، حيث دارت معارك فكرية حول العامية والفصحى والكتابة بالحروف اللاتينية. وكان ممثلو الإسلام السياسي شديدي الاهتمام بالرياضة البدنية والكشافة في نوادي «الشبان المسلمين». وإذا كان هناك من يرى في هذا التداخل محاولة لمخاطبة الإمام يحيى بلغة يفهمها، فإن ذلك نوع من التفسير بأثر رجعي، والحال أن هذا مستوى شباب الأمر بالمعروف، الذي لم ينفصل عن فكر الإمامة، ونقد الزبيري الذاتي لوثنياته ولهذه المرحلة أشجع وأكثر صدقاً من الذين يمارسون التفسير بأثر رجعي، ويلوون عنق الحقائق والواقع والفهم السليم كلما تصدوا للكلام في التاريخ.

لم يطالب التجار بإدخال الرأسمالية إلى البلاد، بل رفع القيود التي تعوق نموها، وفي عام 1962 كان دورهم في الإعداد لحركة الجيش أكبر من إسهامهم في انقلاب عام 1948، وتمثيلهم في مؤسسات الجمهورية قوي بالكاد يناظر ممثلي الإقطاع والمُلّاك الكبار، وتتكون قوتهم الواقعية من إضافة البرجوازية الصغيرة إليهم، وهم أكثر انتشاراً في خريطة المجتمع، كما أن الفئات الوسطى من المُلّاك في الريف والمدينة ترى في نظام السوق الحر مجال تطورها، وهذه كلها قوى ملحقة بطبقة التجار، فهم يرون فيها حليفاً بينهما، تفصلهم عن الإقطاع وممثليه اعتبارات اقتصادية واجتماعية وفكرية.

إن العلاقات الرأسمالية كانت تشق في واقع الإمامة طريقاً وعرة،

ومهما كانت وعورة هذا الطريق، فإننا لا نستطيع أن نتحدث عن وجود العلاقات الرأسمالية في البلاد بعد إعلان النظام الجمهوري فيها. فأقل ما يمكن أن يقال في هذا الرأي أنه غير مرن، غير جدلي، ويعامل البنى الاجتماعية كما لو كانت قضايا قانونية يمكن أن تقام بقرار. فالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية لا يخلقها في الواقع انقلاب أو ثورة، بل يأتي الانقلاب أو الثورة لينتصر لهذه التغييرات التي تمثل مصالح طبقات وفئات محددة، ومنها «طبقة التجار» التي يذكرها هاليدي، ويكون الانتصار لهذه التغييرات بالاستيلاء على السلطة، أي ممارسة الصراع الطبقي في أهم ساحاته: السلطة السياسية.

إن ما حدث في عام 1962 كان وصول ممثلي التجار مع غيرهم إلى السلطة، وليس ميلاد التجار كطبقة اجتماعية.

وإذا انتقلنا إلى القضية الثانية وهي استحقاق الجمهورية لصفة الثورة لإدخالها الرأسمالية في اليمن الشمالي، فإنه قول صحيح من جهة، كون الثورة مرتبطة بإحداث تغيير في علاقات الملكية، وفي مكان آخر من هذا الكتاب تفصيلاً لتطور علاقات السوق الداخلي، وعلاقته بالسوق العالمي.

إن ما كان ينقص الرأسمالية التجارية، أو طبقة التجار، إنما كان الموقع السياسي وامتلاك حق المواطنة، والحرية في العمل مع الإحساس بأنها تصنع مصير البلاد. وهذه الأبعاد المتكاملة والملازمة لحكم كل طبقة لم تتوافر حتى هذه الأيام، بحكم تعدد التكوينات الاجتماعية وتعقيد العلاقات الرأسية والأفقية في خريطة البنيان الاجتماعي. إن القبيلة داخل التحالف القائم تعارض كل تجديد حقيقي ترى فيه تهديداً لمكانها، أو تقليلاً من دورها، وهذا سبب أساس لتعذر فرض سيادة القانون وآلية عمل سلسلة للجهاز الإداري والحكومي. وبفعل شروط التبعية

التي تحكم وجود كل رأسمالية تابعة، والتي أشرنا إليها، كان النشاط الاقتصادي للتجار يقتصر على مجال التجارة الداخلية والخارجية والخدمات حتى مطلع الستينيات. ولا تزال هذه القطاعات أساسية في نشاط طبقة التجار، ومجال الإنتاج الذي تدعي أنها دخلته يجري في نطاق التبعية وتصنيع الاستيراد (أنظر الترشيد وسياسة الباب المفتوح)، وحتى قبل عام 1962 كان التجار يوظفون ملايين الريالات في تلك المجالات.

إن الرأسمالية التجارية في اليمن الشمالي منذ ذلك العهد نسخة هزيلة من الرأسمالية التجارية التابعة، والتي تكون في ظروف أفضل مرسومة بالتشويه، وهجينة على مستوى الفكر ونظام الحكم لعلاقتها بالتكوينات السابقة على الرأسمالية. وهذه التكوينات في اليمن الشمالي أكثر تماسكاً من مثيلاتها في بلدان عربية أخرى، وذلك يفسر توقف كل الإصلاحات الجمهورية عند حدود العلاقات الزراعية، فهي لم تذهب أبعد من مصادرة أملاك الأسرة المالكة، وكبار الملكيين الذين حاربوا الجمهورية.

ولم يرد أي ذكر للإصلاح الزراعي، وهو سمة كل اتجاه معادٍ للإقطاع. وهذا دليل على مكان وقوة طبقة التجار داخل التحالف الذي قام بحركة الجيش. وقد أعادت جمهورية المصالحة والسلام السعودي الأراضي إلى العائدين من الملكيين، حتى يكون الموقف من مصادرة الأراضي واضحاً، إذ لا علاقة له بأي إصلاح زراعي بل كان موجهاً ضد قمة السلطة الاقطاعية: آل حميد الدين: «إن جمهوريتهم مفصلة على قدّ آل حميد الدين ولا تتجاوزه إلى واقع الإمامة».

والبيان الأول الذي صدر بعد إعلان الجمهورية والأهداف الستة، جاء مماثلاً للغة السياسية السائدة في مصر، فإذا استثنينا وصفه للجمهورية بأنها ديمقراطية إسلامية، فإنه

ينص علـــى تشـــجيع رأس المال الوطنـــي، مع التأكيـــد على أنه يجـــب أن لا يتحول إلى الاحتـــكار، وأن لا يمنع ســـيطرة الدولة. الديمقراطية الإســـلامية مخاطبة للقبائل والإقطـــاع، وبقية ما جاء في البيـــان فإنه مفهـــوم في ظروف مصـــر وحدها. فالرأســـمال الوطنـــي فـــي الجمهوريـــة الوليدة أبعـــد ما يكون عـــن الاحتكار الـــذي عرفته مصر، وســـيطرة الدولة كانت فـــي مصر للناصرية تشـــكل ســـيطرة البرجوازيـــة الصغيـــرة علـــى الادخـــار العام.

وعلـــى المســـتوى السياســـي ينـــص البيـــان الأول علـــى تنظيم جماهيـــر الشـــعب في تنظيم سياســـي واحـــد، وهي نفســـها فكرة الحـــزب الواحـــد في مصـــر. وهنا وهناك تناســـب هـــذه الصيغة السياســـية نمـــط إنتاج تابع لا يســـتطيع تكرار تجربة الرأســـمالية الأوروبية في المســـتوى السياســـي. ومبدأ الحـــزب الواحد تحت أســـماء مختلفة يفي بالدرجة الأولى رفـــض ومحاربة التعدد وهو أســـاس كل ديمقراطية برجوازية وغير برجوازية. والرأســـمالية غيـــر المســـتغلة والقطاع العام مـــن الأفكار التـــي لازمت تجربة مـــا يســـمى بالاشـــتراكية في مصـــر، ونـــص عليهمـــا الميثاق، الـــذي اعتبـــر وثيقـــة فكرية رائـــدة وتقدميـــة. وكان في أسســـه قائمـــاً على ما عرف فـــي تلك الأيـــام بالطريق اللارأســـمالي. [4]

وهـــذه الوعود والأفـــكار لم تحل بين المشـــائخ واســـتلام مراكز خطيرة فـــي جهاز الســـلطة، فتشـــكلت مجالس المشـــائخ في كل محافظة ومجالس الدفاع، ثـــم المجلس الأعلى للدفاع الوطني. ومع أول تعديل وزاري كبير في الشـــهر الثاني مـــن عمر الجمهورية، دخل ممثلو الإقطاع الـــوزارة فأصبح الاقطاعيون بذلك ممثلين في كل أجهزة الدولة الأساســـية من مجلس الثـــورة حتى المحافظات.

إن الرأســـمالية التجاريـــة لـــم تدخل العلاقـــات الرأســـمالية إلى

4 لقد زعم أنصاره بأن غياب ممثلي العمال والفلاحين فيه عن السلطة تعويضه سيطرة القطاع العام على الاقتصاد التي تفتح الطريق نحو الاشتراكية.

البلاد، ولكنها اقتسمت مع الاقطاعيين السلطة، وفتحت لنفسها مجالاً للحركة لم تكن تملكه في ظل الإمامة. إن الحكم على البيان الأول وعلى الأهداف الستة لا يستقيم إلا بقراءة الدلالة الاجتماعية الواقعية في سياق التطور الاقتصادي السياسي. وقد جاء البيان الأول أكثر اصطباغاً بالمفردات الإسلامية، وحتى شعار العدالة الاجتماعية الغائم يرد مكبلاً باستدراكات تضاعف صعوبة تصور جوهره الاجتماعي، إذ تغرقه في ضباب إنشاء كثيف: «تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام اجتماعي متلائم مع واقع شعبنا ومع روح الشريعة الإسلامية والتقاليد الوطنية الصالحة». وإذا كانت روح الشريعة تستعصى على التحديد في مجال العلاقات الاجتماعية، فإن التقاليد الوطنية الصالحة أكثر استعصاءً على التحديد.

إن هذه الاستدراكات تكمل ملامح «رأس المال غير المستغل» المدعاة فلا وجود لرأس مال غير مستغل. هذا تناقض في التعريف لا يسمح به إلاّ منطق أيديولوجية ديماغوجية، كانت ولا تزال جزءاً من الأيديولوجية العربية الرأسمالية التابعة. قد تحتم الظروف السماح لرأس المال ممارسة دور في الادخار الوطني، ولكن ذلك لا يجعله غير مستغل، فهذا وصف غير علمي وهو تلفيق نظري مارسته البرجوازية العربية.

بعد البيان الأول بأيام جاءت التعيينات المهمة لممثلي الاقطاع والقبيلة في جهاز السلطة، مع شروع الحكومة في اقناعهم بالدفاع عن النظام الجمهوري. وكان توزيع المال والسلاح من وسائل الإقناع الأساسية أيضاً. كانت تلك بداية انطلاق هذه القوى في المجال السياسي، ولم تخرج منه، واستقرت فيه كقوة قائدة منذ الصلح مع الملكيين في عام 1970، ليرسموا وجه الجمهورية الجديدة، جمهوريتهم التي يقبلها الملكيون وحكام السعودية. واكتمل بذلك الهدف التاريخي للقوة الثالثة

التـــي كان مؤتمـــر عمـــران، ثـــم خمـــر، فالجند محطـــات على طريقهـــا. ولـــم تملك القـــوة الثالثـــة الأخرى التي ســـلكت طريق مؤتمـــر الطائـــف والدولة الإســـلامية إلاّ أن تبحث لهـــا عن مكان في جمهورية المشـــائخ، دون جدوى. وقد يكـــون محتدها العدناني إلى جانب ضعف قاعدتها الاجتماعية ســـبب هذا الفشـــل. والفرق الظاهـــري بين القوتيـــن أن أنصار الدولة الإســـلامية أكثر إلحاحاً على إخراج إســـلامي في الشـــعارات والســـمات، بينما تتســـامح جمهوريـــة المشـــائخ المرتبطـــة بالجيـــش، وقد لاحـــظ أحد كبار الأحرار الدســـتوريين أن عبـــد الله بن الوزير الإمام الدســـتوري كان أكثـــر رجعيـــة فـــي المســـائل الدينيـــة مـــن الإمـــام يحيى.

إن تداخل هذه التكوينات الاجتماعيـــة ومكان الإقطاع والقبيلة فيها حـــد من راديكالية النـــزوع البرجوازي عند التجـــار والبرجوازية الصغيـــرة والفئات الوســـطى في الريف. ولذلـــك لا يمكن وصف جمهورية ســـبتمبر بأنهـــا ثـــورة برجوازية. إن الإهمال الشـــديد للريف وســـكانه لا يترك مجالاً لذلـــك. إن دور البرجوازية اليمنية هنـــا لا يمكن توصيفه إلاّ من خلال الســـمات العامـــة للبرجوازية التابعـــة. وهـــذا ملمح يجـــب تأكيـــده دائماً حتـــى لا نطلق صفات البرجوازيـــة الأوروبيـــة علـــى برجوازيتنـــا التابعـــة. فســـمات البرجوازيـــة الأوروبيـــة في المجاليـــن الاقتصادي والسياســـي، فـــي البنيـــان العلـــوي والســـفلي غيـــر متوافـــر، وكل محاولات الحُـــكّام الذين جاءوا بعـــد 5 نوفمبر كانت محطـــات على طريق التطـــور الاقتصـــادي الحر. وقد ســـخَّرت لهذا الهـــدف البرنامج الثلاثي، ثم الخطط الخمســـية الثلاث لتحقيق أهـــداف البرجوازية التجارية الوســـيطة، في إطـــار التحالف القائم على تقاســـم العائد الاجتماعـــي لقوة العمل الاجتماعية. إن الرأســـمالية الوســـيطة لا تســـتطيع وليس مـــن أهدافها القيـــام بثورة برجوازيـــة كاملة، ولا بنـــاء الاندماج الوطنـــي واقتصاد مســـتقل ومقاومة الاســـتعمار.

وتتضح في الجانب الأيديولوجي دلالة دورها التاريخي في إطار علاقات التبعية التي تربطها بالإمبريالية العالمية.

ولا يمكن أن تقوم طبقة التجار بأي انفصال أو انقطاع عن فكر الإقطاع، فالمرتكزات الفكرية والقوانين والأنظمة محكومة بدور الوسيط بين السوق المحلي والعالمي، ومن ثم بالتكوين الهجين للرأسمالية التجارية وللتحالف الذي لا تملك فيه دوراً مهيمناً. ونلاحظ هيمنة فكر الإقطاع ممثلاً في المبادئ والشعارات الإسلامية، وفي أساليب الإدارة والحكم وذلك واضح حتى في لغة «الميثاق الوطني» بعد عشرين عاماً من قيام الجمهورية التي تتذبذب بين الوطنية والإسلامية في كل سطر من سطورها. فيؤسس كل قضية مرة بالإسلام وأخرى بأحد أهداف سبتمبر أو بتأويل مبدأ ليبرالي، وهذا تجاوز يدل على تناقض مزمن لا في الميثاق وحده، بل في الواقع الاجتماعي الاقتصادي، الذي تشكل فيه هيمنة الرأسمال العالمي دور الرقيب والحكم والمُنَظَّم.

إن النظر إلى البرجوازية المحلية في اليمن الشمالي خارج هذا الاطار يقود الى المبالغة في سمتها الديمقراطية البرجوازية. إننا ننطلق من الزعم باستحالة مشروع برجوازي ديمقراطي في أقطار الوطن العربي، وفي العالم الثالث، وتظهر بصورة أكبر قصور هذا «المشروع» في المستوى الأيديولوجي.

وهناك مسألة أخرى أثارها هاليدي في كتابه تتعلق باختيار طريق التطور، فهو يرى أنه كان أمام الجمهورية إمكانان: إما أن تختار طريق التطور الاشتراكي أو الطريق الرأسمالي، وقد اختارت الطريق الثاني فأصبحت جزءاً من الإمبريالية في سياستها الداخلية والخارجية. ويرى أنها كانت قادرة على تحقق التحول الاشتراكي دون سنوات من الممارسة

الاقتصادية والسياسية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. إن إتباع أحد الطريقين يعتمد على إحدى القوى التي تحالفت لإسقاط الإمامة، وعلى الضغوط الامبريالية، وعلى مصر عبد الناصر، التي كان جيشها الذي أنجد الحركة قوة مؤثرة بل وحاسمة، وهذه القوة وراء اختيار الطريق الرأسمالي.

إن ما يسترعي الانتباه في سياق تفكير هاليدي إنما هو نزعته الإرادية، التي تميز تفكير «اليسار الجديد» في أوروبا الغربية، وفي العالم الثالث تصور هذه النزعة التحولات التاريخية وكأنها مرتبطة بالجانب الموضوعي. لم يأخذ هاليدي في الحسبان واقع أسلوب وعلاقات الانتاج بتكويناته المختلفة. كان عليه أن يجعل لعوامل الخارج الأثر الحاسم في تقرير مصير الحركة، أي الامبريالية، والدور المصري، والثاني لا يمكن إلا أن يعتبر ثورياً بكل المقاييس لا سيما في نطاق دوره التاريخي: مقاومة الاستعمار.

إن الحاجة إلى هذا الدور تعني بكل وضوح أن إحدى القوى التي يمكن أن تختار هذا الطريق، أو ذاك في داخل التحالف الذي أسقط الإمامة لم تكن قادرة على الدفاع عن الجمهورية التي أعلنتها، فالبنيان الاجتماعي الداخلي كان في أسوأ حالات التشوه، ويرزح تحت ثقل من حكم الإمامة ووطأة الحصار الذي ضربه الاستعمار البريطاني على مسار التطور في المتوكلية، وهذا الحصار السيطرة كان أشد تعويقاً للتطور من بعض الوجوه، من الحكم المباشر للاستعمار البريطاني في اليمن المحتل، ولأن اليمن جزء من الوطن العربي، كان لا بد أن تتخذ العوامل الخارجية شكل الصراع مع حكام السعودية، ذلك النظام الملكي الأوتوقراطي التابع للإمبريالية على كل المستويات، والذي ناب عنها في كثير من الأحيان في التصدي لحركة التحرر الوطني العربية.

إن القـوة التـي يمكـن أن يـوكل إليها هاليـدي قيـادة التحول الاشـتراكي داخل التحالـف إنما هي البرجوازيـة الصغيرة، التي لم تكـن لا موضوعيـاً ولا ذاتياً مؤهلـة لهذا الـدور، فهي أكثر اسـتعداداً للسـير في ذيل التجار أو المؤسسـة القبليـة والحماس لسياسـة إزالة العوائق أمام التطور الرأسـمالي. وهذا ما حدث ولم يصلـب عودها ولا تكامـل نموها إلا في ظل النظـام الجمهوري.

أكـد المعبـر التاريخـي لثـورات البرجوازية الصغيـرة أن كل كلام علـى ثوريتهـا وإمكان قيادتهـا للتحول الاشـتراكي باطل. كان هـذا الوهـم جـزءاً من ذيليـة اليسـار العربـي للحركات البرجوازيـة والقومية، واسـتقلاله عنهـا لا يتـم إلاّ بالعودة إلى مواقع فكـره المسـتقل، والتأكيد بكل قـوة أن بناء الاشـتراكية، بل تحقيـق الوحـدة والتحرر من الاسـتعمار ليسـت إلاّ المهمة التاريخيـة المتعـددة المراحـل لهذا اليسـار، لا يحققهـا وحده، بـل بقيـادة كل القـوى الاجتماعية الأخـرى في هـذا الطريق.

إن انجـاز المهـام الكبـرى للثـورة العربيـة لا يمكـن أن تقـوم بـه لا البرجوازيـة الصغيـرة ولا الوسـيطة، فالأولـى أثبتـت أن كل ثوراتهـا تصـاب بالنكسـات، وتسـلم قيادتهـا إلـى البرجوازيـة الوسـيطة الطفيليـة فـي مصـر والجزائر وسـورية. ومـع ثوراتهـا يتخذ التطـور التاريخي شـكل هبّات وردّات متكـررة تتـم داخـل إطـار البرجوازية التابعـة، التي لا تقـوم بانفصـال ثـوري عـن النظـام البرجـوازي العالمي.

إن البديـل للنزعـة الإراديـة عنـد اليسـار الجديـد إنمـا هو قيـادة العمـال لتحالف «كتلـة تاريخيـة» جديدة، وهـذا وحده كفيل بعـدم تكـرار الهزائم. فالأهـداف الكبرى للثـورة العربية تناقـض مصالـح البرجوازيـة الصغيـرة والكبيـرة. ومن هنا نـرى أن الأمـة تتوحـد بالطبقـات المقهـورة فيهـا ويصبـح

صعودهـــا التاريخـــي حقيقـــة التاريـــخ الكبـــرى للأمـــة كلهـــا.

إن مـــا يصـــدق علـــى الأقطـــار العربيـــة ذات الحـــظ النســـبي مـــن التطـــور الحديث يصـــدق على أقلهـــا حظاً منـــه. ولا نرى لليمـــن كل اليمـــن دوراً ولا مكانـــاً إلا داخـــل هـــذا الصعـــود التاريخـــي، فهـــو وحـــده الـــرد التاريخي علـــى الانهيـــار الذي تســـجننا فيـــه الامبرياليـــة والصهيونيـــة منـــذ يونيـــو 1967.

إن وضـــع علاقة التســـاوي بين المعلـــن والواقع عند تفســـير ما يجري في الحياة السياســـية والاقتصاديـــة والثقافية لهذه الحركات، بما في ذلك حركة ســـبتمبر أســـلوب مضلل لا يقود إلاّ إلى حجب حقيقة هذه الحـــركات ودورها الموضوعي فـــي إطار المجتمعات التابعـــة. إن صفـــة التابعة ليســـت هجـــاءً أخلاقياً بأيـــة حال من الأحـــوال. إنهـــا محاولـــة لتوصيفها بلغـــة الاقتصاد السياســـي، وتحديـــد مكانها فـــي التطور التاريخي، فهي بريئـــة من كل ثورية البرجوازيـــة الغربية، التي نشـــأت في ظـــروف تاريخية مختلفة. فتحـــوُّل البرجوازية الغربية إلى قـــوة امبريالية على نطاق عالمي، هو بعينه ما يجعل مشـــروع البرجوازيات الأخرى تابعاً. وتترتب علـــى هذا التوصيـــف الذي نزعم أنـــه علمي، نتائج سياســـية في كل مـــا يتعلق بـــدور الطبقات والشـــرائح الاجتماعيـــة الأخرى.

يظهـــر الفرق بيـــن المعلـــن والواقع مـــن ملاحظـــة تطبيق أحد أهداف ســـبتمبر. ونقصد «إزالـــة الفوارق بيـــن الطبقات». وهو كمـــا أشـــرنا منقـــول من مصـــر، حيث كانـــت المســـألة الطبقية محـــور الفكـــر السياســـي. وكثـــرت المؤلفـــات فـــي الإصلاح الزراعـــي والتأميـــم ومشـــاكل بورصـــة القطن، ثـــم أصبح هذا الشـــعار جزءاً من حركـــة احتواء حكـــم البرجوازيـــة الصغيرة لشـــعار الحركات اليســـارية المصرية، وتولت هـــذه البرجوازية فـــي واقع الممارســـة الاقتصادية السياســـية تطبيق هذا الشـــعار.

أمـــا في ظـــروف اليمـــن الشـــمالي فإن الفـــوارق بيـــن الطبقات وإن كانـــت موجـــودة قبل عـــام 1962، إلا أن وضـــوح الفوارق واطِّرادهـــا إنما تحقق بفضـــل «الثـــورة» و»الجمهورية» فالمبدأ المعلـــن كانـــت ولا تزال له وظيفـــة تضليل ونشـــر وعي زائف. فـــكل الشـــواهد الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة تشـــير إلـــى ازدياد الفـــوارق الطبقية. وبعد جمهورية 5 نوفمبر والســـلام الســـعودي، والمصالحـــة وبداية سياســـة الباب المفتوح في عهـــد الإرياني، ثم

الحمـــدي ازداد معدل نمو الفوارق الاجتماعية. إن الذين مارســـوا وتمتعـــوا بإزالة الفـــوارق بين الطبقـــات هم الذيـــن يفخرون في هذه الأيـــام، لأنهم يعالجون في نفس المستشـــفى الـــذي تعالج فيه الملك خالد، ثم فهد في واشـــنطن، هذا ســـقف «الثـــورة» عندهم.

الفصل الثاني
الجمهورية بين السلطة والقبيلة
هزيمة يونيو، وانقلاب الخامس من نوفمبر 1967:

في الفترة من عام 1962 حتى 1967 كان الجيش المصري يقوم بعدة أدوار في وقت واحد، يطبق بعض جوانب التجربة السياسية المصرية في شروط بلد عربي هو بدون مبالغة أقل البلدان العربية شبهاً بمصر المعاصرة.

محاولة الجيش المصري وجهاز المخابرات نقل التجربة والدفاع عن النظام الجمهوري مهمة تاريخية معقدة، ونشاط المخابرات كان مثالاً فريداً على غباء البيروقراطية، التي أثبتت أنها قادرة على إفساد أي مسعى تاريخي كبير في كل مكان. ورغم كل الأخطاء فإن الايجابيات كثيرة، وفي مقدمتها تدريب وتكوين عدد من الألوية، وإن حرصت البيروقراطية الحاكمة أن لا يكون منها جيشاً متكاملاً وحديثاً فقد كان تكوين مثل هذا الجيش بحساباتها يناقض دورها.

وعلى جبهة الحياة السياسية كانت عدواً شرساً لكل تجمع سياسي أو نقابي، وبادرت كل تحرك بالقمع، وكانت الحزبية كما في مصر نفسها عمالة، ومارست البيروقراطية العسكرية ما لم تكن قادرة على ممارسته في مصر، كان المجال فسيحاً لازدهار فسادها، فكانت مثلاً تمنع توزيع مجلة الاشتراكي التي يصدرها الحزب الحاكم في مصر.

كان النقد الذي وجهته القوة الثالثة بشقيها صائباً في جوهره، وإن كان صادراً من موقع محافظ، وجزءاً من خطة لإخراج مصر من اليمن وفتح الباب أمام الحل اليمني، داخل تجمع سياسي تحركه المؤسسة القبلية.

هبطت هزيمة يونيو على جميع العرب كالصاعقة، ولم يحتفل بها إلا حكام السعودية وزعماء بعض القبائل. فقد فاجأ أحد الضباط الموالين للمؤسسة القبلية والمعادين لوجود الجيش المصري ضيوفه من الضباط المصريين بوضع عصابة سوداء على عينه اليمني، وقال شاعر يمني: «وسلط الله على رأس الحنش حية»، (الحنش عبد الناصر،، والحية إسرائيل).

إن المفارقة المحزنة تمثلت في أن إطلاق سراح المسجونين السياسيين اليمنيين في مصر تم بعد هزيمة يونيو وهم: مجموعة من الساسة والضباط، وسبق ذلك تجميد السلال لفترة في القاهرة.

كانت هزيمة نظام بعينه، ولكنها تعني كل الشعب وكل الامة، ودحراً خطيراً لمشروع العرب القومي يفوق تلك الهزيمة التي انزلتها القوى الكولونيالية بجيش محمد علي في 1840، وذلك على جميع المستويات.

بين اليمنيين أقلية تؤكد أنه لولا هزيمة يونيو ما تحرروا من الحكم المصري، والأغلبية تتمنى أن ينتصر العرب ويبقى جيش مصر في اليمن. والموقفان محكومان بالوعي الطبقي، فالأقلية تضم بعض مشائخ القبائل وكبار التجار ومعهم مثقفوهم من البرجوازيين الصغار، والأغلبية تضم الفلاحين وأبناء المدن من البرجوازيين الصغار والفئات الوسطى في الريف، والعمال والمثقفين الوطنيين والتقدميين المعادين للاستعمار والصهيونية.

إن حركة التحرر الوطني، والوحدة القومية صراع اجتماعي، وليست قضية لا يُختلَفُ عليها. كما أن الإجماع عليها ليس قائماً دائماً، ولا نستطيع أن نتمسك في ظروف عصرنا بدولة البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة أو الإقطاع، ونتطلع إلى أي نوع من الوحدة. إن الهيمنة الإمبريالية شكلت الطبقات الاجتماعية داخل العالم التابع ومنه وطننا العربي على صورة

ارتباطهـا بها، وغـدت مهمة التحرر الوطني على كل مسـتوياته همـاً تاريخياً ومهمـة تاريخية كبـرى تقع على عاتـق الطبقات والفئـات الضد، بـل النقيض التـي لا تتحرر إلا بتمزيـق القيود التي تشـد المجتمع العربي إلى الإمبرياليـة ووكلائها في الداخل.

جـاء انقـلاب الخامس مـن نوفمبـر ثمـرة الهزيمة، واسـتلم السـلطة تحالـف جديـد، ونهجه السياسـي لـم يكـن إلا تطبيقاً لمطالـب مؤتمـرات عمـران وخمـر والجند. وصلـت «الذاتية اليمنيـة» إلى الحكم، سياسـتها: مهادنة الاسـتعمار والتحالف مع الرجعيـة السـعودية وتصفية الجيـش اليمني والحياة السياسـية مـن القوى الراديكالية، التـي تمثل الثورة الوطنيـة الديمقراطية، والتـي كانـت ضعيفة عنـد إعـلان الجمهورية، ولكنها كسـبت مواقـع اجتماعية وسياسـية وعسـكرية، وتطـورت مع صعود حركـة التحـرر الوطنـي وشـعاراتها الشـعبية والشـعبوية. وهـي فـي الأسـاس مـن الشـرائح الاجتماعيـة للبرجوازية الصغيـرة فـي المدينـة والريـف والمرتبطـة بها مـن الفئات الوسـطى في الريـف، التي تبنـت مواقف اجتماعيـة من خلال التزامهـا بالعمل السياسـي في التنظيمـات الوطنية واليسـارية والقوميـة (القوميـون والشـيوعيون والبعثيـون والناصريون) واقتربـت بدرجـات متفاوتة من الفكـر الماركسـي، تحت تأثير التطـور السياسـي فـي العمـل السياسـي فـي اليمـن، جنوباً وشـمالاً، الذي تفاعل مـع الطفرات الفكرية التـي أحدثت قطيعة مـا مع الفكـر القومـي التقليدي، فلم تعـد تنظيمـات أو أحزاب للبرجوازيـة الصغيـرة، وإن نقلـت معهـا تاريخهـا الخـاص والعـام إلـى وضعهـا الجديـد. وترتب علـى ذلـك أن الملمح الديمقراطـي البرجـوازي لـم تمثله طبقـة التجار فـي تحالف سـبتمبر، بـل هذه القـوى، ومـن هنا كانـت مهمـة جمهورية الخامـس مـن نوفمبـر التخلص مـن هذه القـوى. وأمـا طبقة التجـار فقـد وجدت أكثـر من صيغـة للتحالف مـن الجمهورية

«الجديدة»، ثم مع انقلاب الحمدي، والتجار الوسطاء كانوا أشد ضيقاً بالقوى الجديدة، لا سيما بعد خروجهم من عدن، ولا تزال ترى فيها تهديداً لها لا للمؤسسة القبلية وحدها.

شهدت الفترة الواقعة بين الخامس من نوفمبر عام 1967 والثالث عشر من يونيو 1974 صراعاً بين أطراف متحركة تتبادل المواقع، ولا نريد هنا أن نقف عند أحداث هذه الأعوام وتفاصيلها، فذلك مبحث خاص ليس هنا مجاله، نريد الإشارة إلى اللحظات الحاسمة التي شكلت محطات في طريق التخلص من القوى الجديدة التي زادها النظام الجمهوري قوة، وقد دافعت عنه، لأنها تطمح إلى الاحتفاظ بمنطلقات حركة سبتمبر لتملأها بمضمون جديد، فهي وحدها كانت ولا تزال تشكل النقيض لعهد الإمامة، فمصالحها والجماهير الغفيرة في الريف والمدينة تناقض الإمامة بصورة جذرية، أما الملاك الكبار وكبار المشائخ والتجار ولا سيما ذلك القطاع القبلي من حاشد وبكيل الذي انضوى تحت لواء المعارضة منذ بزوغ حركة الأحرار الدستوريين، فإنه لا يهدف إلا إلى تغيير بعض قواعد اللعبة السياسية دون الخروج عليها.

وأصبحت عدن منذ الاستقلال حليفاً طبيعياً للقوى الجديدة، سواء ارتبطت بها تنظيماً أو لم ترتبط. جاء انتصار عدن نسمة مطهرة ملأت النفوس بالأمل وأحيت الأهداف الكبرى لحركة التحرر الوطني والقومي في ليل الهزيمة، زاد استقلال عدن الأمور تعقيداً في نظر المشائخ. أصبحت عدن مشكلة داخلية في الشمال، والشمال مشكلة في عدن، وهذا منطق الوحدة الذي يفصح عن نفسه بأكثر من طريقة.

إن النظام الجمهوري هو الحد الأدنى الذي يجمع كل القوى السياسية الجديدة والمؤسسات القبلية وطبقة التجار، والجمهورية

«تقبل كل صورة». وكانت هذه الفكرة واضحة في الأذهان في غمرة الدفاع البطولي عن الجمهورية. كان صراعاً على المحتوى الاجتماعي للجمهورية - من يرث الإمامة - أولئك الذين اختلفوا معها، داخل إطارها التاريخي، أم الذين يشكلون نقيضها الحقيقي تاريخياً في اليمن كله؟ وبكلمات أخرى، قوى الإصلاح وترميم النظام القديم، أم قوى الثورة التي تصنع الأسس الموضوعية لتطور عصري، لا ينطلق من التسليم بالمؤسسة القبلية ولا الطائفية الدينية، ويقاوم كل عواقبها التي تسحب نفسها على نظام الإدارة والحكم والجيش، جمهورية وجمهورية، جمهوريون وجمهوريون، ولا يغير من الأمر شيئاً أن تكون قوى القديم واقفة تحت مظلة الدولة الإسلامية أو «حزب الله» أو «الاتحاد اليمني الجديد» أو «اتحاد القوى الشعبية» الذي ليس شعبياً ولا اتحادياً.

قامت القوى الجديدة بالدور الأكبر في الدفاع عن الجمهورية في حصار صنعاء، وانتصر شعار «الجمهورية أو الموت» الذي رفعته المقاومة الشعبية لا في صنعاء وحدها بل في جميع المدن الأخرى، وفي الريف لم يكن أحد المخلصين في الجيش أو المقاومة الشعبية يتوقع أن الجمهورية المنتصرة ستغير جلدها بعد حوالى عامين، وأن عدداً كبيراً من الذين حموها سوف يزجون في السجون ويتشردون، وأن بعضهم سيقع فريسة للجنون تحت ثقل الفارق بين الحلم والواقع والتضحيات، وأن جثمان الشهيد عبد الرقيب عبد الوهاب سيعرض في ميدان التحرير، اختفت ألوان الجمهورية الزاهية، وبدأ الرسم بالحبر الأسود على أرضية لها سيماء الإمامة الكثيرة.

نجد الرد على هذه القوى الجديدة عند زيد في صورة أحكام يحاول بها تبرير ما حدث، وهو أمين لتفكير القوة الثالثة بقسميها، فلا خلاف بينهما على الموقف من الجديد،

فهـذه القوى تمثل غيـر واضح الايديولوجيـات وافدة (ص 46)، وحديثة عـن المصادمات الدموية، ومصرع عبـد الرقيب لا نجد فيـه كلمـة تعاطف واحـدة، فهذه القـوى الجديدة فشـلت «لأنها تواجـه مناخاً مغلقـاً، وأرضاً ترفـض بذوراً جديـدة وغريبة»، وإلـى جانب ذلـك عـدم وعي كامـل بظـروف البلد النفسـية والفكريـة، فـي مقابل تصـور عاطفي يلهبه إحسـاس الشـباب الطمـوح ولكنـه يحتـاج فـي الواقـع إلـى المزيد مـن الوعي والقليل مـن العاطفة وإلـى الكثير من الخبرة (نفـس الصفحة)، إنهـم وافدون علـى الجمهورية من أبنـاء المناطق الشـافعية. لم تكـن الإمامـة تعترف لهـم بحق في حكـم البلاد، وهـذه دعوى ورثـة الإمامة، وقـد أطلقهم الوجـود المصري في دنيـا الحياة العسـكرية، بعد أن كان الجيش حكراً على أبنـاء المنطقة الزيدية.

إن كلمـات زيـد نـص يلخـص موقفـاً ثابتـاً مـن الجديد في أوسـاط القـوى القديمة، فـكل ما عداهـا غريب، للمـرة الألف يقـول زيـد «ألا كل شـيء ما خـلا الإمامـة الزيديـة باطل».

إننـا نتفق معه فـي أن هـذه القوى الجديـدة قليلة الخبـرة، أمام مؤسسـة قديمة، أتقنت هـي والأحرار الدسـتوريون فنون الدس، واسـتبدلت بالسياسـة مؤامرات القصور. ولكن هذه القوى الجديدة ليسـت أمراً عابـراً جاءت لتبقى، وقـد أثبتت كل الأحـداث أنها كذلك، ومعهـا دخل الصراع السياسـي في الجمهوريـة العربية اليمنية مسـتوى جديـداً، أصبح قائماً على برامـج وأفكار محددة. ولـم يعد العمل السياسـي مجمعاً هلامي الشـكل لأطراف تتنادى لكر وفر سياسـيين كمـا كان الحال مع حركة الأحـرار وغيرها.

وجهـت القوى الرجعيـة ضرباتها إلى القـوى الجديدة في مارس عـام 1968 في الحديـدة، ثم في أغسـطس عـام 1968، وكان الجيش والقـوى القبلية يشـتركان في كل هذه الأحـداث الدامية.

وبعدهـا أصبح الطريـق مفتوحاً أمام عـودة الملكييـن، فلم يكن الجمهوريـون من القوة الثالثة بقسـميها، يرى فيهم عـدواً حقيقياً، كانـوا في نظـر بعضهم مـن أبنـاء القبيلـة ومن نفـس المقام الاجتماعـي عند آخريـن، أو إخوة في المذهب فـي عين البعض الآخـر. وهذا المزيـج الفريد يصنـع وحدتهم. وأمـا المصريون والجمهوريـون المتشـردون وكل حلفاء هذا الطـرف في نظرهم عائق أمـام تفاهـم اليمنيين. وكانـوا ولا يزالـون يقصرون هذه الصفـة بدلالتهـا السياسـية – علـى أنفسـهم هـم الجمهورية والجمهوريـة هـم، لقـد وظفـوا الانتصـار الكبير فـي معركة الحصـار لصالحهـم ونزعوا «فتيـل» الجمهوريـة – إنها المرة الأولـى التي يتحـول فيها نصر عسـكري إلى هزيمة سياسـية كاملة. وبعد ذلك بسـنوات حول السـادات نصراً عسـكرياً جزئياً إلـى هزيمة سياسـية كاملة. وكانـت الهزيمة قومية مـع خيانته.

عـودة الملكيين انتصار لليمين الجمهوري، ولـم يكن حقناً للدماء. فقد سـال الدم الآخر في سـبيل عودتهـم. لم يعـد للجمهورية إلاّ الصـورة والإعلام والبيارق الصاخبة. فقد سـلمت بكل شـروط السـلام السـعودي. كان الصلح اليمني الذي نسـجت منه راياته تحـت الوصايـة السـعودية تراجعـاً عـن الأهـداف التاريخية لسـبتمبر، ولـدور اليمـن كجـزء من حركـة التحـرر العربي وانتصاراً لقـوى اليمين في الداخل والخـارج. وليس مصادفة أن هزيمـة يونيو كانت شـرط صعودهـم الأول. جمهورية منزوعة السـلاح لا دور لهـا في الجزيـرة العربية. ولم يعـد أحد يتحدث عـن «الذاتيـة اليمنية» التي أطلت برأسـها في «ثورة الشـعر» وفـي «واق الـواق» عند الزبيـري، حيث اعتـرض على الدور المصـري قبل وجـوده من وحي الصـراع السياسـي الدائر في العام السـابق لحركة الجيش في القاهـرة وصنعاء وتعز. وبكلمات الشـاعر البردوني «أن رجال نوفمبر تنازلـوا عملياً عن إعلانهم عـن «الذات اليمنيـة»، وحققـوا الفتوحات السـلمية للآخرين».

إن هـذه الـذات أصبحـت فـي نظرهـم غيـر ذات موضوع، كمـا أنهـم لا يميـزون أنفسـهم عـن حـكام السـعودية، وأمـا الفتوحـات فلـم تكـن سـلمية، وإن اختتمـت بالسـلام.

كان أخطـر شـروط الصلـح سياسـة البـاب المفتـوح فـي المجـال الاقتصادي، فقد شـكل جـذور كل العلاقـات الأخرى.

أصبـح واجـب الذيـن يؤمنـون بالثـورة البحـث عـن أفـق جديـد وسـماء أخـرى، ترفـض وتقـاوم الحلف غيـر المقدس بيـن قـوى الرجعيـة فـي الداخـل والاسـتعمار العالمـي.

والفوضـى التـي رافقت حكـم الارياني لـم يسـتطع الحكم أن يتخلص منها إلى يومنا هذا. فهي والفسـاد لا يرتبطان بأشـخاص الحاكمين، بل بانتمائهـم الاجتماعي. والمؤسسـة القبلية ورجالها مـن القضـاة والضبـاط لا يرقـون في ظـل علاقاتهـم بحكام السـعودية إلى مسـتوى القدرة علـى بناء دولة حديثـة، مركزية متماسـكة، تملك ترتيبـاً واضحاً للأولويات والأهـداف، فهذا كله يناقض أسـس تصور الحـكام للدولـة والسـلطة. إن الثابت في سياسـة الجمهورية الجديـدة أمران وهما: التحالف مع السـعودية ومعـاداة عدن، وكان فشـل مغامـرة عام 1972 ضـد الجنوب، وانتعاش المقاومة من أسـباب انقلاب 13 يونيو عام 1974، الذي باركته ورعته السـعودية، ومـن أبرز سـماته أن الجيش الجديد الـذي قام بـه تمت تصفيته مـن الضبـاط الراديكالييـن، واتخذ هيئـة جيش قبلي تشـكلت ملامحه عبـر معـارك التصفيات منذ عـام 1968، وأصبحت هذه السـمة ملازمة له منـذ ذلك الوقت.[5]

5عاد الجيش إلى الحكم دون مشاركة من إحدى شخصيات الأحرار وعلاقته بالسياسة لا تعود إلى تمرد الثلايا في عام 1955 ، كما يقرر الأخ زيد الوزير)نفس المرجع، ص 143 (، بل إلى انقلاب عام 1948 ، فالتنظيم العسكري ودور الجيش كانا ماثلين في أثناء الانقلاب، والأهم من ذلك تاريخياً أن الجيش كان «مشتل» العصر، الذي كان يحيا في سباق مع خصومه للسيطرة عليه، وبه حاول

أراد الحمدي استخدام هذا الجيش القبلي لا لمواجهة نفوذ المشائخ في الدولة، بل للحد من سيطرتهم عليها، وهي سيطرة شملت كل جوانب الحياة السياسية في أيام حكم القاضي الإرياني، وكان محكوماً على هذه المحاولة بالفشل منذ البداية لأسباب عديدة، ومنها أنه لم يملك برنامجاً حقيقياً لمواجهة القبيلة، فطموحه لم يتجاوز حدود تأكيد سلطته القوية ممثلة في شخصه. ولذا لم يسبق أو يرافق كل مناوراته السياسية وتحدياته الجزئية للمشائخ أي مساس، ولو من بعيد بالأساس الاجتماعي والاقتصادي الذي يقفون عليه، بل لم يقطع الصلة بهم، واستمر يغدق عليهم الهبات والمرتبات، واشتراكه معهم في الارتباط بحكم واحد هو السعودية. كان يحول دون اتخاذ موقف قوي ولو بعض الشيء منهم، خارج إطار الديماغوجية السياسية. كان يظن أن كسب بعض الجهات الحزبية، وخلق شخصية (كاريزماتية) ستمكنه من ايجاد رأي عام قوي يقف إلى جانبه، ويمنع خصومه من الانتصار عليه، كان ضحية وهم ونرجسية حلمت بتكرار صورة عبد الناصر، ولم يكن وحيداً في هذا المسعى الخائب في الوطن العربي.

أعاد الحمدي إثبات أنه لا يمكن تحقيق أهداف خيرة بوسائل شريرة، وأن الطموح بدون كفاءة جريمة، وهما أمران يفشل كل ساستنا العرب الأشاوس في إدراكهما كل يوم. مع الحمدي زاد الاهتمام بالأمن الوطني وتطويره بإدخال وسائل التجسس والتعذيب الحديثة، إننا نتابع تطور

نظامه الاتصال بالعصر، في إطار هوس المحافظة على نظام لا يملك مقومات البقاء، إن وراء كلام زيد عن بداية اتصال الجيش بالسياسة في 1955 ، ثم في حادث محاولة اغتيال الإمام أحمد،وبعد ذلك في عام 1962 فكرة بسيطة تقرر أن كل عمل يقوم به الجيش انقلاباً، اما الثورة الوحيدة والقيمة إلى يوم الناس هذا فإنها انقلاب عام 1948 ، الذي لم يسهم فيه الجيش، وإن صح أن الانقلاب دائماً من عمل الجيوش، فإن هذا لا يجعل انقلاب عام 1948 ثورة ولا حركة ثورية، إنه انقلاب ومن طراز كلاسيكي فيه الكثير من صفات مؤامرات القصور.

هـذا الجهـاز لأن تحديثـه سـوف يصبـح جـزءاً مـن طغيان الدولـة القبلية، ومؤشـراً أساسـياً علـى الانفصال بيـن الحاكم والمحكـوم، وهـو مـا سـنعود إليـه فـي الصفحـات القادمة.

تؤكـد بعـض الروايـات أن الحمدي اشـترك مـع محمد خميس فـي قتـل بعـض أسـرى المقاومـة فـي المنطقة الوسـطى، وأمـا اشـتراكه فـي تعذيـب أحـد الضبـاط حتـى المـوت فقـد أكدتـه مصـادر كثيـرة، وكان تعذيبـاً ينـدى لـه الجبين.

كان الحمـدي شـديد التلهـف والاسـتعجال لإدخـال التلفزيـون، وفـي أيامـه بـدأ الـدور الخطيـر لـكل وسـائل الإعـلام، وسـادت فيـه ديماغوجيـة لازمتـه إلـى اليـوم.

أثبت اغتيال الحمدي أن حكام السـعودية والمشـائخ لا يتورعون عن أقذر الوسـائل وأكثرها انحطاطاً في سـبيل تنفيذ سياسـتهم، وقد قتـل مظلومـاً. ولـذا يحـق لأصحابـه أن يعدوه شـهيداً، ومع اغتياله تأسسـت مشـكلة محوريـة حكمت علاقة رؤسـاء الجمهوريـة بحكام السـعودية فقد اسـتلم الحمـدي الحكم بوعود كبيـرة قدمهـا للرياض، وسـرعان ما اكتشـف وهو فـي الحكم أنه لا يسـتطيع الوفـاء بها جميعـاً وبالطريقة المرسـومة، فلجأ إلـى المنـاورة والمـداورة، وعندهـا غضـب حـكام الرياض وقـرروا التخلص منه، ويتكـرر الأمر مع الذين جـاؤوا بعده. 6

أرسـى عهد القاضـي الارياني وحكـم الحمدي أسـاس العلاقة بالسـعودية باتفاقيـة الدفـاع المشـترك ومجلـس التنسـيق اليمنـي السـعودي، وكان قانـون الاسـتثمار أسـاس الانفتـاح الاقتصـادي السياسـي، ولا يـزال ركيـزة أساسـية في نشـاط طبقـة التجـار، تنظـم علاقتهـم بالرأسـمال العربـي والدولي.

6 لا يزال حكام السعودية يقومون بدور الخصم والحكم بين القوى القبلية السياسية والحكم في صنعاء.

جمد رحيل الحمدي المأساوي الصرع بين المشائخ ورأس الدولة ولم يلغه، فالمؤسسة القبلية لا تستطيع التعايش مع أي حكم مستقر، وهي بطبيعتها نقيض السلطة المركزية، حتى في أضعف صورها.

إن القبلية ركيزة سلطة المشائخ، وهي مؤسسة اجتماعية يضفي عليها البعض سمات تجعلها معادلة للتاريخ اليمني، بل والعربي العام كله. وهي جماع الفضائل العربية. إنها كيان اجتماعي يجسد كل القيم التي كان العرب يلخصونها بكلمة المروءة، إنها في سياق خطابي مبهرج أثمن ما في الشخصية اليمنية، وتحدد أحياناً وكأنها هدف التاريخ كل. «إنها أقوى قوة يمنية منذ التاريخ القديم إلى الآن»، وهي «القاعدة الجماهيرية العريضة» (زيد، المرجع السابق، ص 149)، ويتحدث الزبيري عن «معقل القوة الشعبية الجديدة في بكيل وحاشد» (واق الواق، ص 65)، وهي عند الزبيري «ينبوع العروبة»، وتتشابه الكلمات والجمل عند الزبيري وزيد.

ورغم ذلك كله يعترف زيد بأن الجهل قد يدفع هذه القوة في طريق العبث «بجسد الأمة أحياناً» (ص 149)، وقد لا تفهم القبيلة الأحرار الدستوريين أو غيرهم، ولأنها الشعب، فهي دائماً على حق، وخطاياها حسنات، كما في قصيدة معروفة للزبيري.

إن حداثة المصطلح في كلام الزبيري وزيد، وهذا التوحد بالقبيلة الشعب، تعبير عن نزعة شعبوية مناسبة لهدف كل واحد منهما، فالدرس الذي وعاه الاثنان من انقلاب عام 1948، كان منصباً على ضرورة كسب القبيلة إلى صف المعارضة للإطاحة بالإمامة، وتكاد المفردات أن تكون واحدة عندهما لا، الأفكار وحدها، تجمعهما رغبة طاغية لوراثة الإمامة، كل على طريقته، أحدهما بالزيدية الصريحة بعد رفعها إلى

مصافِ رسالة خالدة ألصق بها مبدأ الحاكمية، والآخر بإلغاء شرط النسب الهاشمي مع الاحتفاظ بالمرتكزات الأخرى في «حزب الله». يوحدهما الموقف من الوجود المصري، يفكر الأخ زيد بمنطق الثوابت التي لا تتغير، مثل «السجية الروحية»، وموقع اليمن بين الحجاز ومصر مثلاً يحكم علاقة الأقطار العربية الثلاثة، فمصر تعادي الحجاز دائماً ...إلخ، إن وصف أبناء القبائل بأنهم الجماهير، والقوة الشعبية الجديدة لا يجعل منهم قوة شعبية جديدة ولا جماهير عصرية، ولكنه يسكت عن كونهم في الشمال والجنوب فلاحين، وإن كانوا في جنوب (ج.ع.ي) غير مسلحين، والحديث عن الفلاح يطرح مشكلة الأرض، وهذا ليس من همومهما، وفي نفس الوقت هو الصلة الاجتماعية، والوطنية بين كل أبناء اليمن. بيد أن تاريخنا كله عند الزبيري وزيد مستغرق في القبيلة الشمالية، وما «واق الواق» إلا أغنية حنين نثرية طويلة إليها، يربط بها كل مسار التاريخ الماضي والقادم، ومنها وحدها يأتي الخلاص، ويعبق النص بصوغ شيعي يناسب المناخ الروحي لأصحاب «السجية الروحية»، فالإمام علي والحسين وزيد والهادي رضوان الله عليهم، وغيرهم من آل البيت حاضرون وشاهدون على أمجاد القبيلة وبطولات فرسانها.

و«السجية الروحية» قوة باطنية في القبيلة اليمنية، والتاريخ اليمني القديم أنموذج فريد في «الديمقراطية». والمسود اليمني القديم يقدم الدليل الذي لا يرد على عراقة تلك الديمقراطية، التي سبقت الشرق والغرب، ونجد في (الميثاق الوطني) الجديد فقرة عن المسود وهي محاولة مكشوفة لتحديث القديم، وتصوير تجربة اليوم وكأنها استمرار للأمس البعيد. وهذه هي الأصالة في نظر واضعي الميثاق، أما الأخ زيد فإنه يفصل المكرب على الملك والإمام الجديد في هذه الحال استمرار حي له.

فما المسود؟ إنه مجلس للشيوخ والأعيان له مهام محددة، وهو تابع لمبدأ التعاقب على السلطة في سبأ، فكل حكم فيها يعتمد على اتحاد القبائل الذي يكون لقبيلة واحدة فيه مركزاً قوياً. ومن هنا ضرورة توزيع السلطة بين القبائل المختلفة لضمان نوع من الاستقرار، وهذا يحدد نوعية الاستقرار في اليمن القديم، فهو ليس استقرار الممالك القديمة في الشرق ذات النظام الملكي المطلق، ولا تستطيع سلطة مقيدة لتوزيع دوري لعضوية المجلس أن توطد نظاماً قوياً، واستمراراً يؤدي إلى التراكم الثقافي بوجهيه المادي والروحي.

ولما كانت البنية الاجتماعية الاقتصادية تقوم على الزراعة التي تدعمها تجارة خارجية نشيطة، هي تجارة وساطة لبعض المعادن والأفاوية والبخور، وهي سلع ذات قيمة في العالم القديم لصلتها بالعبادة والرفاهية معاً. إن الشح الواضح في البيئة اليمنية يعوض بهذه التجارة، التي توجد فائضاً نقدياً، وعندما تختفي هذه التجارة تطفو أزمة فائض السكان على السطح. حدث ذلك عند اكتشاف اليونان للرياح الموسمية، وعند تحول التجارة إلى يثرب ومكة، وعندما تحول مركز الدولة العربية بعد الإسلام من شبه الجزيرة العربية إلى الشام.

إن الوجه الذي يفخر به النسابة المعاصرون، في حقيقته ضعف أساسي في كيان الدولة اليمنية القديمة، فهي لم ترقَ إلى مستوى الدولة القومية بسبب ما يشبه «الديمقراطية العسكرية» القديمة، التي توجد توازناً بين القبائل داخل اتحاد القبائل، ولما كانت القبيلة لا تجيد إلا لغة الشقاق، فإنها تكسر إطار الاتحاد دورياً لتسود إحداها. فلا يتيح ذلك أية فرصة لنشأة سلطة مركزية قوية على غرار تلك الدولة الشرقية التي تعرف عند المؤرخين الغربيين بدولة «الاستبداد الشرقي». ولا تنسى أن الوجه الإيجابي لها تحقق في المدارج الحضارية

والثقافيـــة الرفيعـــة، التـــي عرفتهـــا في مـــا بين النهريـــن، وفي مصـــر وفـــارس والهنـــد، ومن هنـــا ضعـــف الملمـــح القبلي أو غيابـــه في تلك الحضارات واســـتمرار القبيلة فـــي تاريخ العرب.

إن دول اليمـــن القديمة محرومة من عوامـــل التطور التي وجدت فـــي تلـــك الحضـــارات، فدولـــة «الديمقراطيـــة العســـكرية» أو الحربيـــة، مرحلة متخلفـــة بالقياس إلى الدولة التـــي جاءت بعدها، وهـــي تلائـــم مجتمعاً غير مســـتقر ومتحـــارب، ولذا اســـتثمرت القبيلـــة كياناً عبـــر مراحل عديـــدة، طالما لم توجـــد دولة تختلف عـــن دولـــة «الديمقراطية العســـكرية» تحل علاقـــة جديدة محل العلاقـــات القائمة داخـــل القبيلة وفي اتحاد القبائـــل، وكلها تحول دون ارتبـــاط عميـــق للفرد (القبيلـــي) بالدولـــة. تضافرت عوامل البيئـــة فـــي خلخلة هذا الارتباط بشـــحها وتشـــتت ســـكانها، وقلة الأمطـــار ومجاورة الصحراء لكل المناطـــق غير الصحراوية في اليمن وشـــبه الجزيرة ، وهو في أســـاس جدل التبـــدي والتحضر ذي الأثـــر القـــوي في تاريخ العرب قبل الإســـلام وبعد الإســـلام.

ومـــن الضـــروري هنـــا التنويـــه ببديهيـــة معروفـــة فـــي الفكر السياســـي، وتنكرها بإصرار وســـائل الدعاية والإعلام، والوعي العامـــي الديني وغير الدينـــي، وفحواهـــا أن الديمقراطية لم توجد في تلك العهود، وأن الشـــورى ليســـت الديمقراطية، فالديمقراطية وجدت فـــي اليونان القديم فـــي المجتمع العبودي، واكتســـبت في الثـــورة البرجوازية في الغـــرب محتوى جديداً نوعياً. الشـــورى غيـــر ملزمـــة للخليفة أو الســـلطان بإجمـــاع المذاهـــب، ويكتفي «وعـــاظ الســـلاطين» بتقديمهـــا إليـــه، ولا علاقة لها بمؤسســـة الحكـــم في أي مســـتوى من مراتبهـــا. فالحكم مختـــزل في الفكر السياســـي الإســـلامي الحاكم. ولذا غـــاب الفكر السياســـي القائم علـــى المؤسســـات في الإســـلام حتى فـــي أشـــكاله المتواضعة، واقتصـــر على «الأحـــكام الســـلطانية» وكتب الخـــراج ونصائح

الملوك، ولا نجد من يوم سقيفة بني ساعدة حتى إلغاء الخلافة في تركيا، تفصيلاً لشكل الحكم، ولذا لا يجد أنصار الإسلام السياسي المعاصرون مخرجاً من هذا المأزق إلاّ تحديث بعض المصطلحات القديمة وترديد «الإسلام هو الحل».

إن الإسلام لم ينتصر على البنيان القبلي، بل استمرت حروبه باسم القبيلة، ودخل اليمنيون معارك الأنساب، فوضعوا سلاسلهم في القرن الهجري الأول بعد جمهرة الأنساب، لابن الكلبي.

واشتد الانقسام القبلي في بداية الدولة الأموية في كل الأصقاع التي انتشر فيها الإسلام، حمله العرب الفاتحون معهم، والعصبية القرشية كانت في مقدمة الأسباب التي أثارت ورسخت الوعي القبلي، فقد رأى المسلمون في أملاك وثروات القرشيين في الأمصار المفتوحة امتداداً لعصبية قرشية تتخذ صورة الملك، وقبل ذلك كانت الأزمة السياسية الأولى في سقيفة بني ساعدة، وارتفع فيها لأول مرة صوت القبيلة مطالباً بوراثة الرسول، وكان أول انتصار لقريش قبيلة الرسول على الأنصار.

الإسلام لم يستطع احتواء القبيلة، وهو في هذا ليس استثناء في تاريخ الأمم، فكل أشكال التطور قبل الرأسمالي لم تحطم بنيان المجتمعات القديمة، ورغم ذلك لا يمكن إلا أن نرى في بنية المجتمع العربي الإسلامي ملمحاً مختلفاً عن السمات البارزة في المجتمعات الأخرى التي عرفتها ثقافات عديدة في آسيا وأوروبا، ولو بالدور الكبير لهذا الملمح أو بالدرجة إن لم يكن بالنوع، ونقصد بالدور البارز للقبيلة في الحياة السياسية، وفي تكوين سيكولوجية عامة تستند إلى مجموعة من المعايير والقيم الأخلاقية والجمالية.

إن حضور القبيلة قوي منذ تراجع المدن في الحضارة العربية الإسلامية، وازداد مع تمزق دولة الخلافة، ومع السلاجقة

الأتراك اكتسب المثال القبلي إضافة غير عربية، ومن هنا كانت خطورة رفع هذا الكيان إلى مستوى المثال والمثل الأعلى، وأهم الجوانب في نظرنا في مسألة علاقة الإسلام بالقبيلة مصدرها البنية الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية، فالمدن فيها كانت مدن قوافل مرتبطة بالتجارة بعيدة المدى، كانت واحات في الصحراء الاجتماعية للقبائل وبصمات هذه الواحات واضحة في الاهتمام الشديد بالتجارة في القرآن والحديث المأثور.

يصعب الحديث عن هيكل دولة في مكة أو المدينة، لها سلطة عامة وأجهزة قهر وإدارة، وبدأت هذه الملامح في التشكل مع دولة المدينة، القبيلة كانت التحدي الأكبر أمام رسالة موجهة إلى البشر جميعاً، أعلنت في بداية تاريخها صورة للإخاء تذكر بالفقراء، والصياديين الذين أحاطوا بالمسيح، ولكن سرعان ما تبخرت كل هذه الآمال أمام منطق البنية الاجتماعية الصلب، ومن العبث أن يكيل المؤرخون اللوم للأمويين، فلم يكونوا سبب هذا الفشل بقدر ما كانوا معبرين عن كيانات قائمة في الواقع العربي الإسلامي، الذي خلعوا عليه وجه القبيلة القرشية الأموية، وهي صيغة انفراد العرب بالملك.

كانت النتيجة كما يصفها هشام شرابي. أصبح المجتمع الإسلامي مؤلفاً من قبائل وعقيدة مبنية على الإخاء البشري.

يتناقض تعريف الأخ زيد للقبيلة، فهي من ناحية «بناء متين»، ولكن منطق القبيلة نفسه لا يجعل تركيبها متيناً «يحول هذا التشكيل الاجتماعي للقبيلة دون وجود ارتباط قبلي شامل. لذلك فقد سادت العلاقات القبلية الثأر والخلافات» (نفس المصدر، ص 150)، فهي منقسمة على نفسها، وتقوم بقسمة ثنائية للبشر والجماعات، وروابط الدم والعائلة الممتدة وحدها لها وزن في لغتها. إن ما يكشف عنه زيد وغيره أن

البنيـــان القبلي نقيض مفهوم الشـــعب والوطن والأمـــة، ومن هنا ضـــرورة رفع هـــذا البنيـــان الاجتماعي إلى مســـتوى الشـــعب وتحديثـــه بكلمات ومصطلحـــات عصرية عنده وعنـــد الزبيري.

واليمـــن المنزوية فـــي الجزيرة التـــي هجرها مركـــز الخلافة لم تســـتيقظ القبيلة فيهـــا إلا على مدافـــع البريطانييـــن، عند احتلال عدن فـــي القرن الماضـــي، ولتكـــون القبيلة فيها جـــزءاً من بنية مجتمع تابع، وجزءاً مؤاتياً ومناســـباً لاســـتمرار علاقات التبعية.

رافقـــت القبيلـــة الجمهوريـــة منـــذ عـــام 1962، وقـــد رأينـــا موقـــف ممثلها السياســـي، الـــذي كان الزبيري قطبـــه مع تجمع حاشـــد، والجيـــش والقبيلـــة قاما بانقـــلاب الخامس مـــن نوفمبر.

إن فتـــرة الحمدي كانت فـــي بعض جوانبها تختلـــف عن المرحلة التـــي تلت الانقـــلاب، وإن لـــم تكن فاصـــلاً أو انقطاعاً سياســـياً أو اقتصاديـــاً عـــن تلك المرحلـــة، فـــكل أركان التحالـــف ظلوا فاعليـــن في أيـــام الحمدي، ودور القبيلة السياســـي الـــذي كان في مـــد وجـــزر، اســـتقر الآن على مد لـــم يعرفه منذ مئات الســـنين. فالهيمنـــة القبليـــة علـــى الدولة اتخـــذت لأول مرة فـــي تاريخها شـــكل المؤسســـات، فوحدت حداثة الأدوات والصـــورة بمضمون رجعي، وهذا يمدها بلا شـــك بأســـباب الحياة والاســـتمرار، ولكنه أيضـــاً من عوامل انحلالهـــا الذي بدأ، ولا يخفي زيـــد تخوفه منه.

أشـــار الباحـــث الأمريكي ســـتوكي إلى أنـــه قد يكـــون قبل عام 1962 فـــي المنطقـــة الزيدية أنموذج للســـلطة المحليـــة قائم على المشـــاركة بيـــن المشـــائخ والموظفيـــن الإماميين مـــن المدنيين والعســـكريين، والتجديد الذي قـــام به القاضـــي الارياني إنما هو تعميم هـــذا الأنمـــوذج على المســـتوى الوطني، وجعل الشـــيوخ أصحـــاب وظائـــف، وهـــم الذين مـــا كانـــوا موظفين فـــي عهد الإمـــام، كما لم يكونـــوا هيئة إداريـــة حاكمة في يوم مـــن الأيام.

إن عهد القاضي الارياني لم يعمم هذا الأنموذج، فقد بدأ ذلك بعد إعلان الجمهورية بشهر، كما نجد في مكان آخر من هذا الكتاب.

إن جمهورية الخامس من نوفمبر عممته على كل المستويات، وبرزت ملامح السلطنة [7] التي حلم بها زعماء القبائل قبيل عام 1962، بدأ حكم القاضي الإرياني بتكوين المجلس الجمهوري، وهي الصيغة التي تفضلها المؤسسة القبلية، فقد ملأت الجو بالصراخ ضد سلطة الفرد في أيام حكم السلال، وكان الزبيري أكثر إلحاحاً على هذه المسألة في نثره وخطبه وفي قصيدته السينية التي هجت السلال ومصر، واتهمت المصريين ضمناً أنهم يقبلون «قوانين العبيد» بينما اليمنيون شعب أبيّ مارد شرس»، (يشرعون قوانين العبيد لنا ونحن شعب أبيٌّ مارد شرس).

المجلس الجمهوري شكل مناسب لفكرة «الأطراف المعنية»، وهي عميقة في وجدان ووعي زعماء القبائل، يرفعونها في وجه كل حكم مركزي، كلما رأوا أن سير الأحداث يتجاوزهم، واستنكارهم لهذه الفكرة عندما تصدر عن محمد أحمد نعمان، ليس رفضاً لها، بل رفض لمشاركة الأطراف التي يزعم أنه يمثلها في اللعبة السياسية، ليس الوطن أو الوطنية ما يدافعون عنه، بل حق وامتياز طرف من الأطراف.

إن زعماء القبائل وممثلي الطائفة ليسوا جديرين بنقد هذه الفكرة، فالذين يرفضونها من الأساس وحدهم يحق لهم نقدها ومعارضة من يمثلها، لأنهم بمحتوى فكرهم السياسي،

---

7 استخدم الشهيد محمد احمد نعمان هذه الكلمة في كتيبه «أزمة المثقف اليمني»، عدن، دار الجماهير، 1964، كان اغتياله في إطار الصراع الطائفي، فالذين يشاركون مواقفه السياسية من الطرف الآخر هم الذين قاموا باغتياله، وهم أشد ارتباطاً بالسعودية، فلا يمكن أن يقبل تبرير قتله بدعوى تتعلق بمعاهدة الطائف، فهم جزء من النظام السعودي، ملحقون به ومن حقه أن نسجل له أنه لم يكن يؤمن بالتصفية الجسدية وسيلة من وسائل السياسة، ومع اختلافنا الجذري معه نرى أن اليمن فقد سياسياً، ومعارضاً نشيطاً للإمامة أسهم في حركة الأحرار الدستوريين، بنصيب وافر.

وبشعاراتهم يتجاوزون فكرة الأطراف، إذ يقفون على أرضية الصراع الاجتماعي، ويرفضون أن تكون دعوة زائفة، بما فيها فكرة الأطراف دخاناً يحجب الرؤية الاجتماعية للمواطنين، فيغلبون الطائفة على الموقف الطبقي والمنطقة على الوطن.

ينطلق محمد نعمان والمشائخ من فكرة الأطراف، غير أن نعمان يشمل بها المنطقة الشافعية، بينما يقصرها المشائخ على المؤسسة القبلية، مع مراعاة صورية للأطراف الاخرى، إن الصراع يدور على تفسير الفكر، والانحياز إلى طرف دون آخر في هذا الصراع هو إقراراً بالمبدأ الأساسي فيها، وهذا ما يسقط فيه من يدعون أنهم يمثلون الجديد والجمهورية وسبتمبر، فيتخذون موقفاً معادياً للمشائخ أو يكرهون النعمان كرهاً أعمى، فلا يغادرون أرض «الأطراف المعنية».

لاحظ هاليدي أن القبيلة خرجت من الحرب الأهلية أكثر قوة، فقد أصبحت تمتلك الدبابات والأسلحة الحديثة، وأهم من ذلك أنها منذ الأيام الأولى للجمهورية تمرست على استخدام أساليب في الحكم لا عهد لها بها.

أما اقتسام السلطة الذي تبلور مع انقلاب الخامس من نوفمبر، فقد أضاف إليه حكم الحمدي الاهتمام الشديد بجهاز الأمن، فأصبح القوة الثانية بعد الجيش، والجيش لم يكن وليس الآن نقيضاً للقبيلة، فقد اخترقته بحيث يمكن الحديث عن الجيش القبيلة كآلية واحدة، وذلك بفضل المنطق القبلي الذي بُني عليه الجيش، وقد اخترقت القبيلة جهاز الأمن، وهذا سبب تكاملـه معها.

يتضح هذا الاختراق للجيش والأمن في تحريم الالتحاق بهما على أبناء المناطق غير الزيدية، ولذا لا يجد أبناء هذه المناطق إلا المهن الحرة والإقبال الشديد على التعليم، فأبواب الجيش والأمن والأجهزة المركزية مقفلة في وجوههم. إن السلطنة

التـــي بدأت فـــي عهـــد القاضـــي الارياني قـــد أينعـــت ثمارها.

اســـتهل محمـــد نعمـــان كتيبـــه بهـــذه الكلمـــات الغاضبـــة فهو «يواجـــه أحلامـــه مواجهة المنكـــر لهـــا، والمتبرم بهـــا والناقد لهـــا في عنف وشـــمول وعمق» (ص 5)، وســـبب شـــكواه هذا: «الاســـتمرار فـــي اعتبـــار الجمهوريـــة نقيضاً لوجود هاشـــمي علـــى رأس الدولـــة كما هـــو الحال اليـــوم، هو في واقـــع الأمر المفهـــوم السياســـي للجمهورية اعتبـــار مغلوط الأســـاس، وهو إلى «الســـلطنة» التي لا تشـــترط هاشـــمية رئيســـها أقـــرب منها إلـــى الجمهوريـــة، التي لـــم يرتبط شـــكلها أو روحها فـــي بلد ما بتحديد نوع ســـلالة رئيســـها من بين ســـلالات الشعب (ص 20).

هذا تفســـير لمفهوم الســـلطنة في ســـياق التاريخ السياســـي لليمن. ومن الواضـــح أن صاحب هـــذه الكلمات يرفض اشـــتراط زيدية رأس الدولـــة، بعـــد ســـقوط الإمامـــة الهاشـــمية، دون أن يتغير شـــيء أساســـي في قواعد اللعبة السياسية بالنســـبة للطرف الذي يتحدث باســـمه، ونجـــد فـــي الكتيب كلامـــاً علـــى «التناقضات الموهومـــة»، أي الصـــراع الطائفي والمذهبي والســـلالي، فذلك إغفـــال «للمفاهيـــم الحديثـــة في تحليـــل التناقضـــات الاجتماعية وتحديـــد المعالـــم بيـــن فئـــات الشـــعب وطبقاتـــه» (ص 28).

هـــل يقتـــرح علينـــا المؤلـــف مخرجـــاً مـــن هـــذه «التناقضات الموهومـــة»؟، فلنفحـــص فهمـــه لهـــا، فهـــي أعمـــدة الســـلطنة الجديـــدة، ويرجعهـــا إلـــى التخلـــف الـــذي «ليســـت القحطانية والهاشـــمية ولا الزيديـــة والشـــافعية ولا الفوضى ولا الاســـتبداد غيـــر مظاهـــر لمشـــكلتنا الرئيســـة: التخلـــف»، ولأهميـــة هـــذا الفهـــم عنـــده وضعـــه كشـــعار تحـــت عنـــوان الكتيـــب.

التخلـــف كلمـــة غامضة ونســـبية، وهي لا تشـــخص وضع اليمن الجمهوري في أســـســـه، في بنيته الاجتماعية الاقتصادية، فبصرف

النظـــر عن التخلـــف والتقدم، هنـــاك صراع طبقـــي عربي داخل كل مجتمـــع، فليس الأمر فـــي التخلف والتقدم بمـــا هما كذلك، بل بالبنيـــة التي تحمل التقـــدم أو التخلف، ولذا علينـــا أن نتحدث عن أطراف الصـــراع داخل هذه البنية، لا عـــن «الأطراف المعنية»، لأن مائـــدة المفاوضات والمســـاومات هي الإطـــار المعروف لكل اختـــلاف بيـــن «الأطـــراف المعنيـــة»، وأما أطـــراف الصراع فإن ســـاحة الصراع السياســـي في كل مســـتوياته مجالها لحســـم تناقضاتها. تنتقل الســـاحة من مشـــاورات أهل الحـــل والعقد، إلى مفهومات الصراع السياســـي والاجتماعي الحديثـــة. كما أن فكرة «الأطـــراف المعنية»، تُزيِّـــف للصراع الاجتماعـــي بعد تزييف الوعي الاجتماعي والسياســـي، ولبنان مثال كلاســـيكي على ذلك.

والحديـــث عن التخلـــف بإطـــلاق دوران في إطـــاره مهما كانت الكلمـــات موحيـــة بالنقمـــة عليـــه، فهو يقتـــرح علـــى المثقفين اليمنييـــن الاهتمـــام باليمـــن لمعرفتها، والانصـــراف عن صراع الأحـــزاب العربية خـــارج اليمن، فلا فائدة لليمن من شـــعارات: الشـــيوعية، والبعـــث، والقومية، ويلتقي في هذه المســـألة مع زيد، وليس هـــذا مصادفة، فهما يمثـــلان موقفين مختلفيـــن داخل نفس بنية الصراع السياســـي، أحدهمـــا يريد إمامـــة والآخر جمهورية غيـــر زيديـــة، يســـتطيع أن يجد لـــه دوراً فيهـــا باســـم المنطقة الشـــافعية، والشـــعارات الوافدة تفســـد نقـــاء الصـــراع التقليدي.

ولكـــن محمـــد نعمـــان لا يقف عند هـــذا الحد، فهـــو يتحمس لحل يـــرى أنه قـــد وجد طريقه فـــي قيام (الاتحـــاد اليمنـــي التقدمي)، الـــذي جاء بعـــد المحـــاولات المختلفـــة، والتعديـــل والتبديل في أســـماء المجالـــس التي أعلنت منـــذ قيام الجمهوريـــة، من مجلس قيـــادة الثـــورة إلى مجلـــس الرئاســـة، ومجلس الشـــيوخ الأعلى، فالمكتب السياســـي، وذلك فـــي نظره خلق للجهاز الذي يســـتطيع فعـــلاً أن يؤكـــد وجـــود الجمهوريـــة، ويفســـرها كنظـــام حديث

للحكم، وذلك باتخاذ القرار داخل المكتب السياسي وفي صلب لائحته الداخلية، بأن ينقسم أعضاء المكتب السياسي قسمين، الأمانة العامة المؤقتة للاتحاد، والمجلس الجمهوري.

إن هذا الحماس الشديد للاتحاد اليمني التقدمي، وجعله معادلاً لحداثة الحكم، يمكن إرجاعه إلى ظنه بأن هذه الصيغة لن تقود إلى السلطنة، فالمجلس الجمهوري سيراعي فيه تمثيل «الأطراف المعنية»، التناوب على عرش الجمهورية، أفضل صيغة ممكنة ومقبولة لدى الأطراف، وسنكون في الواقع أمام سلطنة جديدة، فالديمقراطية معادلة سياسية لإشراك الجميع في الحكم، ولكن لا باعتبارهم أطرافاً، بل مواطنين ينتمون إلى فئات داخل طبقات داخل متحد اجتماعي كبير اسمه الشعب، هذا ما لا يمكن فهمه أو قبوله عند أصحاب فكرة «الأطراف المعنية».

والاتحاد اليمني التقدمي الذي أعلن في فبراير عام 1964 للحزب الوحيد في البلاد قد أناط به المؤلف حل «التناقض الحقيقي في حياة الشعب بكل فئاته وطبقاته» (ص 38). والمبالغة هنا غطاء دعائي لدور الاتحاد المنشود، فهو أداة لتوزيع السلطة داخل الأطراف. فوسواس الحزب الواحد لازم الجمهورية منذ ذلك الحين. إن جميع ممثلي الأطراف يشتركون في رفض التعدد، باسم الزيدية في جلباب الحاكمية، أو المؤتمر الشعبي العام، الذي كان الحمدي يحلم بإقامته، أو «حزب الله» الذي أعلنه الزبيري. ويتمسكون جميعاً داخل فكرة الأطراف بتعددهم الخاص، داخل الطوائف والمناطق، وهذا الحل يكشف عن قصوره التاريخي الفاجع، فهو يقوم على طمس وإلغاء الصراع الطبقي، وبذلك يمارس أصحابه صراعاً طبقياً على طريقتهم المفضلة.

إن وصف الجمهورية بالسلطنة صادق بدلالة أساسية واحدة،

تركيز وشكل الحكم، وآلياته التي لا يزن الكلام على الجمهورية مع وجودها مثقال ذرة من الحداثة. والسلطنات كثيرة فما المشترك بينها؟ السلطة المطلقة للحاكم هي أهم الجوامع المشتركة وعليها ومنها تتفرع السمات الأخرى المشتركة بقدر من التفاوت يناسب تفاوت أشكال التطور الاجتماعي الاقتصادي بين الأقطار العربية، يرافق هذه السلطة المطلقة غياب نظام تمثيل يقوم على المواطنة، فالطائفية أو القبيلة أو المزيج منهما بديل جاهز، والدولة جهاز قمع يفترس المواطنين، ونمو جهازها أقوى وأسرع من نمو المجتمع المدني، الذي يحتمي به المواطنون، وتتكون فيه أسس وقواعد الرأي العام، الذي يستطيع وحده الدفاع عن المؤسسات القانونية. فجهاز القمع الجديد يشرف على مؤسسات المجتمع المدني، ولدينا في أقطار عربية كثيرة ومنها اليمن الشمالي أمثلة صارخة على ذلك. فكل النقابات والجمعيات يشرف على تأسيسها جهاز الأمن. إنه استباق للنشأة الصحية والتطور السوي لهذه الهيئات أي حجب للنشأة الوحيدة التي تجعلها مجالاً للصراع الاجتماعي، وهي مؤسسات تنشأ بدون مضمون فاعل ذي تأثير في توجيه سلوك أعضائها، وطبيعتها استعراضية؛ وهذا سبب عزوف المواطنين عنها. والقرار الحقيقي يأتي دائماً من خارجها، وهي معروفة في الخارج أكثر من الداخل، والناس لا يكترثون بها، وينـدر أن يعرفوا العاملين فيها، وهي مؤسسات مغلقة تحاكي في ذلك الجيش والأمن.

فاعتماد الحكم على المؤسسة القبلية يتضح في حكم الأقلية المغلقة، التي لا تحاور أحداً، ولا تفتح قنوات اتصال بكيان خارجها، وإن كانت تحاول دائماً الاستفادة من خدمات التكنوقراط وذوي الخبرة عموماً، ولكن دون إشراك أحد في اتخاذ القرار، وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أن كل الجماعات الحاكمة مكونة من مجموعات صغيرة سواء في الأنظمة

الرأسمالية أو الاشتراكية. ولكن هذه ليست مغلقة على أفرادها، وهي جزء من حركة تفاعل اجتماعي وسياسي يسمح بوجود نوع من الرقابة على الحاكم من المؤسسات والرأي العام.

يتخذ الصراع السياسي في السلطنة الحديثة طابع التصفية الجسدية، فالمعارض ليس أقل من معتدٍ أو باغٍ أو مارقٍ، إنه من القبيلة الأخرى وقانون القبيلة لا يسري إلا على أفرادها، والولاء للقبيلة داخل جهاز الدولة الحديث، لا يكسب الوعي القبلي أية سمة عصرية، بل يسخر الآلة الجديدة التي استولت عليها المؤسسة القبلية لصالحها. فالسلطة هنا لا تنتج ثروة، ولا تسهم في إنتاجها، بل تستولي عليها جاهزة، بحكم اعتماد البلاد على الخارج عبر الهجرة أو أرزاق النفط، وهذا من أسباب الاستقلال النسبي للحاكم إزاء المحكومين. وقديماً وصف العلامة ابن خلدون هذا الأسلوب في جمع الثروة بأنه «مذهب غير طبيعي في المعاش»،[8] وليس مصادفة أن مقولاته التاريخية كثيراً ما تكون أصلح لتوصيف[9] اوضاعنا من المصطلحات الحديثة. فهي شديدة التطابق مع موروثنا المستمر وآلية سريانه في واقعنا. إن التحالف الحاكم في أكثر من قطر عربي يحتفظ ويعيش مع أطلال تاريخنا على مستوى البنية الاجتماعية والعرف والتفكير، لأنه في حاجة

8 يعرف الناس في صنعاء أن أسواق القات تعاني أزمة كساد وذلك لسبب إقبال بائعي القات على الاتجار به في سوق «بير عبيد»، وأرضها مملوكة لأحد الموظفين الكبار في الدولة، وهو تاجر من سنحان، القبيلة الحاكمة، وقد فرض إيجاراً يومياً على السيارات التي تتاجر في القات وعلى الذين يقيمون مبنى على الزنك للإتجار بالمأكولات، والمشروبات تقدر هذه الايجارات بالملايين في كل شهر، وأمام السوق قرية أنموذجية مكونة من بيت قديم، وبستان قات وثلاثة قصور حديثة فخمة للموظف وأبنائه، ومولد كهرباء وخزان مياه ضخم، والبيت القديم مهجور، وهو وحده شاهد على حياة الامس القريب، سعر الأرض جذر الرأسمالية، إن الاتاوة مذهب غير طبيعي في المعاش، وهي هنا موظفة في سياق نمو رأسمالي طفيلي، تخدمه وتعيش في ظله، وتتكامل معه.

9 وليكون التفسير ممكناً وعملياً لا بد أن يوظف التوصيف في سياق فكر علمي يتجاوز ابن خلدون.

إليه. وكما أشـرنا في مـكان آخر إلى أن الحاضر هو سـبب بقاء الماضـي في الجسـم الاجتماعي. إنـه جزء من صيغـة التبعية.

والأنمـوذج المقلـد دولـة مـا بعـد الاسـتقلال فـي الأقطـار العربيـة، والدولـة الحـزب. والثانيـة قـد تبـدو بعيـدة عـن السـلطنة للوهلـة الأولـى. فاليمـن الشـمالي فـي كثيـر مـن سـماته أقـرب إلـى السـلطنات القديمة، ولكنـه اسـتفاد أيضاً مـن التحديث الـذي أدخلتـه دولـة الاسـتقلال، وأصبحت هذه «الحداثـة» أهـم مـن الروابـط القومية بيـن الأقطـار العربية وفي اليمـن نلمـس تقليد الأنمـوذج المصـري والنفطـي معاً.

إن العمل في جهاز الدولـة هو طريق الثروة، فالحراك الاجتماعي لا علاقـة لـه بالجهـد أو الكفاءة، والقوة أسـاس الشـرعية، فلا توجـد حكومة لم تكن حصيلة سلسـلة من الانقلابـات. فالانقلاب هـو الشـكل المفضل لأنه ممارسـة للصـراع الطبقـي بحرمان الآخرين من ممارسـته، ولذا لا تؤسـس هذه الحكومـات اندماجاً وطنيـاً، أو وحـدة اجتماعيـة متماسـكة، لاحظ «هدسـون» في كتابه عن الشـرعية فـي الوطن العربـي أن أول مـا يزيف هو التعـداد السـكاني، فالناس لا يدلـون ببيانات صحيحـة لأنهم لا يثقـون بالحكومـات، وفي اليمن الشـمالي قامت الدولـة بالتعداد التعاونـي قبل حلـول الموعد الـدوري للتعداد السـكاني لإعداد توزيـع الأرقام علـى المحافظـات، وتعرض المشـرفون على التعـداد الدوري في عـام 1985 لضغوط لتعديـل بعض الأرقام.

إن الحكـم يسـتمر برفد كل الأشـكال التـي بدا أنها فـي طريقها إلـى الانقراض فـي مطلع عهد دولـة الاسـتقلال، أو بعد إعلان الجمهوريـة فـي اليمن، الدولـة الجديدة هي التي تفـكك المجتمع بعـد أن كان الساسـة يعلنون الوحدة والتلاحم علـى رأس أهدافهم باسـم مقاومة الاسـتعمار أو الاسـتبداد. وها هم اليـوم يقوضون

أســس الوحدة، ولكل قطر ميزته الفريــدة، فهنا رنين مذهبي عال، وهنــاك يعلو صــوت القبيلة، وفي حــال اليمن الشــمالي التوحيد جار بين ثلاث مؤسســات، القبيلة والجيش والرئاســة. فالسلطات الثــلاث التشــريعية والتنفيذيــة والقضائية في يــد الرئيس، وهذا ســبب التجانس الســائد، وإن لازم هذا التوحيد عدم التمييز الدقيق بين الســلطات، الذي ينشــأ من طابع الحكم الأساسي، حيث تطغى النزعات الشــخصية على ضرورات النظــام والإدارة الحديثين، فهمــا إطــاران صوريــان يحتضنــان فكــراً وأســلوباً عتيقين.

إن (كلنــا قبائــل) تبريــر غيــر مقنــع لســلطة القبيلــة، وهــو رفــض للتمييــز بين الجماعــات، والطبقــات التي تكــون اليمن الشــمالي، وهــذا اســتمرار لتوحيــد الشــعب بالقبائــل عنــد الزبيــري. ليــس كل اليمــن قبليــاً، فنصــف ســكانه ينتمي إلى كيانــات قرويــة، أو مدنيــة لا تحمل الســلاح، وتقــوم علاقاتها لأعلــى روابط الــدم والقرابــة، ولا يميــزون أنفســهم بالمذهب الدينــي من خــلال شــبكة العلاقــات التــي تربطهم بالســلطة.

إن الذيــن قدمــوا للجمهوريــة كل ما لديهــم من الــدم، والمال، والولاء منــذ إعلانهــا يقصون عن مراكــز الحكم بآليــة توزيع الســلطة، في الســلطنة. ويزيد الأمــر ســوءاً أن الدولة الموظف الأكبــر، وبعــد ربــع قــرن مــن عمــر الجمهوريــة يتســاءل النــاس: هل هي إمامــة دون إمــام؟، ويتضح أن الإمامة ليســت الشــكل الوحيــد من الحكــم الذي ينفصــل فيه مبدأ الســلطة عن مبــدأ الواجــب، إذ مــن الواضح أنه لا يشــترط لذلــك أن تكون الســلطة ثيوقراطية، فالســلطات العربيــة المعاصــرة تقوم بهذا الــدور فــي كل طبعاتهــا وعلــى اختــلاف وســائل إخراجها.

ســوف تزيــد الثــروة النفطية اســتقلال الحاكــم النســبي إزاء المحكومين، وهي علاقة قائمة في أســاس انفصال فكرة الســلطة

عــن فكــرة الواجــب، وهذا خــط الوراثــة الذي يربــط الإمامة بالســلطنة، ومع اســتمراره لا يمكن قيام أي تحديث طالما لم تتغير الأســس التي تقوم عليها الســلطة. ولا نعني بالأسس البنود المعلنة فــي الدســتور أو فــي القوانيــن أو الميثاق الوطني، بل الأســس بالقــدر الذي تطبق بــه، ويضمن الــرأي العام المنظــم حمايتها.

الفــرق بين المعلــن والواقع، بيــن الصورة التي ترســمها الدولة لنفســها في وســائل الإعلام والحقائــق كبيرة إلــى درجة مذهلة، إن هــذا الفرق موجود فــي المجتمعات الرأســمالية، فالدســاتير الاشــتراكية وحدها تثبت في نصوصها حقوقاً مكتســبة، وليســت وعــوداً أو تضليــلاً أيديولوجيــاً. والفرق في حال اليمن الســعيد يأتي بالدرجــة الأولى من عــدم وجود حتى المســاواة الصورية أمــام القانون. فحرمــان المواطن مــن حقوقه الأساســية تقوم به فــي الدول الرأســمالية لا التشــريعات وحدها، بل آليــات النظام الاجتماعــي الاقتصادي، ويكون دور العامــل الثاني أقوى وأفعل، وفي مثال اليمن الشــمالي ترقى الإجــراءات الإدارية والتعليمات إلى مســتوى القانــون غير المكتوب. وهي من ضــرورات الحكم القائم على الجماعــات الحاكمة المغلقة. فالدســتور غير المكتوب في اليمن الشــمالي تفوق قوة ســريانه قوة الدستور البريطاني غير المكتــوب أيضاً. فالمواطن يعــرف حدود طموحه وســقف آماله في الدســتور غير المكتوب، إنه محدد ســلفاً بالمذهب وبالمنطقة. فالجيش والأمــن الوطني مفتوحان أمام واحــد، ومغلقان في وجه آخــر، وحدود القوة ليســت المنصــب وأهميته، بــل الانتماء إلى المذهــب أو القبيلة أو المنطقة، وقمة هذه الحدود الرئاســة الأولى والرئاســة الثانيــة، حســب المصطلــح اللبناني، ويليهمــا القيادة العامة للقوات المســلحة ورئاســة جهاز الأمــن ووزارة الداخلية. يبــرر البعض هذه الحدود بــأن الجمهورية لا تســندها إلا القبائل الشــمالية، وهــذه عودة إلى تلــك الأفكار والأحــلام التي هي في «واق الــواق»، وإلغاء لأجزاء من الشــعب لصالح أجزاء أخرى.

وجناحا (حاشـــد وبكيـــل) يقومان بـــدور قرن الثور فـــي الخرافة المشـــهورة.س هذه الأفكار مثبوتة في «ما وراء الأســـوار»، وهي تصوير دقيق لا لمســـتوى ثقافة الأحرار الدستوريين في ذلك الوقت بل ولضلالهـــم الفكري وبعدهم مـــن المذاهب السياســـية الحديثة.

إن ظاهـــر أزمتنا يتجلى فـــي الفارق بين الحديـــث الصاخب عن الثـــورة والجمهوريـــة والمســـاواة والإنجازات العظيمـــة،[10] بل ودورنـــا في الحضـــارة ... إلخ وواقع الحال، مهمـــة هذا الضجيج حجـــب الإطـــار الاجتماعي ومـــا في الحيـــاة اليوميـــة من بؤس مأســـوي. إن الاندمـــاج الوطنـــي حلم بعيـــد المنال فـــي مجتمع يتمنـــى فيـــه المواطنون تزوير مكان ميلادهم ليســـهل اســـتخراج جواز الســـفر، فالمجتمع يعرف أن المعاملات تختلف طبقاً لســـلم معروف يقســـم اليمن الجمهوري إلى: الشـــمال، جنوب الشـــمال، وأبنـــاء اليمن الجنوبـــي، ولا يدخل المولدون في الخـــارج فيه، إذ عليهم اســـتصدار حكم قضائـــي بالمواطنة، وتســـتمر المعاملات شـــهوراً، إن «المحتـــد» يحدد المصيـــر الاجتماعي والسياســـي والقانونـــي؛ ويـــا لها مـــن مفارقة فـــي بلد كان من أبـــرز محرك فكـــر المعارضيـــن للإمامـــة فيـــه رفـــض الســـلالية، وهـــا هو الحكـــم فيـــه يفصل ســـلالية جديدة ويطبقهـــا بـــأدوات «حديثة».

وعندمـــا تمتـــد يـــد القهـــر الاجتماعي صـــوب حياة الفـــرد، فإن المشـــكلة تتخذ صورة أزمة. إننا نشـــير إلى حـــادث فاجع كان له دوي شـــديد، فالقضـــاء لا يزال ينظر منذ خريـــف عام 1984 في مقتـــل الدكتور عبد القادر حمرة، وهـــو طبيب من مقبنة، يعمل في

10 إن كون الشعر الحميني (العامي) من أهم وسائل الدعاية إشارة إلى العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ومستوى من الوعي يعبر عنه هذا الشعر وحده، وهو وثيق الارتباط بالوعي القبلي، ومن الظريف ان أصحاب القرائح طوروا شعرهم لأغراض جديدة، قلم يعد قاصراً على المدح والفخر والذم، بل أصبح يحث المواطنين على الإقبال على السجل المدني والمشاركة في يوم الشجرة، ورغم رداءة الشعر إلا أنه دور جيد وأفضل من أغراضه القديمة، التي أصبحت مفتعلة ولم تعد لها تلقائيتها وشعريتها القديمة التي أشتهر بها كبار شعراء الحميني كالقردعي والشبثي.

تعـز، وقد قتله أحد الضباط مع سـبق الإصـرار والترصد، على إثر شـجار بينهما قبـل أيام من مقتله، وارتكـب الضابط الجريمة بمسـاعدة مجموعة مـن الجنـود الذين حالـوا بيـن المواطنين وإسـعاف الدكتور المطعون «الذي نزف حتى الموت»، ولا تزال القضيـة تنتظر آلهة العدالة معصوبة العينيـن، حتى أننا لا نعرف شـيئاً عن القاتل والمقتول إلا كونهما مواطنيـن. إن حيرة القضاء سـببها أن القاتـل ضابط أولاً ومـن منطقة آنس ثانيـاً، والمقتول مـن المنطقة الشـافعية، وهو طبيـب مثقف، درس فـي الاتحاد السـوفيتي، وهذا كلـه يعني ضمناً أنه مشـبوه في نظـر الحكم.

فجّرَ الحادث الوعي الزائف، فقد هتفت الجماهير وهي تشيع جنازة الدكتور عبد القادر حمزة بهتافات طائفية صريحة، من المسؤول؟.

نحـن أمام مواطنـة إن صح أنها كذلك تنطـوي على درجات، أن مركزيـة إصـدار الجوازات، وربـط هذا العمل بمركـز الجهاز فـي صنعاء وغيـر ذلك من الإجـراءات المركزيـة جعل بعض السـاخرين يتحدثون عـن «المركزية الصنعانية»، وهي تسـري علـى التعليـم والصحـة وغيرها، إنهـا تعويض عـن مركزية حقيقـة مفقـودة في واقـع حيـاة المواطنيـن. إننا لا نـزال عند الفـرق بين حكم المركـز والحكم المركزي، فهـذا النمط من حكم المركـز لا يمكـن أن يؤدي إلـى المركزيـة، إن اللامركزية في هـذا المجـال أفضل الطرق إلـى المركزية الحقة. إن الممارسـة القائمـة تمركز حول المركـز لا يؤدي إلى أيـة مركزية وطنية، بل يفكك المجتمع على مسـتوى الوعي والسـلوك اليومي ويشوه المخزون النفسـي من المشـاعر والانفعالات السـلبية المكظومة.

يفاخر «الميثاق الوطني» بالحكم اللامركزي في سـبأ (المسـود)، ويطبق الحكم بمركزية شـديدة، ويذهب بعض الكتاب إلى أن سـبأ فاقـت كل الحضارات القديمة في مصر، وفيمـا بين النهرين وفي

الهنـــد واليونـــان، وهذه المفارقـــة تؤكد أن هذا الـــكلام ليس وعياً تاريخيـــاً علمياً، بل تضخم وعي قبلي يســـتند إلى عكاز الأنســـاب ليقنع نفســـه أنـــه يعني شـــيئاً؛ ويغالب شـــعوراً باطنيـــاً بالإحباط والمهانـــة إزاء مشـــاكل العصر، وهـــذا لا علاقة لـــه بالاعتزاز الســـوي الواثق من نفســـه بكل ما هو مشـــرق في تاريخنا السابق على الإســـلام، وتاريخنـــا العربي الإســـلامي، وذلك لا يســـتقيم إلا برفـــض كل مـــا يقوم على الجهـــل وتزوير التاريـــخ والواقع.

كيـــف يمكـــن أن يكون مجتمعنا ســـوياً سياســـياً، ونحـــن لا نعثر علـــى تهامة في مؤسســـاته إلا على طريقة التمثيـــل الرمزي لنفر مـــن أبنـــاء تهامة في بعض الأجهـــزة المركزية، إن أشـــد ما يثير الخـــوف أن هـــذا التمثيل الرمزي أصبح ســـنة مســـتقرة منذ بداية ممارســـتها في الأيام الأولـــى للجمهورية بالنســـبة للمناطق كلها.

إن الأهميـــة الاســـتثنائية لدولة ما بعد الاســـتقلال فـــي الأقطار العربيـــة ويقابلهـــا اليمـــن الجمهوري عندنـــا، إنما هـــي في أنها ترســـي ملامح التطور اللاحق، فـــإذا أرادت أن تكون وطنية فهي تحتـــاج إلى ولاء أفراد متســـاوين فـــي الحقوق، وتقـــوم الفوارق بينهم علـــى أســـاس اجتماعي اقتصـــادي، يتجـــاوز الانتماء إلى منطقـــة أو مذهـــب، أو طائفـــة، فتكون الدولـــة جهـــازاً مفتوحاً لحركـــة الصعود والهبوط بمعايير السياســـة والكفـــاءة والصراع، لا وفقاً لشـــعائر وطقـــوس التكوينات الســـابقة على الرأســـمالية.

إننـــا نـــدرك أن عائقـــاً بنيويـــاً يمنـــع دولة مـــا بعد الاســـتقلال أو الثـــورة فـــي الأقطـــار العربيـــة ومنهـــا اليمن الشـــمالي، من انتهاج سياســـة الاندمـــاج الوطني، التـــي انتهجتهـــا البرجوازية في البلـــدان الرأســـمالية. إن هـــذه البنية مركبة من شـــكل علاقة التبعيـــة النوعيـــة، التي تربط اليمن الشـــمالي بالعالم الرأســـمالي وبالســـعودية: التبعيـــة المزدوجة، ما يضاعف قوة اســـتمرار كل

أنماط ما قبل الرأسمالية، التي تضمها وترعاها علاقة التبعية بالاقتصاد الإمبريالي، ومن هنا فإن النضال يجب أن يوجه نيرانه بالدرجة الأولى نحو هذه العلاقة، فعندها تتقاطع كل العوائق التي تسد طريق التحرر الاجتماعي والوطني.

سنحاول توضيح هذه العلاقة في المسألة الطائفية في اليمن الشمالي، يقول أحد كبار علماء الاجتماع إن المجتمع قليلاً ما يخوض في الأمور الجوهرية، التي يفكر فيها أكثر من غيرها، يصدق هنا القول على موقف المجتمع اليمني من المشكلة الطائفية.

نطمح في السطور التالية تجاوز وصف، أو تقرير وجود هذه المشكلة والاقتراب من التفسير أو محاولة التفسير، وإلا كان الكلام عليها إسهاماً في التضليل ومشاركة في خلق وعي زائف.

إن الزعم بأن الطائفية مرض، او إنكار وجودها أصلاً والتأفف عن الحديث فيها، أساليب مختلفة لطمس وجودها، والاستمرار في ممارستها علمياً وبدأب كل يوم، والطائفية ليست مرضاً لأنها ظاهرة اجتماعية وتاريخية، وهي في سياق الحاضر قناع لمشاكل اجتماعية وسياسية، والمطلوب اليوم تفسيرها في سياقها الاجتماعي، كمسألة تتعلق بتفاوت اجتماعي وحقوقي داخل بنية المجتمع. فكانت تمثل صورة الصراع الاجتماعي فيما قبل الرأسمالية، حيث سادت الايديولوجيا الدينية كمرجع لكل صراع فكري، إن دراستها كمظهر للصراع الاجتماعي يضمن إعادة الوعي الزائف إلى مرقده، ويقتضي ذلك تبيان صلتها بالصراع الطبقي، ونحول بذلك دون تزييفها كما يجري في اليمن الشمالي وفي أقطار عربية أخرى. إنها في صورتها الراهنة عائق أمام تشكيل الوعي الاجتماعي الذي يتكون في ميدان الصراع الطبقي وبأدواته وشعاراته. إن أصحاب الموقف الطبقي أحوج الناس

إلى توضيح هذه المشكلة، وإزالة الضباب الذي يحيط بها، ويمنع أو يعرقل نشأة وعي مادي للتاريخ والحياة، فيقدم المواطن الطائفة على الطبقة والقبيلة على الشعب والأمة.

المجتمع الرأسمالي التابع هو الذي يحتاج إلى كل ترسانة الوعي السابق على الرأسمالية، فهو لا يحطم البنية السابقة على الرأسمالية لإقامة علاقات رأسمالية متكاملة الملامح، بحكم كون رأسماليته نفسها تابعة مشوهة، وما لم ينجزه على مستوى البنية الأساسية لا ينجزه أيضاً على مستوى البنية الايديولوجية، إنه لا يحدث قطيعة مع الوعي القديم، ومن هنا تجاوز أشكال متناقضة من الوعي داخل المجتمع وفي وعي الأفراد والجماعات، وتعايش مؤسسات متباينة في وظيفتها الفكرية والتربوية.

إن محاولات المفكر الشهيد مهدي عامل قد ألقت ضوءاً على هذا التعقيد والتداخل بين وعي الطوائف، والنظام الرأسمالي التابع في لبنان، وإذا كنا اليوم نشهد ما يسمى بالصحوة الإسلامية، فما ذلك إلا لأن البرجوازية العربية تحتاج إلى الماضي، وهذا الماضي حاضر لا لأن الماضي مستمر في الحاضر، بل لأن الحاضر يحتاج إلى الماضي، فهذا الماضي لا وجود له في الحاضر بصورة أبدية ثابتة، ومن هنا فليس الماضي في حد ذاته سبب ما يسمى التخلف.

إن البداية الحقة إنما هي في إرجاع كل أشكال الصراع هذه بما فيها الصراع الطائفي إلى مكانه في البنية الاجتماعية الاقتصادية، والنظر إليها من حيث علاقتها بمستوى آخر هو: بنية الوعي الاجتماعي والسياسي. فلا توجد في نظرنا ظاهرة اجتماعية أو سياسية مستقلة عن الوعي الطبقي والصراع الطبقي، فالطبقات السائدة تمارس التضليل الأيديولوجي مرتين: أولاً عندما تنكر وجود هذا الصراع، وثانياً عندما

توظفه بوعي شديد الصحو في الصراع الطبقي، والعمليتان متكاملتان، وهذه العودة المتكررة إلى الإسلام السياسي وإلى فكر الطوائف بعد فشل كل تجربة كبيرة، دليل على أن تاريخ البرجوازية العربية تاريخ خيبات كبرى، وهي لا تملك أن تقوم بثورة كاملة في أي قطر عربي. إن تاريخها دائري يعود من حيث بدأ كل مرة، وكأنه زمن أسطوري.

ماذا عن اليمن الجمهوري؟، إن التقسيم القائم للوظائف العامة في المجتمع، والدولة مناسب لبنية مجتمع الإمامة، التي كانت تقوم على نظام أفقي ورأسي لا يستطيع البقاء خارجه، والاحتفاظ بنفس الشروط مع الحديث عن إلغاء الإمامة تناقض واضح، وشاهد على أن الشكل الجمهوري استمرار لها بمعنى من المعاني فالجمهورية كما تتصورها فئة القضاة استبدلت بإمامة حكمهم داخل البنية القديمة للدولة، ودون كسر إطارها حتى لا يخرج الجديد إلى الحياة، وهذا يعني أن هذه الجمهورية، لا تستطيع القضاء على أهم أركان الإمامة: المؤسسة القبلية التي كانت ترتكز عليها.

إن الصرامة التي كانت تقسم بها الوظائف العامة في الدولة من أهم أسباب تفجر الصراع في اليمن المتوكلي، وقد كان خطراً على وحدة الشعب في تلك الأيام وهو كذلك اليوم بقوة الاستمرار، وليست المشكلة كلها في حصر الإمامة في أبناء فاطمة، وفي فوضوية مبدأ الخروج على الظلم والقيام بالدعوة، كما أكد الزبيري محقاً، بيد أن الأساس الاجتماعي الاقتصادي للمشكلة غائب إلى حد كبير عن تفكيره، ويتمثل في مبدأ الرعوية في المذهب الزيدي الذي يناقض مبدأ المواطنة، ومفهوم المواطنة لا وجود له في الفكر الديني، وهو الحمى الفكري الذي لجأ إليه الزبيري للدفاع عن جمهورية (أهل الحل والعقد)، وهؤلاء لا يعرفون مرجعاً فكرياً لهم إلا تراث

الإمامة، بعد إسقاط احتكار آل البيت للإمامة. وليس مصادفة أن شعارات «حزب الله» أنسب إطار لحزب واحد، وهو المجرى الذي انحدر فيه تيار العمل السياسي، فهو يوحد القبيلة والدين، والوطنية والدين، وهو ما يحاول «الميثاق الوطني» أن يقوم به في صورة قليلة الاختلاف عن أهداف «حزب الله». وإذا تأسست فيه أهداف سبتمبر الوطنية، وبعض المبادئ العامة للفكر السياسي الحديث من آيات وأحاديث، فتعج نصوصه بالاضطراب، والتفكك ولا تسعفه الخطابية والتقريرية الصارخة في نسج وحدة متسقة من المقدمات والتحليلات والنتائج.

إن هذا الازدواج الذي لازم التفكير السياسي منذ «شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» سبب من أسباب تعثر الوعي السياسي وازدواجيته، وحسم فكرة «حزب الله» الأمر لصالح الإسلام السياسي، كانت حصيلة قذف كل من ليس من أنصاره بأنه من حزب الشيطان، وحزب الله واحد، وما أسهل أن يحتكر المؤتمر الشعبي العام العمل السياسي، فيكون الحزب الأوحد والمكون من أعلى وبقرارات ومرسومات، وهذا النزوع الشديد إلى التماثل باسم الوحدة، والتوحيد القسري، والتنميط الفكري قوي الجذور في بنية الفكر الديني، وفي المؤسسة القبلية كمعطى ثقافي وسيكولوجي.

والدولة رغم التحديث المظهري لهياكلها وشعاراتها محافظة على المحتوى القديم، وأول ما تقاومه هو الحراك الاجتماعي داخل هياكلها ومراتبها، لا شك أن قوانين الرأسمالية تربط أفراداً من طبقات وفئات مختلفة، ولكن في الحدود التي لا تسمح بحراك حقيقي كالذي تعرفه الرأسمالية الغربية والأمريكية مثلاً، فالقيود على هذا الحراك قوية في مستوى البنية الاقتصادية التي تحافظ عليها علاقات التبعية، وأول مقوماتها يُلْقَنَهُ المجتمع، وإذا عدنا إلى دور الحكم الذي كان

الإمـــام يحيـــى يقوم به بيـــن القبائل، فـــإن انهاكها جعـــل الميزان يختـــل لصالحه، ثم لصالـــح الإمام أحمد من بعـــده، اختل الميزان لصالـــح دولـــة الإمـــام، وليـــس لدولة المؤسســـات كما أشـــرنا، فالاختلال لصالح المؤسســـات يجعله أمـــراً لا رجعة فيه، وهو ما فشـــلت الإمامة في إرســـائه، وهو نفس ما تعجـــز الدولة اليوم عن الوصول إليـــه، إن «البحث عـــن الدولة الحديثة» مســـار طويل.

إن انتشـــار الأخـــذ بالثـــأر فـــي الأريـــاف وفي صنعـــاء صدى لاقتتال مســـتمر بين القبائـــل المتعادية، وقد شـــمل مناطق كثيرة، أرحـــب والحيفة، ورداع والجـــوف وغيرها، ولم تســـتطع الدولة المركزيـــة شـــيئاً حياله، مؤكدة بذلـــك حدود مركزيتهـــا الفاجعة. فالبنيـــان القبلي الذي تســـتند إليه لا يســـتطيع إلا أن يكون نفياً لها، وكل المحـــاولات التـــي بذلتها الداخلية والســـلطات المركزية لحل المشـــاكل باســـم الدولة رفضت، وقبـــل المســـؤولون باعتبارهم ممثليـــن لقبائلهـــم فقـــط، وكثيـــراً ما نزلـــوا عند موقـــف القبائل المتحاربـــة التي تدافـــع عن قانونها الخـــاص، أي أعرافها، فذهبوا إليهـــا لا وزراء أو مســـؤولين كباراً فـــي الدولة، بل أبنـــاء قبيلة أخـــرى تســـعى لصلح قبلـــي، فاعترفـــوا بذلـــك. إن العلاقة التي تربطهـــم بالقبائـــل المتحاربة ليســـت المواطنة، ولا المســـؤولية الرســـمية، بل القبيلة وأعرافها. إن اتساع نطاق الحروب الصغيرة وطولها واســـتخدام الأســـلحة الثقيلة فيهـــا تَحدٍّ لفكـــرة الدولة من حيـــث هي فكـــرة لا للدولة الحديثـــة فقط، وعندمـــا نظمت وزارة الداخلية ندوة لمناقشـــة مشـــكلة الثأر في أكتوبـــر 1987، كان من توصياتها مناشـــدة القبائل أن لا تجعل صنعاء ســـاحة لأخذ الثأر، وبعـــد الندوة انفجرت سلســـلة من جرائم الثأر في صنعاء نفســـها.

لا تجـــرؤ الدولة علـــى إصـــدار قانون مثـــل قانون الثـــأر الذي صـــدر فـــي اليمـــن الجنوبي منـــذ ســـنوات، وهذا فرق أساســـي بيـــن اليمنين، ومهمـــا قيل عن الجنـــوب بعد أحـــداث 13 يناير،

فالقبيلة لا تحكم هناك، والدولة المركزية موجودة وقوية، أما في الشمال فالقبائل تنظر إلى الحكم باعتباره دولة حاشد أو قبيلة من قبائل حاشد، والصراع في السنة الماضية بين حاشد وبكيل اشتركت فيه السعودية، عندما اغتيل أحمد ناصر الذهب على يد أبناء عمه في يناير 1988، انتشرت رواية عن حديث بينه وبين رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح أنكر فيها الرئيس على الذهب زيارة السعودية مع مجموعة من قبائل بكيل، وشاع أنهم طلبوا خلالها من المفتش العام في السعودية سلطان بن عبد العزيز والمسؤول عن اليمن الشمالي في الحكم السعودي مساعدتهم على تنحية الرئيس اليمني، ونقل سلطان «بأمانة» مطلبهم إلى الرئيس، وعاد المشائخ بعد ذلك إلى صنعاء، وتم الصلح على الطريقة القبلية، ولم يحاكم أحد من الذين قيل إنهم سيقدمون إلى المحاكمة لأنهم دبروا مؤامرة ضد الحكم، وحسم الأمر في اجتماع مجلس التنسيق اليمني السعودي في يوليو 1987، وقدم سلطان دعماً مالياً قدره ثلاثين مليون دولار لبناء قاعدة تواجه القوى المعادية للسعودية والإسلام في الجزيرة (إقرأ اليمن الجنوبي)، ولم تستنكر الدولة عمل زيارة وفد بكيل للسعودية، فهو عمل لا غبار عليه بمنطق القبيلة التي لا تعرف الولاء للدولة، وتبحث عن سند أو حليف في أي مكان، فكل وعيها يتمركز على القبيلة.

إن الجديد الذي فاجأ به الذهب الرئيس أنه استنكر أن يعامل وهو سلطان من سلاطين العرب وكأنه مواطن عادي، وقد كان ينشط قبل اغتياله لتوحيد قبائل مذحج، وهي تكون تجمعاً ثالثاً للقبائل، وتمتد من الشمال إلى حضرموت في اليمن الجنوبي حسب سلاسل الأنساب التي لجأ الذهب والسعودية إلى إحيائها، وقد كان داعية للمذهب الوهابي، نشيطاً يبني المساجد ويوزع السلاح، وكان شريراً قاتلاً ارتاح الناس لمقتله وحمدوا الله، لا يستبعد أن يكون جهاز الأمن قد دبر

اغتياله مستغلاً الصراع العائلي وكره الناس له، وقد عبر كبار المشائخ من حاشد وبكيل عن استيائهم لاغتياله ورأوا فيه سابقة خطيرة، إنه ضحية الصراع القبلي، ولكن المهم في المسألة كلها أنه ومن خلفه رأوا في الاتحاد القبلي لمذحج وسيلة للوصول إلى الحكم، وهذا منطق الواقع السياسي الراهن في اليمن الجمهوري، «ويا سنحان كفى ديولة» نصف بيت من الشعر الحميني، يطالب بالتناوب على الرئاسة، والقبائل لا تتوجه إلى رأس الدولة إلا باعتباره ابن هذه القبيلة أو تلك، وهو يضع أهل الثقة من أبنائها في المراكز الأساسية في الدولة.

هذا مأزق القبيلة التي لا تستطيع التحول إلى دولة إلا بنفي نفسها، ولكنها في هذا التطور الانتقالي للدولة التابعة تمارس مهام الدولة، وهذه المهام تؤدي في خاتمة المطاف إلى القضاء على القبيلة كمؤسسة اجتماعية، إن العلاقة بين الثبات والاستمرار ليست مسألة زمن، بل تتعلق بإيجاد بنيان جديد ليست القبيلة محورها. إن تأقلم المؤسسة الطائفية في لبنان والمذهب الديني الرسمي وعشيرته السياسية في السعودية مع شروط التطور الرأسمالي التابع أدى إلى استمرارها. فالرهان على الزمن ليس مجدياً، لأن الزمن لا يعمل من تلقاء نفسه ولا وجود له بهذه الدلالة، ويغدو عامل تغيير عندما يكون مجالاً للجهد الإنساني الهادف نحو التغيير.

لقد بدأ انحلال البنيان القبلي منذ دخول علاقات السوق إلى اليمن المتوكلي، والطريق طويل، وخوف الأخ زيد من الخطر الذي يهدد بذوبان القبيلة مبرر على المدى القصير، أما الآن فإن توحد القبيلة بالجيش سوف يزج بالجيش في دوامة الصراع القبلي داخل التجمعات القبلية. فالجيش والقبيلة مؤسستان مغلقتان، الجيش أداة الصراع مغلق في وجه أكثر من نصف أبناء اليمن الجمهوري، و«إذابة الروح القبلية

في كيان اقتصادي جديد، يفقد فيه القبيلي حاسة الروح القبلية وحب الفروسية والقتال» (نفس المصدر، ص 152)، خوف لا على الفروسية، فلا وجود لها إلا في شعر المدح والهجاء، إنه خائف على الأساس الاجتماعي والثقافي للإمامة.

إن الطائفية شكل ممارسة للصراع الطبقي في المجتمع التابع سواء كان نصيبه كبيراً أو صغيراً أو متوسطاً من موروث ما قبل الرأسمالية، لبنان وإيران واليمن الشمالي. إن الرأسمالية التابعة تحتفظ بأنماط الوعي السائدة في عهد ما قبل الرأسمالية لتوظفه في سبيل الدفاع عن الرأسمالية التابعة، فهي غير موظفة لعلاقات ما قبل الرأسمالية. والطائفية القبلية التي ترعاها الإمبريالية الأمريكية في كل مكان من أمريكا اللاتينية إلى شبه الجزيرة العربية لا تفتح أفقاً أمام الإقطاع أو النظام القبلي، بل هما تروس صغيرة في علاقة التبعية، فالإمبريالية تحول المجتمعات التابعة إلى متاحف. [11]

إن وظيفة الفكر الطائفي في المجال السياسي في كل أقطار الوطن العربي جزء من علاقة التبعية، وتقوم بدورها في إعادة الانتاج الموسع لهذه العلاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بكل ما تنطوي عليه من تردٍ وقهر وبؤس، وإنقاذ الوعي السياسي من هذه الشبكة الأيديولوجية يكون بممارسة الوعي الاجتماعي الطبقي، وتلخصها كلمات فقيد الحركة التقدمية في اليمن عبد الله باذيب «نحن طبقات وهنا كل الخلاف». إن الرأسمالية التابعة لا تستطيع أن تحقق سيطرة على تراكم رأس المال، ولن تحقق أية تنمية مستقلة بدون هذه السيطرة، ولن تحقق الثورة الديمقراطية الوطنية. ولذا ستبقى

11 وإصرار الاستشراق على جعل مشكلة الأصالة والمعاصرة في مركز الاهتمام، إسهام في هذه العملية، فقد أثار الإشكال لأول مرة المستشرق الفرنسي جاك بيرك في العقد الخامس بعد أن زعم أن الحيرة والمراوحة التي لازمت فكر الإصلاح الديني والفكر الحديث في الوطن العربي سببها البحث عن الأصالة.

في أشكال متفاوتة صورة القبيلة أو العشيرة والطائفية الدينية داخل كل نظام اقتصادي تابع للإمبريالية العالمية، هذه الفسيفساء الاجتماعية حاجة سياسية أساسية في مجتمع التبعية.

والحل ليس الرهان على الزمن، تلك نزعة موضوعية اقتصادية، إن المهمة التاريخية إنما هي تحطيم الإطار البنيوي لعلاقات التبعية في كل مستوياتها.

الوظيفة السياسية لأسطورة الزبيري:

إن الممارسة الأيديولوجية للصراع الطبقي هي إحدى الأدوات الهامة في الهيمنة السياسية، وعندما تملك الدولة إلى جانب التربية والتعليم وكل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، فإن هذه الممارسة تكون جزءاً من حكم كلي شامل. وسنقف هنا عند الصورة التي ترسمها وسائل الإعلام في اليمن الشمالي لإحدى الشخصيات السياسية اليمنية، وهي شخصية الشهيد محمد محمود الزبيري، يصبح الشخص الرمز ملتقى دلالات كثيرة، كياناً عينياً تقترن به في أذهان الناس ووجدانهم مجموعة من الأفكار والآراء والعواطف، وكلما أمعنت الصورة التي تكونها وسائل الإعلام الابتعاد عن مجرى الأحداث والأفكار الواقعي نسجت بدلاً من الشخصية التاريخية أو إلى جانبها أسطورة، وملامحها موجودة بنصيب يزيد وينقص في كل شخصية عامة، أما عندما تريد وسائل الإعلام أن تخلق أسطورة، وتمارس ذلك العمل بوعي، وفي ظل احتكار هذه الوسائل فإن النتيجة تكون أن يذوب الإنسان الحقيقي في الأسطورة ذوباناً يكاد يكون كاملاً. وتدرك هذه الشخصية لا في سياقها التاريخي الواقعي، بل خارج التاريخ، وتبدو عندئذٍ غريبة وغير مفهومة عند من عرفوه من أبناء جيله ورفاق دربه، هذا ما حدث مع

صورة الزبيري، فهي الآن ليست صورة ذلك السياسي الذي مهد بعمله السياسي لجمهورية الخامس من نوفمبر، ولا صاحب الآراء المعروفة والمدونة في نثره وشعره، فهذه أيضاً ينظر إليها وتقرأ مؤوَّلةً في سياق الشخصية الأسطورة، لا الشخصية التاريخية الواقعية، وهكذا تغطي الأسطورة كل مساحة تاريخ الإنسان الحي: حياته وأعماله وآثاره.

إن صورته قبيل استشهاده كانت جاهزة للتحويل الأسطوري، فقد أصبح قريباً من الجماعات التي حلم بدورها في تغيير أحوال اليمن، وهي القبيلة، والقبيلة هنا مرفوعة إلى مصاف القوة الشعبية والجماهير، كما أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن على هذه القوة غير الحديثة أن تخلق اليمن الجديد والعصري، وتحقق الوحدة العربية بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وقبل ذلك تلغي الإمامة «وتقيم حكماً شعبياً» يُطمئِنُ المواطن في المناطق العليا والسفلى، وفي الجزء المحتل والمعتل إلى العيش على قدم المساواة الكاملة في ظل وحدة شاملة، سقط هدف الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة قبل أن يصل إلى اليمن بعد إعلان الجمهورية، وفي مقدمة «ثورة الشعر» إشارات صريحة إلى ذلك.

اللحظات الأيديولوجية لكلمات مثل «المساواة الكاملة» و»الحكم الشعبي» شديدة الوضوح، وقد تغير تفكيره السياسي بزاوية قدرها 180 درجة، لا نظرياً بل في الممارسة وتحت إصراراه طالب مؤتمر عمران بجعل الشريعة وحدها أساس الحكم، و»حزب الله» يلخص ببلاغة هذا التحول، وتلاشت كل الأفكار، والشعارات التي طغت على منشورات الاتحاد اليمني التي كان يصدرها مع الأستاذ نعمان في القاهرة عن الوحدة العربية، بل ويردد ذكر الاشتراكية العربية الديمقراطية والتعاونية ...إلخ، الشعارات الرائجة في مصر في ذلك الزمان عندما

كان الاتحاد اليمني واقعاً بين تيارين قويين مصر الناصرية والحركة السياسية الوطنية في اليمن الجنوبي والشمالي، وحتى لا يبدو الاتحاد اليمني متخلفاً حدَّث شعاراته وركب الموجة ولو في المناسبات، ورغم خلافه مع النعمان (الصانع الأول لقضية الأحرار) على حد قوله، فإن الموقف من القاهرة كان يجمعهما.

ومنذ نزوله من الطائرة في صنعاء لبس الزبيري زي القضاة، وكأنه يعود إلى الشريحة التي ينتمي إليها، إلى أحلامها ودورها الذي ملك عليه وجدانه.

أبو الأحرار والصوفي والطاهر وضمير اليمن، والرجل الذي لا يعلق به شيء من غبار الطريق، والمجاهد الذي نذر نفسه للأمة وتعبد في محرابها، ليس من هذا التيار السياسي أو ذاك، ليس متشدداً ولا معتدلاً، إنه نسيج وحده، هذه بعض الأوصاف ، إنه باختصار مثل إبراهيم أمة وحده، هذه الأوصاف تظلمه وتسيء إليه، تماماً كما أساء إليه إصدار كتب باسمه لم يكتبها مثل: «المنطلقات النظرية» و»الإسلام دين وثورة»، وهذا يذكرنا برد أحد واضعي الحديث الشريف على ناقديه، فقد أجاب بأنه وضعه لمصلحة الرسول وليس لمصلحته الشخصية، إن هؤلاء الذين يرسمون صورة الزبيري ويزورون الكتب عليه ومن وراءهم من الذين يستفيدون من هذه الأعمال يمكن أن نطلق عليهم جمعية «المنتفعين بدم الزبيري».

من الزبيري؟

إنه من الخلفاء الراشدين، هذا جواب احد الطلاب المتقدمين للالتحاق بالكلية الحربية، رداً على سؤال في الامتحان الشفهي.

وسواء نظرنا إلى الإجابة بدلالتها الحرفية وقلنا: إن الطالب توهم أن الزبيري عاش في الماضي البعيد، أو افترضنا أنه يعرف أنه عاش في عصرنا، فإن الدلالة واحدة، فهو إما أنه يرى فيه

واقعاً قديماً، أو امتداداً عصرياً للخلفاء الراشـــدين، تماماً كما يقول المؤرخـــون: إن عمر بن عبـــد العزيز خامس الخلفاء الراشـــدين. إن المهـــم هنـــا أن الصفات التي يســـمعها الطالب عـــن الزبيري لا يمكـــن في نظـــره إلا أن تكون لأحـــد الخلفاء الراشـــدين، فهذا الشـــاب يتنفـــس ويفكر في مناخ هـــذه الصفات، وإن مـــا لم يفطن إليـــه الشـــاب، ولا نطلب منـــه ذلـــك أن الصورة التـــي في ذهنه عن الزبيري أســـطورة، نســـجت خيوطها والوانها أجهزة الإعلام بالاحتفالات، والخطب والمعارض، وبالشـــعر والنثر والموسيقي، [12]غابت عـــن عقل الشـــاب وخيالـــه كل صور الواقـــع، وطغت الأســـطورة وحدها، لـــم يـــدرك أن النجاح في صنع الأســـطورة يعنـــي بالضرورة فشـــله في معرفـــة تاريخ بـــلاده القريب معرفة مطابقة. وقفت الأســـطورة بينـــه وبين هذه المعرفـــة. إن الطبقات والشـــرائح التي كان معبراً عن طموحها والمهيمنة سياسياً توظف هـــذه الأســـطورة لصالحها، ويضفي استشـــهاده طابعـــاً تراجيدياً يمكنهـــا من تصويـــر طموحها الدنيـــوي وكأنه جزء من رســـالة الاستشـــهاد باســـم الأمـــة، إنها بذلك تحجـــب كل نســـبية مطالبها وشـــعاراتها وأبعادهـــا الطبقيـــة، تحاول أن تتوحد بالشـــعب، بكل فئاتـــه وطبقاته، وكذلك ماضيه ومســـتقبله، وفـــي غياب كل إمكان لفحص هذه الصورة الأســـطورة يكون وأد جميع الصور الأخرى في الحركة السياســـية اليمنية الحديثة والمعاصرة شـــرطاً لبقائها.

إن الأبـــوة طمـــس لكل تضـــاد أو تناقـــض مع شـــخصية الأب، عندمـــا تنتقل هـــذه الصفـــة من الأســـرة إلـــى الشـــعب، ويعلن زعيـــم سياســـي أبـــاً للأحرار، فـــإن المقصـــود خلـــق تماثل بين العلاقـــات الأســـرية والعلاقات بين صفـــوف المواطنيـــن الذين يشـــكلون طبقـــات، وفئـــات ذات مصالـــح متعارضـــة، إحـــلال علاقـــة طبيعية محـــل علاقة اجتماعيـــة، (كلهم أبنائـــي)، والآباء

12 من المعروف ان الزبيري اغتيل في أول إبريل، ولكي لا يقترن هذا الحدث بهذا اليوم، غيرت وسائل الإعلام يوم اغتياله وجعلته 31 مارس.

كثيـرون في تاريخ الشـعوب والأبـوة أكثر مناسـبة لمجتمعات لا يـزال فيهـا للعائلة الممتـدة والعلاقات العشـائرية دورٌ فاعلٌ.

إن صوغ صـورة الذات الاجتماعية الراهنة باعتبارها اسـتمراراً معجـزاً للماضي الزاهر يناسـب بنية الوعي القبلـي، وهو مزيج من الدين والعرف، والأوهام المتشـابكة بالأنساب، فالأبوة وأرض القبيلـة وحدودهـا مرتبطة بالنسـب، وإذا ما أمكـن توظيف هذه الأبوة في حكـم يتجاوز حدود القبيلة إلـى الجمهورية كلها، يكون تعميم القبيلة على الجمهورية شـكل وجـود القبيلة لا الجمهورية.

إن الأبـوة هنا في هذا السـياق السياسـي توظف صـورة الداعي والشـهيد، إذ ترفعـه فوق الطبقـات والفئات، إنه رسـول العناية الإلهيـة، تجد أهـداف الجماعة تفسـيرها فيه، ولكنها لا تفسـره فهـو أسـطورة مكتفية بذاتهـا، بديل عـن التاريـخ الحقيقي في هـذا الخطاب أو المقـال الأسـطوري الموظف سياسـياً، إنه إذاً «زعيم لا نسـتحقه» كمـا كتب أحد حواريه عبـد العزيز المقالح (صحيفة الثورة الصنعانية 13/مارس سـنة 1981)، كان بإمكانه أن يجد شـعباً آخر أكثر اسـتحقاقاً لأداء رسـالته، ولـذا علينا أن نحرق أطنـان البخور لإقناعـه بالبقاء في تاريخنـا الحديث. هذا الوعـي المقلوب والزائـف مغالطة أيديولوجية لا تتسـم بالرهافة ولا السـمو، ولكنها تناسـب الوعي العامي، فمـا كان الزبيري إلا يمانياً تسـتحقه القبيلة، التـي جعل التاريخ اليمنـي قديمه وحديثه ملكاً لها، وهذا شـديد القرب من تصـور الأخ زيد للإمامة الخالدة أو «السـجية الروحيـة» التي ترتكـز عليها الإمامـة في تاريخ اليمن، والحديث بالنسـبة لهما وافد سـواء كان يمنيـاً أو مصرياً.

إن السـلطة الجديـدة تمـور بالفسـاد، الـذي شـمل كل جوانب الحياة، السـرقات بالملايين، والرشـوة، قانـون العلاقات الأول من أصغـر إدارة حتـى المحاكم الشـرعية، والتسـيب الإداري

لا حـــدود لـــه، إننـــا أمام صـــورة فاجعـــة لمجتمع أنحـــل قبل أن يكتمـــل نمـــوه، وذابت فيـــه كل القيـــم الأخلاقية في جمـــر النهم البدائـــي للملذات، التي يســـعرها عطش للســـلطة دام أواره قروناً.

كانـــت الإمامـــة ســـلطة منحلـــة، أمـــا الآن فإننـــا نعيـــش أزمة ســـلطة الانحـــلال، والمبالغة الشـــديدة فـــي الحديـــث عن خطر عـــودة الإمامـــة لا يـــدل علـــى وجـــود خطـــر حقيقي، بـــل يدل على إحســـاس داخلـــي عنـــد الأيديولوجيين والحـــكام أن نظامهم لا يختلـــف عـــن الإمامـــة فـــي كثيـــر مـــن أسســـه ومقوماتـــه.

إن تصوير عودة الإمامة خطراً واقعياً لا يجد تفسيره إلا في الاعتقاد بأن الجمهوريـــة نظام قحطاني في الحكم مضـــاد لحكم العدنانيين. تفكيـــر الزبيـــري ونشـــاطه السياســـي جـــزء لا يتجـــزأ مـــن الســـعي التاريخي للقـــوة الثالثة، والســـلطنة الجديـــدة حصيلتها، وهـــي مثـــل أســـطورة الزبيـــري ملتقـــى مصالح عديـــدة، وهي الشـــكل السياســـي المناســـب لمجتمـــع التبعيـــة المزدوجـــة.

إننـــا نناقش الزبيري كما عـــاش ونحاول فهـــم دوره، منذ أن غير موقفه في عـــام 1962 عندما تغيـــر موقفه، وقال: إنـــه يعود إلى جـــذوره ويتوحد بها، ومنذ تلك اللحظة كف عن أن يرى الوشـــائج التـــي تربطه باليمن الجديـــد. وليس وحيداً في تغييـــر موقفه، فهو والنعمـــان وصلا إلى نفس النقطـــة وإن كان وصول كلٍ منهما من دروب مختلفة، ســـكن الزبيري في «حزب الله» ولجأ النعمان إلى الســـعودية، إنه المصيـــر التاريخي لحركة الأحـــرار، التي وصل أحد أعضائهـــا إلى رئاســـة الجمهورية بعد انقـــلاب الخامس من نوفمبر، وصورت رئاســـته الجمهورية الجديـــدة وكأنهما تصحيح لخطأ أســـهم فيه عبد الله الســـلال أحد رجال انقـــلاب عام 1948.

يرى بعـــض الكتـــاب المخلصيـــن، والذين لا يمكـــن ضمهم إلى جمعيـــة المنتفعيـــن بـــدم الزبيري أنه لا بـــد من تأويـــل الزبيري

لصالح الفكر الوطني بل والتقدمي، وإنقاذه بذلك من براثن فكر اليمين، وهذه عملية ترميم بل وتلفيق لا طائل وراءها، إلا الإسهام في تضليل الرأي العام وترسيخ الأسطورة، فتاريخ الزبيري في سنوات حياته الأخيرة مرتبط بصورة لا فكاك لها بالتحالف الحاكم منذ الخامس من نوفمبر، إن التحديث نزعة خطرة، تحجب صورة الواقع وتحول دون الرؤية التاريخية الاجتماعية للوقائع والشخصيات، ومن ثم تحجب أيضاً الرؤية الطبقية لدور الجماعات والأفراد، ولكي تقوم بهذا العمل لا بد من تحديد مكان الأفراد والجماعات داخل التاريخ الواقعي.

ومهما كان نجاح الأسطورة المؤقت فإنها تحول الإنسان الحي إلى شبح، عندما ينقشع الضباب وتبرز ملامح الصورة الحقيقية، فما أجدرنا بالإسراع في تقديم الصورة الحقيقية بإنصاف ومحبة، يستحقها رجل سقط شهيداً في سبيل أفكاره، وعلينا لذلك أن نكون صادقين علمياً، وأخلاقياً وما أكثر الذين يكذبون من منابر الإعلام بالسهولة التي يتنفسون بها، أطال الله أعمارهم جميعاً.

وهؤلاء في موكب الكذب والنفاق يرددون «صلاة بقلوب لا تصلي»، يمارسون السياسة تحت شعار الابتعاد عنها وبمخالب السلطة، ويمضغون الكلمات الكبيرة في مقايلهم وكتاباتهم وخطبهم. إن مهمة الكتاب التقدميين إنقاذ الزبيري شهيداً ومعارضاً من جمعيتهم، ووضعه في مكانه الصحيح من تاريخ حركة معارضة الإمامة والتاريخ السياسي الحديث لليمن الشمالي.

الفصل الثالث
التبعية المزدوجة
في المصطلح والخصوصية:

مـــا كان للاقتصاد السياســـي للتخلـــف أن يظهر قبـــل بداية انهيار النظـــام الاســـتعماري، فطـــرح بذلك أشـــكالاً جديدة مـــا كان له بـــدوره أن يطرح لـــولا دخول أزمة هـــذا النظام مرحلـــة جديدة مع اســـتقلال بلدان كثيـــرة في آســـيا وأفريقيا وأمريـــكا اللاتينية.

دخل الاقتصاديـــون الغربيون معركة «التنظير» مســـتخدمين كل الأســـلحة «العلمية»، فصاغـــوا نظريات تعيد التخلـــف إلى البنية الداخليـــة وحدها، وكأن المرحلة الاســـتعمارية حـــدث عابر وأن المســـتعمرات الســـابقة كانت خـــارج التاريخ الواقعي، والتشـــديد علـــى عوامل البنيـــة الداخلية في تفســـير ظاهـــرة التخلف مقدمة لإعفاء الاســـتعمار وآليات اســـتغلاله الاقتصادي من كل مسؤولية.

يضع هـــؤلاء الاقتصاديـــون أمامهم نمطاً واحـــداً للتطور العالمي تقـــاس عليـــه كل الحـــالات، وهذا النمـــط إنما هو تطـــور الغرب الرأســـمالي، ونظريـــة المراحـــل الاقتصاديـــة (روســـتو) إحدى تطبيقـــات هذه الفكـــرة، ورغم أن هـــذا التصور يفتـــرض ضمناً وصراحـــة أن التاريـــخ الاقتصادي العـــام عالمـــي القوانين، فإن المفارقـــة تبـــرز في نظـــرة هؤلاء العلمـــاء وذلك عندمـــا تتقهقر الســـمة العامة للقوانين الاقتصادية فتصبح مقصـــورة على تاريخ الغـــرب وحـــده، فتكـــون نظرية «الحلقـــة المفرغـــة» والمراحل الاقتصاديـــة، والحديث عن الفرق بين التنميـــة والنمو، «والتوازن شـــبه المســـتقر» مدخلاً إلى جعل نشـــأة الرأســـمالية فـــي الغرب طلســـماً لا يمكن تفســـيره، مادام هـــؤلاء المفكرون يســـتخدمون منهجاً آخر لفهم أســـباب وجـــذور التخلف التاريخية في الشـــرق، ومن هنا تنشـــأ إحدى الصفات الأساســـية في نظرياتهم اللاتاريخية

واصطناع معيارين أحدهما لدراسة الغرب وآخر للشرق.

أصبحت التنمية أكثر الكلمات شيوعاً، وقيل الكثير عن قدرتها على دحر التخلف، ولم ينتج عن ذلك إلاّ «تنمية التخلف»، هذا المصطلح الساخر الذي سكه اقتصاديو أمريكا اللاتينية، معلنين بذلك رفضهم لجعل التنمية بديلاً للثورة. أصبح التخلف لغزاً وكذلك التنمية، رغم أن مشاكلهما أكثر الأمور بداهة وعينية، ولكنها بداهة لا تدرك إلا بتوسط تصورات مركبة. ومن هنا كان لا بد من الابتداء من رفض التخلف باعتباره تخلفاً في الزمان، وعدم الاكتفاء بدراسته كما هو اليوم بل الذهاب إلى عمق التاريخ، والشروع في محاولة صياغة وحدة جدلية من التاريخي المنطقي. فبدون المدى التاريخي لا يمكن إلا أن تختزل ظاهرة التخلف إلى بعض ملامحها، وبدون المنطقي سيكون البحث التاريخي ركاماً من الوقائع والحقائق لا رابط له. وهذه الوحدة الجدلية تضع الإشكال في سياقه الحقيقي: الجدلية بين الجزء والكل وفي تداخل الكل نفسه وبين المركز، والأطراف لم تعالج في أية نظرية للتخلف معالجة واقعية كما في دراسة أندريه فوندر فرانك المعنونة بـ: «الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية». دراسات تاريخية عن شيلي والبرازيل، نيويورك دار مونثلي ريفيو 1967 (انظر البروفسور توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار الفارابي 1978، ترجمة فالح عبد الجبار، ص ص 22/1)، وتذكرنا معالجة فرانك بكثير من آراء الاقتصادي العربي سمير أمين.

إن سنتش وغيره من الدارسين يعيدون الإشكال إلى مكانه الصحيح: «التاريخ الاقتصادي»، ومن هنا فمصطلح التبعية أدق وأصوب من التخلف، وليس الأمر جدالاً في الألفاظ، بل في الدلالات والتصورات التاريخية، والتزام بهذا الموقف أو ذاك، إنه بحث في إشكال التطور التاريخي، ويمكن في هذا الإطار

النظـــر إلى اقتصـــاد التخلف كجزء من الاقتصاد السياســـي العام، فـــلا يقتصر البحث على البنيـــة الداخلية وحدهـــا أو على العوامل الخارجيـــة وحدها، فتكـــون النتيجة إمـــا إلحاق البلدان المســـتقلة بنمط مـــن التطور يجعل دورها هامشـــياً في التاريـــخ المعاصر، وإمـــا أن نعكف على حديـــث طويل عن خصوصية هـــذه البلدان ونقطـــع كل ما يربطهـــا بتاريخ الصـــراع الدائر فـــي عالمنا. إن الوحـــدة الجدلية بين عوامـــل الداخل والخارج تقضـــي منذ البداية بـــأن جدل هـــذه الظواهر ليـــس محدداً ســـلفاً، فأشـــكال الصراع فـــي العالم الرأســـمالي وفي العالـــم الثالث وتطـــور الأوضاع في البلدان الاشـــتراكية في تحول مســـتمر، وتجدد يكشـــف أســـاليب ووســـائل جديدة النضـــال، والتقدم والتحديـــث، ومحصلة التفاعل بيـــن هذه الأطـــراف يكون لب التطـــور التاريخي، وفيه تتشـــكل صـــورة المســـتقبل والوحـــدة هنا وحـــدة نضال يستشـــرف الغد الديمقراطـــي المتطهـــر بنـــار الثـــورة مـــن الاســـتغلال والقهر.

نقـــرأ كثيراً عـــن اســـتقلال اليمـــن المتوكليـــة باعتبـــاره إحدى علامـــات الخصوصية، فهـــل كانت مســـتقلة حقـــاً؟ للإجابة عن هذا الســـؤال أهميـــة تاريخيـــة ونظريـــة، فالجمهوريـــة العربية اليمنيـــة التـــي أعلنت فـــي ســـبتمبر 1962 اســـتمرار بأكثر من معنـــى للمملكـــة المتوكلية، بـــل إن حضورهـــا الموضوعي في واقـــع اليـــوم قـــوى بفعـــل الميـــراث الثقافـــي والاجتماعي وفي أســـلوب الحكـــم وآلياته، ولا ســـيما من حيـــث علاقتـــه بالقبيلة، وهـــي نفس المؤسســـة التي يقيـــم عليها الوضع الراهن سياســـته، وكانـــت المتوكليـــة قد بنـــت عليها أيضـــاً حكمهـــا الأوتوقراطي مع اختـــلاف جوهري واحد هـــو: أن القبيلة كمؤسســـة قد انتقلت إلى وضـــع جديد سنشـــير إليه في نهاية هذا القســـم مـــن البحث.

كانـــت المتوكلية أنموذجـــاً لتداخل العوامل الداخليـــة والخارجية، وهـــي في ذلك تـــكاد تكـــون فريـــدة حقـــاً، دون أن يخرجها هذا

التفـرد من سـياق التطـور العالمـي أو يجعل لهـا خصوصية تسـتعصي على التفسـير، بل على العكـس من ذلـك تماماً فإنه يثبـت أن تأثير الاقتصاد الرأسـمالي كان قوياً رغـم أن المتوكلية كانـت بلداً مسـتقلاً سياسـياً وخارج نطـاق المسـتعمرات منذ إعلانهـا في 1919، علـى إثر هزيمة تركيا فـي الحرب العالمية الأولـى. إنها الاسـتثناء الذي يؤكـد القاعدة بدرجـة لا تقل عن الحـالات التـي تقع في نطـاق القاعدة نفسـها. كانـت المتوكلية مسـتعمرة اقتصاديـاً للبلدان الرأسـمالية الكبـرى، ولا يقلل من هـذه الحقيقة أن التبـادل التجاري بينهـا والبلدان الرأسـمالية لم يكـن كبيـراً كما في هـذه الأيـام، فالمعيـار هنا نوعيـاً وليس كميـاً، ألـم تحطـم العلاقـات التجارية مع الـدول الرأسـمالية الحـرف التقليديـة والمحاولات الهشـة للصناعة الآليـة اليدوية، ثم محاولات بنـاء صناعة خفيفة مرتبطة بالسـوق الرأسـمالي، كانـت الحصيلة إلحـاق المتوكلية بالسـوق الرأسـمالي العالمي. إن لقـاء العوامـل الداخليـة والخارجيـة فـي هـذا السـياق كـوَّن البنيـة المشـوهة للاقتصـاد اليمني الشـمالي، وتشـكلت منـذ ذلـك الوقـت التبعيـة الاقتصاديـة للسـوق العالمـي.

لم تكـن المتوكليـة بلداً مسـتقلاً اقتصاديـاً منذ اسـتقرار الحكم البريطاني في عـدن التي احتلها فـي 1839، وكانت هذه الواقعة التاريخيـة من أشـد العوامـل قوة وتأثيـراً في مجـرى التطور اللاحـق لليمـن المتوكلية، ولا ننسـب هنا إلى الـدور الخارجي قـدرة خاصة علـى تحديد التاريـخ، ولكن ننظر إليـه في علاقة بأوضـاع المتوكليـة الداخليـة في سـياق جدل وحـدَّةٍ وتناقض الجوانب السـلبية والإيجابية لكل هذه العوامل الداخلية والخارجية.

نسـتطيع توصيف الاقتصاد في يمن الإمام بأنـه كان إقطاعياً في ملامحه الأساسـية، ويتسم بتخلف شديد، وتشـتت للسكان وتفتيت للملكيات ولا سـيما في الأجـزاء الجبلية، والطبقتان الأساسـيتان

فيه هما: الاقطاعيون وكبار الملاك من جهة، والفلاحون المعدمون وأصحاب الملكيات الصغيرة من جهة أخرى، ولم يطرأ تغير نوعي على شكل الملكية بعد 1962 وإن أصبح بعض المشائخ الجدد وكبار التجار من ملاك الأراضي.

كان الإمام وأفراد أسرته والمقربون منها على رأس الهرم الاجتماعي، وقد حد نفوذهم وسيطرتهم من تطور التجارة وتكوُّن فئة تجارية قوية وكذلك من نمو المدن، ومن هنا يبرز الدور الضعيف للتجار الذين كانوا ملحقين بقمة الهرم الاجتماعي، وكانت فرصتهم الوحيدة للنمو في مدينة عدن وفي المهجر، ومن هذين الموقعين بدأ تململهم من وضعهم وإسهامهم في حركة المعارضة.

ولعل نظرة سريعة على التوزيع السكاني تعين على فهم بعض جوانب التطور البطيء، فهناك علاقة بين التشتت السكاني في المناطق الجبلية والملكيات الصغيرة، وبين التجمعات السكانية الكبيرة وانتشار الملكية الإقطاعية الكبيرة (أحمد القصير، اليمن الهجرة والتنمية، دار الثقافة الجديدة، 1985، ص 35)، ومقارنة نتائج التعداد الزراعي في 1978/1977 بالمسح الصناعي في 1970 تدل على عدم حدوث تغير أساسي في توزيع الملكيات، أظهرت نتائج التعداد في ألوية ذمار والحديدة وحجة والمحويت أن محافظة الحديدة تنفرد ومعها حجة بنسبة أقل، بوجود حيازات زراعية تتراوح بين 100 – 200 هكتار في حين لا تزيد أكبر الحيازات في المحافظات الأخرى عن 20 هكتاراً (نفس المصدر)، وأما النتائج التي توصل إليها القائمون بالمسح الصناعي، والتي جاءت في المجلد الأول (فريق من مركز التنمية الصناعية للدول العربية عام 1970، ص ص 118 – 120)، فهي على الوجه التالي: الملكية الحكومية 2-3% وهي الأملاك المصادرة والأوقاف،

15% الملكيــة الجماعيــة التعاونيــة، 3% ويقصد بهــا الملكية علــى الشــيوع والوعي فــي المناطــق القبلية، الملكيــة الخاصة الصغيــرة 10% ويملكهــا 80% من المالكيــن، الملكية الخاصة الكبيــرة 65-70% ويملكهــا 20% مــن المــلاك ومؤجــرة بطريقــة المشــاركة (أنظر: أبــو بكر الســقاف، كتابــات (1)، عــدن 1981، ص 187)، وحجــم الملكيــة الصغيــرة الخاصة يــدل علــى النصيــب المفرط فــي تواضعــه لأغلبيــة الملاك.

اشــتهر عن حكــم الإمام يحيــى ومن بعــده أحمد بأنــه قد عزل اليمــن الشــمالي عــن العصر، ولكــن العزلــة لم تكــن كاملة، والباحثــة الســوفيتية جولوبوفســكايا محقــة في قولهــا بأن حكم بيــت حميــد الدين لــم يتبع سياســة العزلة فــي ميــدان التجارة (ثــورة 26 ســبتمبر فــي اليمــن، دار ابــن خلــدون، بيــروت 1982، ترجمــة قائــد طربوش، ص 43)، ومن هــذا الباب هبت ريــاح التبعيــة وأدخلت المملكة في الســوق الرأســمالي الدولي، واليمــن التــي ظلت تصــدر الحبوب ولفتــرة طويلة إلــى بلدان حــوض البحــر الأحمر أصبحــت في الســتينيات مســتورداً له كما يقــول براون(أو وفــق جولوبوفســكايا، ص 52)، وكانت قد بدأت فــي اســتيراد الحبوب قبل ذلــك، ولكن بكميــات صغيرة.

كانــت الــورش المجهــزة بــالآلات اليدويــة والتــي تســتخدم المــواد الخــام المحليــة تلبــي جانباً كبيــراً من حاجات الســوق إلــى ما قبــل الحرب العالميــة الثانية، وســاعد اقتصــاد الكفاف علــى الصمود أمــام الأقمشــة الانجليزيــة واليابانيــة والهندية، فاقتصــر الاســتيراد علــى أنــواع بعينهــا وبكميات محــدودة.

أدت سياســة الجبايــة القائمة على «فلســفة» النهــب الداخلي إلى تدهــور الأحــوال الاجتماعيــة والاقتصادية، وبدايــة الهجرة في نهايــة العقد الثانــي ومطلــع الثالــث، وكانت حكومــة المركز

ولا نقول المركزية قد عانت في نفس هذه الفترة من هزيمتها أمام البريطانيين في الجنوب وحكام السعودية في الشمال، وظهر في الشعر الحميني (العامي) أنين الشكوى وحديث الغربة، أصبحت المتوكلية خزاناً يطرد السكان.

وبفعل هذه العوامل مجتمعة تهاوت البنية الهشة لليمن المتوكلية وغمرت الأسواق الأقمشة المستوردة، وحطمت أسعارها الرخيصة الإنتاج المحلي، ولوحظ هبوط في جميع الصناعات الحرفية، ومنذ العقد الثالث بدأ الاختلال بين السكان والموارد يزداد يوماً بعد يوم، وأصبحت هجرة الأيدي العاملة مؤشراً واضحاً على هذا الاختلال، وعجز التكوين الاجتماعي الاقتصادي عن تلبية أبسط شروط الإنتاج والتطور، وهذه سمات لازمت اليمن الشمالي إلى هذه الأيام.

وإذا كانت فترة الحرب العالمية الثانية قد شهدت ظهور مشروعات استثمار جديدة في اليمن الجنوبي: في لحج وأبين في ميدان الزراعة، وفي عدن في تحديث مينائها، ثم بناء مصافي البترول الضخمة، والتي ظلت حتى عهد قريب أكبر مصافي الشرق الأوسط، فإن سياسة الحكم الإمامي أجهزت على أي إمكان للنمو المستقل، وكان من الطبيعي في هذه الظروف أن يعرف أفراد الأسرة المالكة وكبار التجار الذين يحتكرون التجارة الخارجية أن تجارة تصدير القطن تعطيهم نصيباً وافراً من الأرباح أفضل من إنتاج الأقمشة القطنية (محمد صادق عقل، وهيام أبو عافية، أضواء على ثورة اليمن 1962، أوردته جولوبوفسكايا، ص 57)، ويبدو إمكان الخروج من علاقات التبعية مستحيلاً دون التحرر من السوق الرأسمالي وذلك في ظل شروط تطور أفضل من تلك التي سادت في عهد الإمامة.

ولذا لم تكن الإمامة غير قادرة على تحقيق أدنى معدلات

النمـــو فحســـب، بل اتســـمت مواقفهـــا وسياســـتها بفقـــدان يكاد يكـــون كامـــلاً لأيـــة نظـــرة متوازنة نحـــو العصـــر. كان الذعر والشـــك والتناقض مـــن أوضح ملامحهـــا في المجاليـــن الداخلي والخارجـــي، وكانـــت أقـــرب إلـــى نـــوع مـــن المســـتحاثات (الباليونتلوجيـــة) منهـــا إلى تكويـــن اجتماعي تاريخـــي متخلف، شـــأنها شـــأن مثيلاتها في الجزيـــرة، التي لم ينقذهـــا إلاّ النفط.[13]

بـــدأ دور عدن الحديث مع احتلالها فـــي 1839، وظلت تقوم بدور المدينـــة الوحيـــدة والميناء الحديـــث الوحيد حتـــى 1962، كانت مركـــزاً تجاريـــاً دولياً، وارتفاع عدد ســـكانها يشـــير إلى الهجرة الداخليـــة إليهـــا من الجنوب والشـــمال، كانت محطـــة في الرحلة إلـــى الخارج، وبالســـفر اليها وبما يجلب منها كســـر طوق العزلة المســـتحيلة، وفيهـــا عـــرف اليمنيـــون أن العالم أكبر مـــن مملكة الإمـــام، واحتكوا بأنموذج للعصر بكل جوانبه الســـلبية والإيجابية.

كانت هذه المثاقفة داخل مدينـــة واحدة ذات أثر كبير وبعيد المدى، فيها اكتشـــف اليمنيون مـــن أبناء الجنوب والشـــمال وحدتهم رغم كل قوانين المســـتعمرة، وفـــي معترك النضال ضدهـــا، وفيها بدأ تعاملهم مـــع أدوات الحضارة الحديثة، الكهرباء والطرق العصرية ووســـائل الاتصـــال الدوليـــة وعابـــرات المحيـــط مـــن البواخر العملاقـــة والمصافي والنوادي والنقابـــات والأحزاب والمنظمات،

---

13 تـم بنـاء مصنـع باجـل للغـزل والنسـيج فـي عـام 1957، وظـل دون حركـة حتـى 1962، شـاهداً علـى عجـز فـي التكويـن الاجتماعـي الاقتصـادي، ولـم يكـن المـوروث مـن أدوات الانتـاج وعلاقاتـه وحـده العائـق، بـل كل الميـراث الثقافـي المتخلـف للإمامـة، ولا يـزال هـذا الميـراث عائقـاً أمـام التطـور إلـى اليـوم، فـلا تـزال اللجـان تنظـر فـي اتفـاق التأميـن التجـاري مـع الشـريعة الإسـلامية، وتطلـب جامعـة صنعـاء فتـوى يتيـح تدريـس التشـريح فـي كليـة الطـب (صحيفـة الثـورة 1985/12/2)، ويمنـع سـفر النسـاء إلـى الخـارج دون محـرم، والتناقـض القائـم بيـن التشـريع وحركـة الواقـع التـي يمكـن أن تميـز فيهـا ملامـح تبرجـز تابـع، دليـل علـى اسـتمرار صـراع لـم يحسـم فـي المسـتويات السياسـية والقانونيـة والثقافيـة، يجعـل التعايـش بيـن مراحـل مختلفـة مـن التطـور التاريخـي، مـن أوضـح ملامـح التركيـب السياسـي للسـلطة.

وكانت في العقدين الخامس والسادس بالذات مدرسة للحركات السياسية ذات الأفق القومي واليساري بمختلف تياراتها، وليس لليمنيين الشماليين معرفة بالجيش الحديث، والشرطة والمحاكم الحديثة، والطيران، والبحرية، ودور السينما إلا في عدن.

كانت عدن نقيض مجتمع الإمامة في نظرهم، إمامة الكآبة والركود.
بلغ نصيب عدن من تجارة المتوكلية في عام 1955، 90%، وكان لتجار الشمال مكاتب في عدن منذ زمن طويل، ولم تقتصر الرقابة على تجارة المتوكلية من قبل مستعمرة عدن على هذه الفترة كما تقول جولوبوفسكايا (ص 46)، بل تعود إلى بداية الاتصال بالمستعمرة، وكانت التجارة الخارجية مع الاتحاد السوفيتي هي الاستثناء الوحيد في هذا السياق والتي بدأت في 1928، ولكن لم يكن لها تأثير في تقليل تبعية سوق الشمال للاقتصاد والرأسمالي.

ومع ازدياد الاستيراد ظهر العجز في ميزان مدفوعات مملكة الإمام، منذ العقد الثالث، وقد لازم هذا العجز اقتصاد اليمن الشمالي إلى يومنا هذا، وإن كان العجز في هذه الأيام فلكياً إذا ما قورن بعجز المتوكلية التي كانت تعتمد في تغطية العجز على القروض الخارجية وتحويلات المهاجرين، تماماً كما تفعل (ج.ع.ي) اليوم.

إن النظام الجمهوري لم يحدث تغييراً تاريخياً حاسماً في بنية الاقتصاد اليمني، بل ضخم مساوئ الاقتصاد المتوكلي، من جراء السياسة الاقتصادية لتحالف المؤسسة القبلية، والرأسمالية الوسيطة، فرسخ الاختلال الأساسي في بنية هذا الاقتصاد، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية، والسلع المستوردة منذ

أواسط العقد الخامس هي نفسها التي تملأ اليوم المحلات التجارية ودكاكين القرى: السكر والأقمشة والدقيق والسجائر والإسمنت والشاي والأغذية المعلبة والأجهزة الكهربائية.

إن الذي يميز الوضع الاقتصادي الراهن، إنما هو توسعه في استيراد هذه السلع وفشله في الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وعدم قدرته على الاستمرار في تصدير القطن والبن والجلود وبعض الفواكه، لا يعني هذا أن الاقتصاد المتوكلي كان أقدر على تحقيق الأمن الغذائي، أو أن تصدير تلك السلع دليل على متانته، فالعجز في ميزان المدفوعات بدأ مع ازدياد الاستيراد في أيام الإمامة، وتصدير تلك السلع كان شاهداً على سيادة اقتصاد الكفاف في القرية، كانت البلدان الغربية وأمريكا هي المصدر الأساسي للسلع إلى المتوكلية، ولا تزال إلى يومنا هذا.

إن نشأة التجار الكبار في ظل الإمام المالك المراقب، كان عائقاً أمام تطورها، بيد أن النمو التاريخي اتخذ دروباً متعرجة، لا تدخل في إطار المفارقات إلا عند النظرة الأولى، كان الإمام شريكاً للتجار الاحتكاريين، الذين يتصلون بالسوق الرأسمالي من ميناء عدن، وقد منح هائل سعيد أنعم حق احتكار 60% من الصفقات التجارية المعقودة مع الاتحاد السوفيتي، واشتغلت شركة هائل سعيد أنعم بتصدير السلع اليمنية، وكانت في نفس الوقت وكيل الشركات الاحتكارية الامريكية والبريطانية التي تصدر النفط والكبريت والسكر وغيره (جولوبوفسكايا، ص 137)، هذا الدور المزدوج، شهادة على النشأة المشوهة للرأسمال التجاري الوسيط، الذي تكون محاصراً من قبل الإمامة والاستعمار البريطاني، فتحدد بذلك طموحه التاريخي منذ لحظة الميلاد، فالإمام لا يتصور مالكاً حقيقياً غيره، وللتجار في آليات حكمه الثيوقراطي المتخلف دورً لا يكاد يختلف إلا قليلاً عن دور عماله على

الألوية، فالاقتصاد لا يمكن أن يستقل عن إرادته المطلقة.

أما الإمبريالية البريطانية فلا يسمح اقتصادها إلاّ بدور هامشي تابع للدول المستقلة التي تطمح إلى تكرار التجربة الرأسمالية، فكيف إذا كانت الرأسمالية تجارية ناشئة تستظل بعلم بريطانيا ولياً لنعمة هذا الكائن الهزيل، وهذا يلقى ضوءاً كاشفاً على دورها الراهن.

إن حمى تأسيس الشركات المساهمة التي شهدتها نهاية العقد الخامس وبداية العقد السادس في المتوكلية، تدل على ازدياد سرعة دمجها في السوق العالمي، ولكن الإمامة كانت تراوح في مكانها وتخطو حذرة ومشككة بينما حركة الواقع قد سبقتها، فالجيش بتحديثه النسبي والمواصلات، والراديو والبعثات التعليمية في الخارج، والانفتاح الكامل على عدن، كان كل هذا أقوى من أن يقف في وجهه جسد الإمامة الكسيح، الذي يتشبث بالكهف على إثر كل هزة اجتماعية أو سياسية.

إن الإمامة الدولة، كانت عائقاً أمام التطور، وهي نفسها كانت محكومة بسمة أساسية للمجتمع اليمني، «فامتزاج التركيب الإقطاعي بالتركيب القبلي عاق انفصال فئة التجار انفصالاً كاملاً عن البنية القبلية الاقطاعية» (أحمد القصير، مرجع سابق، ص 26)، نجد في مكان آخر من هذا الكتاب محاولة لتفنيد الشروط الاقتصادية والسياسية التي جعل استمرار هذه البنيات جزءاً من الاقتصاد التابع.

وتصبح الأسباب والعوائق الأخرى تابعة لهذه السمة الأساسية، مثل قلة الفائض الاقتصادي، الذي تنتجه بنية اجتماعية لا تساعد على استخدامه، وكذلك أشكال الصراع القبلي، وما أسهل أن تحطم السلع الصناعية المستوردة الحرف والمهن في المتوكلية، لم تكن التبعية الاقتصادية ليمن الإمامة

قاصرة على مجال التجارة، فمن الطبيعي أن تشمل بفعل هذه التجارة نفسها المجال النقدي والمصرفي، فاليمن الشمالي لم تكن لديه عملة وطنية حتى عام 1964، أي بعد عامين من قيام النظام الجمهوري، فالريال اليمني (ماريا تريزا)، الذي سك في النمسا عام 1780 كان سلعة، فوزن الفضة فيه يحدد سعره في السوق، وتكاليف سكه تضاف إلى قيمة المعدن فيه، وتتراوح بين 50% و60% من ثمنه بحسابات العطار (التخلف الاجتماعي والاقتصادي في اليمن، بيروت 1965)، واكتفى الإمام بسك العملة المساعدة وكان النقض فيها يفرض إجراء خصم يصل إلى 5%، مقابل صرف كل ريال إلى عملات صغيرة (محمد أنعم غالب، النظام السياسي والتخلف الاقتصادي في اليمن، القاهرة 1962، ص 44).

كانت عدن سوق الريال، فهي المصدر الأول للبضائع المتوكلية، كما أنها المركز الذي يجمع سيل الهجرة الداخلية من الريف اليمني في الجنوب والشمال وميناء تصديره قوة العمل المهاجرة إلى أفريقيا وأوروبا، وبها وكلاء المغتربين الذين يتولون توصيل المهاجرين إلى ذويهم في قرى المتوكلية، وسوق عدن يحدد سعر الريال، ((فقد كانت القيمة الإسمية للريال عام 1960 بسوق لندن خمسة شلنات، بينما كان في عدن ما بين 5 و7 شلنات)) (عبد العزيز المقطري، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد اليمني الحديث، دار الحداثة، بيروت 1985، ص 37).

ويرى المقطري أن هذا الفرق الذي يصل إلى 40% سببه استخدام الإنجليز للريال كأداة سياسية، وهو يتابع الحبشي في هذا الرأي (هامش نفس الصفحة). ويتمثل ذلك في الضغط النقدي الذي يمارسه الإنجليز على الشمال عبر توجيه أسعار الريال (ماريا تريزا)، بتشجيع عمليات المضاربة في أسواق الريال، والتي

تستفيد منها سلطات الاحتلال ومجموعة الصرافين. وعدم وجود أي نظام مصرفي في مملكة الإمام جعل عدن تقوم بتمويل التجارة الخارجية لصالح كبار التجار المستوردين، والذين ينتمي معظمهم إلى الجاليات الأجنبية، والجزء البسيط لصالح بعض التجار اليمنيين المتمركزين هناك، أو في الشمال، أما الأغلبية من التجار اليمنيين العاملين في مجال التجارة الخارجية والمتمركزين في الشمال فلم يكونوا سوى وسطاء بين سوق الشمال وسوق عدن لصالح بنوك وتجار الاستيراد والتصدير هناك (المقطري، ص 38).

يرى محمد أنعم في كتابه المذكور إلى أن الزيادة في النفقات الحكومية في الداخل والخارج، ونفقات رحلات العائلة المالكة والمقربين منها سببت نزفاً متواصلاً لاحتياطي البلاد من الذهب والفضة، وللخزانة العامة، حتى إنها اضطرت في عام 1958 إلى شراء الريال (ماريا تريزا) بالذهب من أسواق الحبشة لمواجهة هذه النفقات ودفع مرتبات الموظفين.

التبعية الجديدة:

وسوف نرى أن دور عدن تقوم به جدة في هذ الأيام، رغم وجود البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي تأسس في عام 1963، ولجنة النقد التي بدأت في إصدار العملة عام 1964، كانت عدن تقوم بتدوير تحويلات المهاجرين وتراقب تجارة الشمال، ومنذ مطلع العقد السابع تقوم جدة بهذا الدور.

وقد بدأ دور جدة بالاتفاق السياسي عام 1969 الذي عاد بموجبه بعض الملكيين الى الشمال، وقيل إنه فتح باب السلام للجمهورية العربية اليمنية، وهو في الحقيقة بداية تفريغ الجمهورية من كل محتوى يناقض مصالح السعودية الأساسية، وقد دشن ذلك تحالف قوى اليمين وحكام السعودية.

تعـوَّد التجـار منذ بدايـة سياسـة البـاب المفتوح فـي المجال الاقتصـادي على فوضى السـوق المطلقة، ولـم يعرفها على هذه الصورة أي بلد آخر، فهذه السـوق لم تتم مـن تراكم بدائي لرأس المـال، وازدهـار التجـارة الداخلية الـذي يعقب تطوراً سـوق وطنية فـي رعاية الشـعار المعروف دعه يمر، فالسـوق اليمني ترجم هذا الشـعار إلى دعه يثـرى دعه ينهـب، وكان طبيعياً أن يرفض التجار منذ سـنوات تحديد الأسـعار من قبلهم على السـلع فذلـك في نظر ممثلي اتحـاد الغرف التجارية بداية للاشـتراكية!

إن هـذا القطـاع التجاري الذي تطـور مع السياسـة الاقتصادية الجديـدة كان ولا يزال السـبب في زيـادة التبعية، فقـد أدى إلى تصفيـة لا الحـرف والمهن فـي القرية اليمنية، بـل وجه ضربة قاتلـة للزراعة، «فتصنيع الاسـتيراد» لا علاقة لـه بالحِرَف ولا يتراكـم رأس المال فـي الزراعة، وهذه الرأسـمالية الوسـيطة لا تملـك أيـة خبـرة فـي المجـال الصناعـي، بحكم نشـأتها، ولعـل هذا مصـدر لا مبالاتهـا الشـديدة بمصير الوطـن، وقد عودتهـا الدولة فـي عهـد الإمامة واليـوم أن تعفى مـن أعباء التطـور، وتلقي بها علـى رأس المواطن في الداخـل والمهجر.

إنها رأسـمالية تسـتحق كل غضب «فرانز فانـون»، و«تصنيع الاسـتيراد»، يسـتفيد مـن الإعفـاءات الجمركيـة الكريمـة التـي تمتـد سـنوات، ومـن تسـهيلات البنـوك القائمـة على سياسـة الإقـراض والائتمـان، تقي الرأسـمالية الوسـطية من كل مشـاكل المغامـرة، ولا يبقـى إلا أن تحتفـظ بأموالهـا في الخـارج، وهـذا مـا تفعله لتضمـن الربـح الوفير والسـلامة.

لقد بـدأت مؤشـرات العجـز الخطير فـي ميـزان المدفوعات منـذ عـام 1979، وفـي 1983 بـدأت الحكومة تفكـر، وعلى اسـتحياء وتقـوم بخطـوات مضطربـة، وأهـدرت عامين

من الزمن وهي تُوكل الإشراف على تقنين الاستيراد، وتحديد الميزانية السلعية إلى البنك المركزي، ثم إلى وزارة الاقتصاد، واستقرت أخيراً على وزارة التموين (البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 1983، ص 83).

ومنذ عام 1985 تفاقم العجز في الميزان التجاري، فهو حصيلة عقد ونصف من سياسة الباب المفتوح، وفشلت كل الجهود في توزيع رخص الاستيراد بين التجار، ولم يجرؤ أحد على التفكير في تحديد الأرباح، حتى في السلع الأساسية التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنونياً، في نفس الوقت الذي شهدت فيه السوق العالمية انخفاضاً هائلاً في أسعار القمح والسكر والزيت.

إن ضجيج الترشيد، ليس وراءه أي جهد حقيقي، فكبار المستوردين والتجار الوسطاء والبيوت التجارية الكبيرة لم تتأثر أرباحها البتة، وكان الضحية صغار تجار التجزئة، وبعض التجار المتوسطين، فقد كانوا كبش الفداء.

يزيد الإنفاق على الاستهلاك في (ج.ع.ي) على الإنتاج الإجمالي فيها زيادة ملحوظة والاستهلاك الفردي في الطبقات والفئات الغنية وراء هذا العجز، وكثيراً ما تبرر هذه النزعة الاستهلاكية المهلكة بالجوع الاستهلاكي، الذي سببه الفقر الشديد في عهد الإمامة الطويل، ولكن هذا الجوع نفسه كان بالإمكان أن يكون حافزاً للترشيد، لو توافرت نظرة أخرى إلى أولويات الانتاج والاستهلاك في بلد يجب أن يكون طموحه الأول إرساء قاعدة مادية وتكنولوجية وعلمية تحول دون إعادة انتاج التخلف والتبعية.

إن المستهلك الأول إنما هي أطراف التحالف الحاكم، ولا تزال الدولة المستهلك الأعظم، وهذا هو الملمح الوحيد على إدراكها لمركزية الدولة.

لـــم توقف الحكومة بيـــع العمـــلات الأجنبية للبنـــوك التجارية إلا اعتبـــاراً من ديســـمبر 1982 (البنك المركزي، التقرير الســـنوي 1983، ص 101)، وهذا هو العام الذي بلغت فيه نسبة الصادرات إلـــى الـــواردات حدها الأدنـــى، وهو مـــا يتضح مـــن الجدولين التاليين، ويقســـم الباحث المقطري تاريخ هذه النســـبة إلى فترتين: الفترة الأولى:

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات (نهاية يونيو من كل عام)
1964	21%
1965	24.6%
1966	13%
1967	—
1968	—
1969	11.4%
1070	11.6%
1971	7.7%

المصدر: البنك المركزي اليمني – النشرة الاقتصادية 1970، ص ص 38-39، والنشرة الإحصائية المالية، أكتوبر – ديسمبر 1973، ص 23.

الفترة الثانية:

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال 1982/1972
72/71	12%
73/72	6%
74/73	7.4%
75/74	5.4%
76/75	2.9%
77/76	1.7%
78/77	0.8%
79/78	0.6%
80/79	1.2%
1981	0.6%
1982	0.5%

المصدر: مشتق من جدول الصادرات رقم 15 وجدول الواردات رقم 16 (المقطري، مرجع سابق، ص ص 255 – 256).

ليس غريباً أن يتزامن الهبوط في نسبة تغطية الصادرات للواردات مع بداية سياسة الباب المفتوح والتحالف – التبعية مع حكام السعودية – ومن الواضح أن تدفق سيل الهجرة الذي ارتفع معدل تدفقه في أيام الحمدي رافق فترة الهبوط الأشد لهذه النسبة، وما هو جدير بالتأمل في هذين الجدولين أن مرحلة الدفاع عن النظام الجمهوري لم يرافقها إلا هبوط أقل بالمقارنة بسنوات السلام السعودي، وهذه السنوات نفسها هي التي عرفت بداية تبديد تحويلات المهاجرين، وتضخم جهاز الدولة، وفي مقدمته: الأمن والجيش، فإذا كانت الدولة هي المستهلك الأعظم فإن الجيش والأمن يستحوذان على النصيب الأكبر.

بلغ نصيبهما من المصروفات الجارية في عام 1983 (3362 مليوناً) والإجمالي الكلي للمصروفات الجارية في نفس العام (5924.1)، وهذا يفوق المصروفات على التعليم، والصحة والخدمات العامة والأنشطة الاجتماعية والماء والكهرباء.

هذه الأرقام المعلنة، وما خفي كان أعظم، فالجزء الأكبر من الإنفاق على هاتين المؤسستين له أسباب سياسية، فتضخم جهازي القمع في بلد متخلف يلازم غياب أبسط صور الحرية، ومؤسساتها الديمقراطية، وحيث يعتمد الولاء على سيف المعز وذهبه، فكيف يكون السبيل إلى الترشيد في مثل هذه الأوضاع؟

ما ينفق على الدفاع لا يصاحبه ارتقاء في مستوى القوات المسلحة في التدريب، والتعليم، واستخدام التكنولوجيا المعاصرة وإشاعة العام في الجيش، فهذا الانفاق محكوم بطبيعة تكوين الجيش كمؤسسة مرتبطة بمؤسسة اجتماعية أخرى وهي القبيلة، فكسب ولاء القوات المسلحة سر هذا الإنفاق، والمستوى القتالي للجيش، وكذلك الأخلاقي قد كشفته حرب

1972 و1979 مع الجنوب، فقد تبين أن الآلاف من المسجلين في كشوف المرتبات لا وجود لهم إلا فيها، وهذه الحروب يقف وراء نشوبها الجيش والقبيلة وحلفاؤهما في السعودية.

والجيش القبلي الذي ضم إلى الجيش قبل خمس سنوات عبء جديد على ميزانية الدفاع، وانضمام الجيش القبلي إلى الجيش ليس عامل تحديث بالطبع، بل برهاناً على اندماج الجيش والقبيلة، ويجري هذا الدمج لصالح الكيان القبلي، ما دامت الشروط القائمة للتحالف السياسي قائمة، وهي تنأى بالجيش عن أن يكون جيشاً لكل اليمنيين، فمن المعروف أنه مكون بصورة كاملة من أبناء المناطق الشمالية في (ج.ع.ي)، وهذا حال قوات الأمن المركزي الذي يعيش ضباطه حياة ترف ترقى إلى مستوى الصفوة في القوات المسلحة المتمثل في السكن الفاخر والسيارات والخادمات الآسيويات.

يخضع الجيش والمجتمع والحكومة لتأثير القطاع التقليدي من المجتمع بعاداته الموروثة، ولكها تولد «النزوع للاستهلاك الاستعراضي» الذي يهدر نفقات باهظة غير منتجة على الكماليات، وهذا النزوع يكمن في صُلب النظام الاستبدادي، القائم في المجتمع التقليدي، حيث ارتقاء السلم الاجتماعي ما زال مرهوناً بدرجة الترف والأبهة، والامتيازات التي يمارسها، ويبرز هذا النزوع في «الاحتفال ببعض المناسبات الاجتماعية، كالزواج، والمآتم، والولائم الاجتماعية». إن هذه الممارسات ليست منسجمة مع النزوع الاستهلاكي الاستعراضي وحسب، بل تفوقه بكثير، وتنبع من العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية المتأصلة في المجتمع التقليدي (البروفسور توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف ج 2، ص 237).

وهذه العادات لا تستطيع التكييف لا مع الانفاق الرشيد،

ولا تحقق معدلاً متوسطاً للادخار، كما أنها تنشر هذه العادات بين أصحاب الدخول المتواضعة بإشاعتها تصوراً محدداً للمستوى اللائق للإنفاق على هذه العادات، وليس أوضحها ارتفاع المهر والاستهلاك الجنوني للقات، إن هذه الأعراض توهمهم بالصعود في السلم الاجتماعي.

وتضيف هذه الممارسات إلى العادات المحلية في اليمن تقليد نمط خارجي يعرف العرب جميعاً صورته الفاجرة في مجتمعات النفط، كما أن هذا السلوك الاجتماعي يجمع كما يقول سنتش، بين الرموز القديمة للثروة والرموز الجديدة التي أصبحت موضة شائعة، مثل اكتناز الذهب، وبناء القصور الفخمة، والخدم الأجانب والسيارات الفارهة، ويقدر المال المكتنز في البلدان العربية بما يوازي 10% من الدخل القومي قبل 1973، وقد تضاعفت مرات بعد ارتفاع أسعار النفط أثناء وبعد حرب أكتوبر 1973، التي استهلت صعوداً جديداً لحقبة النفط في الوطن العربي.

ومن أعجب أساليب الإنفاق الاستعراضي في اليمن السعيد أن ثمن الجنبية يصل إلى أكثر من ربع مليون من الريالات، بأسعار منتصف العقد الثامن، إن ثمن النصل وهو من الصلب، والمقبض من قرن الخرتيت لا يتناسب مع هذا السعر المرتفع، العمل المبذول في الاثنين والربح مهما تضاعفا لا يمكن أن يصل إلى هذا الرقم، هذا فضلاً عن كونهما من أكثر السلع شيوعاً. إن الجنبية رمز الصعود الاجتماعي، ومرتبطة مباشرة بالأنموذج المثالي للقبيلي الجديد، إن التوحد بهذا الرمز يفسر انتشارها في أوساط لم تكن تعرفها قبل 1962 وبعده، في المناطق الجنوبية، وبين المتعلمين والشرائح الاجتماعية الجديدة في المدينة.

إن الثري الجديد سواء كان شيخاً أو ضابطاً أو تاجراً يستمد

مقومات الهيبة ورموزها من شقاء الوسط المحيط به، فمن يصدق أن حفلات زواج سراة البلاد وأعيانها تقام في أكبر فنادق نيويورك، وإذا تواضعوا وأقاموها في الوطن فالزهور وأثواب الزفاف تستورد من أوروبا، كل هذا في بلد عاصمته بدون مجاري، وتنهش التراكوما عيون أطفاله، ويحصد السل والملاريا الآلاف من أبنائه.

إن مصدر الدخل الذي يؤمن هذا المستوى من الإنفاق هو المضاربة في أسعار الأرض، والاعتماد على الجاه الذي يجلب المال من خزينة الدولة، وهذا سبب الارتفاع الجنوني لأسعار الأرض، فهي جذر الرأسمالية، ودخول البلاد حقبة النفط سوف يضاعف هذا الارتفاع.

إن ظاهرة الاستهلاك الاستعراضي قد أدت إلى الاستهلاك النهائي الكلي، أي استهلاك كل الفائض، والنتيجة أن الادخار الوطني لا وجود له.[14]

الهجرة والتجارة:

يصور البعض الهجرة وكأنها طبيعة ثابتة في اليمنيين، ولكن كثافة الهجرة في منتصف العقد السابع كان وراءها قرار سياسي، يتناسب مع الجمهورية الجديدة، فبعد عودة الملكيين وانتصار اليمين في الصف الجمهوري أصبحت بديلاً عن الإنتاج والاعتماد على النفس، وغدت ضرورية لاستمرار الوضع القائم، فالهوة بين الموارد والسكان تحل بالهجرة، وتصبح هذه أساس الاقتصاد، ويظن الذين خططوا لها أنهم يفرضون تحدياً لا يمكن الاستجابة له، والاستجابة الناجحة إنما تكون بخلق ظروف غير طاردة للسكان، وتوطين الانتاج في

14 يرى الأخ عفيفي عبد الله إبراهيم أن (ج.ع.ي) تحتل المكان الأول بين الدول التي تواجه صعوبة شديدة في تسديد الديون الخارجية (مجلة الحكمة، عدن، يناير1988).

تربة اليمـــن، والبداية مرتبطة بتحقيق ادخـــار وطني، وهذا ممكن في ظـــل تحالف سياســـي آخر، لا يجعـــل الهجرة واســـتمرارها شـــرط وجوده ويتحرر بذلـــك من قيود ملوك النفـــط في الجزيرة.

أصبحـــت التجـــارة المجـــال المفضـــل للنشـــاط الاقتصـــادي، وفيهـــا يتم تدويـــر تحويلات المهاجريـــن لمصلحة كبـــار التجار الوســـطاء، بين الســـوق المحلي والســـوق الرأســـمالي العالمي، إنهـــا نفس شـــروط إفقـــار الفـــلاح التي تلـــت الحـــرب العالمية الثانيـــة، بقـــول بيتمـــان: بينمـــا يوجـــد قليـــل مـــن الحرفيين في تعـــز يوجـــد في نفـــس الوقـــت بضائـــع أجنبيـــة كثيـــرة، لا في دكاكيـــن المـــدن الكبيـــرة، بـــل وفي دكاكيـــن القـــرى الصغيرة.

إن الصورة اليوم أقســـى، فالقريـــة والمدينة تســـتوردان البن من الخارج، إلى جانب الدجاج المثلج من فرنســـا والبرازيل، والليمون والعســـل من أمريكا وإســـبانيا، والفرق بين العقد الخامس والسابع أن الحرف الآن قد تم تحطيمهـــا، واختفى اقتصاد الكفاف من حياة القريـــة، فقد الحقـــت بالمدينـــة، ولا تنتج الحبوب بل تســـتوردها.

إن تدهور الزراعة أمر تعترف بـــه تقارير البنك اليمني المركزي فالـــواردات من المـــواد الغذائيـــة – احتلت المرتبـــة الأولى بين واردات القطـــاع الخاص حتى بلغت نســـبتها 22.2% من إجمالي الـــواردات (البنك المركزي، التقرير الســـنوي 1983، ص 51)، يكتفي واضعو الخطة الخمســـية الثانية بالقول إن الريف لم يعد لديه فائـــض من الحبوب للمدينة (رئاســـة الـــوزراء، الجهاز المركزي للتخطيـــط، الخطـــة الخمســـية الثانيـــة 1982 – 1986، ص 8).

إن الأربـــاح الطائلة فـــي مجال التجارة أدت إلـــى تحطيم الزراعة والحرف، ورهنـــت القوى العاملة ومســـتقبل البـــلاد الاقتصادي في ســـوق العمالة الخارجي، وفـــي دول النفـــط بالدرجة الأولى.

لقد تم تهميش المجتمع اليمني بأسره بعد تهميش أغلبية القوى العاملة بطردها إلى المهجر، يكون المهاجرون نسبة تتراوح بين 50 و40% من قوة العمل الكلية في الجمهورية العربية اليمنية وفقاً لتقديرات دارسين أجانب وعرب ومحليين، وهم من الفئات العمرية المنتجة، وتتراوح أعمارهم بين 19 و45 عاماً.

يناسب هذا المناخ الاقتصادي سياسة التبعية في مختلف المجالات، ويضمن استقراراً وركوداً في الحياة السياسية، فالمجتمع الذي يفرغ دورياً من قوى التغيير فيه يصبح غير قادر على الحركة، وبعيداً عن الديناميكية التي تميز المجتمعات المتطورة، التي يحتدم فيها صراع صحي، وهذا أخطر دور تقوم به الثروة النفطية، إذ تكبح جماح الحركة الاجتماعية السياسية في كل البلدان العربية التي تصدر العمالة.

«الدولة الرخوة» أفضل وصف لمجتمعات تصدير قوة العمل، ذات البنية الاقتصادية التابعة، هذا مصطلح سكة ميردال، وطَبَّقَهُ بصورة متفاوتة على بلدان العالم المتخلف والتابع، وتقل صفات «الدولة الرخوة» كلما اقتربت من النظام البرلماني وعالجت مشاكلها بكفاءة أكبر، فالهند أبعد كثيراً من هذه الدولة، بينما نجد صفاتها في أندونيسيا الخاضعة لديكتاتورية عسكرية، وفي هذه الدولة تدخل «الرشوة عنصراً من اللاعقلانية في كل تخطيط وفي كل تنفيذ خطة»، وتصبح الطريق الواسع نحو قمة الهرم الاجتماعي، يدين ميردال أصحاب المشروعات الغربيين بتأسيس سنة تقديم الرشوة إلى السياسيين والموظفين للحصول على الأسواق وإنجاز الأعمال، وهو عمل تحظره قوانين بلادهم، ويتحللون منها في البلدان الأجنبية (غونار ميردال، نقد النمو، ترجمة عيسى عصفور، دمشق 1890، ص ص 153 – 154).

وأخطر عواقب التفاوت في الدخول أنه يغذي «النمو غير المتكافئ» على المستوى الداخلي ويصاحبه ضعف حركة الاندماج الوطني في المجتمع، وتقوية الميول الإقليمية، فالتحيز الحضري هو في حقيقة تحيز للفئات الحاكمة، وتكديس المشروعات والخدمات في أقاليم بعينها يجعل الحديث عن الوحدة الوطنية تأكيداً لواقع التمايز، فيتوحد الوطن لا بكل أبنائه ومناطقه، بل بالشرائح الحاكمة والمناطق المحظوظة منه.

إن اعتماد المواطنين على هيئات التعاون الأهلي لتلبية حاجتهم إلى الماء والكهرباء وتعبيد الطرقات الريفية ومباني المدارس تقليد حديث يعتمد على موروث له جذور في تاريخ القرية اليمنية، وقد أنجزت هذه الهيئات الكثير، وتنتج مشاكلها من سيطرة القوى التقليدية في الريف والضباط، الذين يفرضون أنفسهم على مجالسها، ولكن ما هو أخطر من هذا، أن نشاطها هو الوجه الآخر لغياب الدولة، وعدم قدرتها على الوصول إلى كل رعاياها، وكان القهر الاجتماعي والسياسي واجبها الوحيد.

هذه الأوضاع لا تساعد على الاندماج الوطني، بل على نوع من الشتات السياسي أكثر خطورة على مستقبل البلاد من الأثر السلبي للتشتت السكاني في المكان، هذا التشتت الذي يرجع إلى أسباب طبيعية، إلا أنه في أساسه ناتج عن أسلوب الحياة القبلية ولا سيما في المناطق الشمالية، وكلما جعلت السلطة المحافظة على الكيان القبلي مرشداً لنهجها السياسي ضاعفت من المشاكل القائمة أمام الاندماج الوطني، التي أوجدها التوزيع غير العادل للتنمية الاقليمية، وكل هذه السياسات تسند إلى العصبية القبلية، وهي عصبية تتوحد بالدولة، لأنها تحتكر المراكز الاساسية فيها، ومنها تسهر على مصالحها.

وآلية التخلف الداخلية هذه ينتج عنها الافتقار إلى التكامل

الاجتماعي، يقوم ازدواج البنية الاقتصادية اليوم على تصدير العمالة إلى الخارج وتدمير قوى الانتاج الذاتية، وعند استثمار حقول النفط والغاز سوف ترسم صورة واضحة للازدواج والتعايش بين قطاعين غير متكاملين من الانتاج، أحدهما في مجال تصدير النفط والغاز، والآخر الاقتصاد الزراعي الكسيح، الذي سوف يستمر في استيراد الغذاء ولسلع والخدمات مستهلكاً كل الادخار الوطني.

دور التجارة المركزي في الاقتصاد وعدم ارتباطها بالصناعة يحول دون أي نمو صناعي حقيقي، فنمط تصنيع الاستيراد لا يقوم إلاّ ببناء صناعات خفيفة برأسمال كثيف لا يوطن أية صناعة، فهي تقوم على الاستيراد مثلها في ذلك مثل الاستهلاك، ولا تشغل إلاّ جزءاً صغيراً من القوة العاملة، التي تعاني منذ سنوات من بطالة مزمنة بسبب تصدير العمالة اليمنية واستيراد العمالة الأجنبية، والقوة العاملة في هذه الصناعات وفي المجال غير الانتاجي لها تأثير سلبي على مجمل تقسيم العمل الاجتماعي داخل المجتمع، لأن نموها الحقيقي الذي من شأنه إحداث تقسيم متطور للعمل الاجتماعي لابد أن يجري داخل اقتصاد إنتاجي يقوم على الخامات المحلية، وعلى ثورة في الإنتاج الزراعي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

تتخذ كل المشروعات التي لا تصنع الاستيراد إلى الاستثمار الكثيف للرأسمال، وذلك في صورة استيراد تكنولوجيا متطورة في مجال المواصلات والطب، وتتكدس بعد إنفاق الملايين عليها وعلى شراء قطع الغيار التي تشكل نزفاً مستمراً للأموال مضاعفة ذلك من نتائج الاستهلاك الباذخ، وهذا النوع من الاستيراد شكل من أشكاله.

والتجارة الراهنة في البلاد مقطوعة الصلة بالإنتاج المحلي، بل

هي نقيضه وتتوطد في السوق بالاعتماد على قدرتها بالنسبة له.

ومنطق التجارة وحده هو الذي يلغي دور الطرائق الوسيطة في المواصلات وفي العمل في الريف، كاستخدام العربة التي يجرها حصان أو حمار، والتي قامت بدروها في تطوير التجارة قصيرة المدى في أوروبا، فهي تتوافق بتكاليف ضئيلة في أرياف الاقتصاد المتخلف (سنتش جـ2، ص 261)، ومنذ سنوات يشاهد الناس الحمير الضالة في شوارع تعز والحديدة وصنعاء، وهي تموت من الجوع، أو تحت عجلات السيارات، إن تسريحها من قبل مالكيها سببه غلاء العلف، وارتفاع أجرة العامل الزراعي نتيجة للهجرة، وتعتمد الدولة في توفير العلف منذ ثلاث سنوات على قرض أمريكي.

ولا تقل غربة الفلاحين اليمنيين في المدينة عن غربة هذه الحمير الضالة، فهم يتكدسون في مخازن بالعشرات في أطراف المدن، أو في أحيائها الفقيرة المشوهة، فرضت عليهم هجرة داخلية، وعندما يصلون إليها فهي إما لا تبالي بهم أو تصدرهم إلى دول النفط.

التبعية النقدية:

وهذه من عواقب التبعية الاقتصادية، وشرط ازدهار التجارة، أشرنا إلى أن جدة احتلت مكان عدن قبل عام 1962، وإن كانت عدن قد استمرت في القيام بدورها حتى عام 1967.

تؤكد الأرقام التقديرية التي أوردتها لجنة المسح في جدة، وكذلك الطلبات الرسمية المقدمة من بعض وكلاء الصرافين إلى البنك المركزي اليمني، بقصد الحصول على الريال اليمني وإرساله إلى سوق جدة، أن متوسط ما يتدفق يومياً من الريال اليمني إلى سوق جدة يتراوح بين 15 و20 مليون ريال (المقطري، ص 174).

ومن جدة تبدأ تحويلات المهاجرين اليمنيين رحلتها إلى السوق الداخلي وإلى البنوك الدولية، والجهاز المصرفي الرسمي لا يقدم خدماته المصرفية إلاّ إلى 80% من السكان (نفس المصدر).

فالبنك اليمني المركزي والبنك اليمني للإنشاء والتعمير لا يستطيعان الوصول إلى القرى النائية، ولا تعود قوة الصرافين ووكلاء المغتربين في السوق النقدية إلى مرونة مكاتبهم، وسرعة حركتها فحسب، بل وفي كونهم يلبون حاجة الاختيار السياسي الواعي لسياسة الباب المفتوح في المجال الاقتصادي، القائم على تصدير قوة عمل المجتمع اليمني، وهذه السياسة نفسها هي التي تشجع التجارة البرية، وهذه الصفة المهذبة للتهريب في المناطق الشمالية المتاخمة للسعودية، فهذه التجارة يحميها كبار الشيوخ الذين وجدوا فيها ورثاً جديداً، وهم لا يبالون بالخسارة التي تعاني منها إيرادات الدولة، ولا بالكساد الذي خيم على الحديدة المدينة والميناء.

إن هذه التجارة غير الشرعية من أقوى الأدلة على تناقض القبيلة مع كل دور مركزي للدولة، في نفس الوقت الذي يثرى فيه زعماء القبائل لصلاتهم بالدولة.

والمقطري محق في قوله: أن هناك أكثر من دورة للنقد الأجنبي، لا يكون البنك المركزي طرفاً فيها، كما لا تكون البنوك التجارية طرفاً فيها، وكما أن هناك تجارة غير رسمية، فمن الطبيعي أن تكون هناك دورة مالية غير رسمية.

التجارة غير الرسمية هي صورة من صور السيطرة على السوق المحلي في (ج.ع.ي) من قبل الاقتصاد السعودي الذي ينتفع من الاستيراد لسوق واسع يتكون من السعودية واليمن الشمالي، ويرسخ بذلك عادات استهلاك جديدة، وقد ساعدته هذه السيطرة في الآونة الأخيرة على التخلص من جزء من السلع

المكدسة التي تراكمت على إثر انخفاض عائدات السعودية من النفط في السنوات الأخيرة، يتحدد سعر الريال اليمني في سوق جدة بالنسبة للريال السعودي بأقل من سعره في الداخل لإقبال المهاجرين على شراء الريال السعودي ولتمويل تجارة المهربين التي تشمل قائمة كبيرة من السلع من الأدوات الكهربائية والسيارات والنفط والكماليات، ويتولى المهربون توصيلها إلى المدن الرئيسة، كما أن لها أسواقاً معروفة في أنحاء البلاد.

وبهذه الوسيلة يكون الريال السعودي وسيطاً بين الريال اليمني والعملات الأجنبية، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، وتدفق هذه السلع في السنوات الأخيرة من أسباب انخفاض تحويلات المهاجرين، وتدهور سعر الريال اليمني، ولا شك أن انكماش سوق العمالة في دول النفط بعد استكمال مشروعات البنية السفلية فيها، وكذلك منافسة العمالة الأجنبية للعمال اليمنيين وزيادة عدد المنشآت التي تنفذها الشركات الأجنبية وفقاً لعقود تسليم المفتاح، من أسباب انخفاض تحويلات المهاجرين.

إن رفض حكام السعودية السماح بفتح فروع للبنك المركزي اليمني في السعودية هو ضمان للتهريب ولدور الصرافين، ومن المعروف أن صرافاً مثل شولق يقرض البنك اليمني المركزي العملات الصعبة، وقد أحال مكتبه المركزي في صنعاء المبنى الذي كان بنكاً «سيبقى بنك الأمريكي» يحتله قبل ذلك، وبعد أن صفّى أعماله مكتفياً بالعمل بودائع محلية في الفترة الذهبية لتحويلات المهاجرين.

أصبحت المضاربة بالريال اليمني في أسواق جدة في حد ذاتها سبباً من أسباب تدهور سعر صرفه في الأسواق المحلية في اليمن، فتضاعف انخفاض سعره خلال عام واحد. إن هذه التبعية لا يمكن معالجتها بالقوانين ولا بمحاربة التهريب،

علـــى فرض تنفيـــذ القوانيـــن، والنجاح فـــي محاربـــة التهريب، فالســـبب الأول إنما هو في تصدير العمالة إلى ســـوق الســـعودية.

وســـوف يضاف إلى هـــذه التبعية النقدية عامل جديـــد، عندما يبدأ البنك الإســـلامي أعماله في البلاد، بعد أن وافـــق مجلس الوزراء على افتتاحه في جلسة استثنائية، وكان إنشاؤه قد أدرج ضمن الخطة الخمســـية الثانية باعتباره وســـيلة «لتجميع المدخـــرات وتوجيهها نحو الاســـتثمار المنتـــج» (الخطة الخمســـية الثالثـــة، ص 61).

إن هـــذا الاســـتثمار المنتـــج ليـــس إلا صـــورة مـــن شـــركات الاســـتثمار بمصـــر، ومـــن نشـــاط البنك الإســـلامي فـــي عهد القميـــرى المظلم في الســـودان، ففـــي كلا البلدين الشـــقيقين كان النشـــاط الإســـلامي في هـــذا المجال ســـبباً رئيســـاً فـــي انهيار الجنيهيـــن المصري والســـوداني، وأما في الســـودان فـــإن أموال البنك الإســـلامي كانت الوســـيلة الفعالة للســـيطرة علـــى الحكم.

إن البنك الإســـلامي إنما هو الوجه الاقتصادي لخطط الاســـتيلاء على الحكـــم التي تعدها الجماعـــات الإرهابيـــة المتطرفة، والتي يشـــكل جهازهـــا الاقتصادي فـــي مصر والســـودان جـــزءاً من القـــوة الماليـــة للســـعودية والخليـــج العربـــي، وهـــي في مصر مـــن مكونـــات الرأســـمالية الطفيليـــة التـــي نشـــأت وترعرعت مـــع انفتاح الســـادات واتفاقيـــة كامب ديفيـــد، والتي تقـــف اليوم حتـــى ضـــد الاصلاحـــات الجزئيـــة المتواضعـــة التـــي تحاول الحكومـــة المصرية القيام بهـــا لإيقاف تدهـــور الجنية المصري، وتنقـــل أموالها إلى البنوك الإســـلامية فـــي اللبهاما وواشـــنطن.

والخبـــرة الدوليـــة للبنوك الإســـلامية إنما هي خبـــرة أمريكية في واقع الأمر.

إن مـــا ينقص النشـــاط السياســـي والدعائي والتنظيمـــي المحموم

الـذي تقوم بـه المنظمـات السياسـية التـي تسـتثمر الدين في (ج.ع.ي) علـى اختـلاف مشـاربها، ومصـادر تمويلهـا مـن إيـران والسـعودية، إنما هـو افتتـاح البنك الإسـلامي، وعندئذٍ سـتكون أقـرب مـن قـاب قوسـين أو أدنـى مـن السـلطة.

لقـد وقـع واضعـو الخطة الخمسـية فـي شَـرَك عرفته مصر وذاق مرارتـه السـودان، عندمـا تحدثوا عن الاسـتثمار المنتج.

فالبنـوك الإسـلامية وشـركات الاسـتثمار التـي تغطـي بهذه التسـمية صفتهـا الفعلية كمصـارف وبنوك، ولا تنشـط إلا في المجـال النقدي وفي المضاربـات وفي تصنيع الاسـتيراد، الذي تقيمه مع شـركات أمريكيـة أوروبية مشـهورة. فمجالها إذاً على هامـش الإنتاج ومناقـض له في مصر والسـودان، ولا علاقة لها بالاسـتثمار المنتـج من قريب أو بعيـد. فهذه الدعـوات والبنوك ملمح أساسـي فـي حقبـة النفط، وسـوف يبدأ البنك الإسـلامي اليمنـي أعماله بعد دخول اليمن الشـمالي مرحلـة تصدير النفط.

وتكتمـل بذلـك حلقـات التبعية المزدوجـة للجمهوريـة العربية اليمنية التـي تكبل سـيادتها وتطورها، وتخنق كل آمال الشـعب فـي النظـام الجمهـوري، فهـي تابعة للسـعودية، وللرأسـمال العالمـي مـن خـلال السـعودية ومباشـرة فـي نفـس الوقت.

التعليم والمرأة والتبعية:

التعليـم الحديث الأولـي والعالي حديث النشـأة فـي (ج.ع.ي). وقـد باغـت التطـور السياسـي التعليـم الجامعي منـذ البداية، وكان مـن طالـع نحسـه أنه تزامـن مع صعـود حقبـة النفط، وترعرع فـي ظلها تأسيسـاً ورعاية، وتأثر بقيمتهـا ومفهوماتها من خـلال الأنمـوذج والتقليـد والتمويـل. فقد بـادرت الكويت بالإنفاق عليـه، ونقل الأنمـوذج المصري في التعليـم الجامعي. فجـاء إلـى حدٍ كبيـر دون تاريـخ محلي، بـل بدأ شـيطانياً في

نظـــر غـــلاة المحافظيـــن، ولكنهم مع مـــرور الزمـــن أدركوا أن ترويضـــه واحتـــواءه وتوجيهـــه أمـــرٌ ممكن، وأصبـــح حلقة من حلقـــات التبعية وطوراً أساســـياً من أطوار إعـــادة إنتاج المجتمع، فهـــو ملحق بسياســـة الباب المفتـــوح ويلبي حاجاتـــه، وفيه يظهر بصـــورة صارخة قصـــور ما يدعى بالتخطيط، فـــلا علاقة للتعليم بالخطط، وهو فـــي واقعه أثقل القيود علـــى التنمية في (ج.ع.ي).

تبديـــد القـــوى البشـــرية وهـــدر الطاقـــة الإنتاجيـــة مـــن أخطر ملامـــح نظـــام التعليم، وهـــو بذلك إنمـــا يلخص ببلاغـــة تصور المجتمـــع وطبقاتـــه الســـائدة للعمـــل، والعلـــم ومكانهمـــا فـــي ســـلم القيـــم الاجتماعيـــة، وهـــي لـــم تعـــرف العمـــل ولا العلم، إذ تـــزدري الأول باعتبـــاره نصيب الفئـــات الدنيـــا، وتنظر إلى الثانـــي كزينـــة تضاف إلـــى المركـــز الاجتماعي، الـــذي يعتمد علـــى الممتد وعلى مـــال ثـــروة النفـــط الوافرة. وهـــذا الإهدار تتطلبـــه السياســـة الاقتصاديـــة وضروريـــات السياســـة، كما أن جـــزءاً كبيـــراً من القـــوى المحافظة لا يـــزال ينظر إلـــى التعليم الحديـــث نظـــرة معادية، ويـــرى فيه خطـــراً على المؤسســـات، التـــي لا تـــزال قائمة فـــي واقـــع المجتمـــع السياســـي والثقافي.

وقـــد نجحـــت هـــذه القـــوى فـــي جعـــل التعليـــم يلبـــي حاجات تطـــور مرســـوم، ولا يســـتجيب لمتطلبـــات التقـــدم الضرورية فـــي عصرنـــا. والعلـــم كقـــوة إنتاجيـــة وأهـــم ميـــدان يحســـم فيـــه مســـتقبل الشـــعوب فـــي صراعهـــا ضـــد الهيمنـــة الاســـتعمارية غائـــب عـــن عقـــول الذيـــن يخططـــون للتعليـــم.

إن التطـــور الـــذي ينشـــدونه إنمـــا هـــو ضـــرب مـــن تنظيـــم الهيمنـــة السياســـية والاجتماعيـــة بتطبيـــق سياســـة القهـــر الأيديولوجـــي فـــي مجـــال التربيـــة والتعليـــم.

بـــدأت ســـيطرة القـــوى الرجعية علـــى التعليـــم العام منـــذ عام

1962، وغـدت وزارة التربيـة والتعليـم مـن المراكـز التـي لا يسـمح التحالـف السياسـي القائـم فـي البـلاد بوقوعها في يـد من ينتمـي إلى القـرن العشـرين، وظل الحليف السـعودي يبارك هذه السياسـة، وأضاف إليهـا الجامعة بعد ذلـك، فالتعليم العـام والعالـي أخطـر مواقع القـوى الرجعية، ومنـه تؤثر في المسـتقبل القريب والبعيد وتشـكل ملامح النظام الجمهوري. زاد الانفاق نسـبياً علـى التعليم في الخطـة الثانية فبلـغ (1545.5) مليونـاً في سـنوات الخطـة، ولكن العائـد الاجتماعـي للتعليم محكـوم بالقيـود والعوائق وهي ماثلـة في الأهداف والوسـائل.

والهـدر الكبيـر فـي التعليـم الابتدائـي والإعـدادي والثانـوي والجامعـي، وهـو مـا أشـارت إليـه دراسـة عن التسـرب منشـورة لأحـد العامليـن فـي التربيـة والتعليـم، فالذيـن يتركـون الدراسـة قبـل إتمامهـا يتزايـد عددهـم.

وهنـاك هـدر آخر للمـال والزمـان يمثلـه طغيـان المقررات الدينيـة من التوحيد إلـى الفقه، والمحفوظـات والقرآن، والحديث والتهذيـب والتجويد، وهـي بكثرتها وبالسـاعات الكثيرة المقررة لهـا، والدرجات المرصـودة لها تزاحـم المقررات والسـاعات المقـررة للعربية والرياضيـات والعلوم الطبيعيـة والاجتماعية.

يشـكو التلاميـذ مـن كثرة السـقوط في هـذه المقـررات، التي يزيـد محتواهـا صعوبـة طريقـة تدريسـها وبعضهـا فـوق المسـتوى العقلـي للصغـار كمقـررات التوحيـد والتجويد. [15]

أُنجـز في السـنوات الأخيرة تراجـع كامل عن التعليـم المختلط

15 يقصـد بالعلمـاء، علمـاء الديـن فقـط. والقـرار الجمهـوري الـذي تأسسـت بموجبـه «جمعيـة العلمـاء» أكـد هذه الصفـة وقصرهـا عليهم، والحكم بذلـك يطبـق سياسـة الهيمنـة علـى كل مؤسسـات المجتمـع المدنـي، وهـذه الجمعيـة مـن أهـم وسـائله الايديولوجيـة فـي ممارسـة الصـراع الايديولوجـي ضـد خصومـه، كمـا تعينـه أيضـاً علـى سـحب سـلاح الديـن مـن يـد بعـض ممثلـي الاتجـاه المتطـرف فـي تيـار الإسـلام السياسـي.

للبنات والبنين وفرض زي إسلامي على البنات، وقد استكملت بهذا الانجاز عوامل فصل الصغار عن العلم والحياة السوية، فمن التعليم العام الأولي يبدأ النظام بتوجيه الطفل وجهة تتنافى مع العلم والعصر، فقلة الساعات المقررة للعلوم والرياضيات والعربية لا تسمح بإعداده للتعليم العالي وتطوير استعداده العقلي في القنوات اللازمة لتحصيل معارف ومهارات عصرية متطورة.

إن نصيب التعليم الديني لا يقتصر على هذا القسم من التعليم، فهو يحتكر بصورة كاملة المقررات في مدارس المعاهد العلمية (الدينية)، التي تضم في معاهدها الابتدائية والإعدادية والثانوية سبعين ألفاً من الطلاب، وهي لا تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم، كما أنها تقوم بالإعداد العسكري لجزء من الطلاب، وهي الوجه العالمي للنشاط السياسي للجماعات الدينية المختلفة، التي للتيار الوهابي مكانٌ خاصٌ فيها بحكم ارتباطه بالنظام السعودي.

ولا تكتفي هذه الهيئة بالمال الوافد، بل تكسب شرعيتها برصد الأموال لها في الخطة الخمسية الثانية، حيث بلغ نصيبها في سنواتها الخمس (300) مليون (الخطة الخمسية الثانية، ص 283)، بينما رصد لجامعة صنعاء (736.1) مليوناً في سنوات الخطة الخمس، وتضع بين أهداف الخطة (الإجراءات التفصيلية لتنفيذ إنشاء دار العلوم الإسلامية) (ص 62).

إن الأهداف البعيدة لهذه الخطط محاصرة التعليم الحديث، ورفد مؤسسة القضاء، والإدارة المحلية بموظفين يحملون قيم مجتمع الإمامة والطائفة، فليست مصادفة أن يقاوم نائب رئيس الجمهورية أي تحديث لجهاز القضاء، وأن تغلق المحاكم التجارية أبوابها بعد عمر قصير.

إن خريجي المعاهد العلمية (الدينية) يزيدون جيش المتعطلين

بشـــهادات، فهم لا يناســـبون أي قطاع حديـــث، ولكنهم صالحون للتجنيد في فرق الدعـــاة المتفرغة للعمل السياســـي، ويختار منهم المبعوثون إلـــى كليات الدعوة في الســـعودية، بينمـــا تفتقر البلاد إلى المدرســـين المحلييـــن في كل مراحل التعليم. فعدد المدرســـين اليمنيين في عام 1983 في التعليـــم الابتدائي والإعدادي والثانوي بلغ (2254) معلمـــاً وإجمالي عددهـــم (16957) ألفاً، وكلهم من الأقطار العربية الشـــقيقة، وهذا العجز الفاجـــع والعبء الإضافي على ميزانية مرهقة ســـوف يســـتمر طويلاً، فإجراء خطط التربية والتعليـــم تطمح إلـــى الاعتماد على النفس في المســـتوى الابتدائي خلال خمســـة عشـــر عاماً، ويقدر عدد المدرســـين مـــن الأقطار الشـــقيقة الذين ســـوف تحتاجهم البلاد عام 1990 بســـتين ألفاً.[16]

إن مقارنـــة هذا الوضـــع بالسياســـة التعليمية في الجنـــوب مفيدة لمعرفة حقيقة السياســـة التعليمية فـــي (ج.ع.ي)، التي تقول الخطة الخمســـية إن «الاســـتثمارات الثابتة في خدمات التعليم تبلغ قيمتها ما نســـبته 44.2% من مجموع الاســـتثمارات المخصصة لقطاع الخدمـــات الحكومية» (الخطة الخمســـية الثانية، ص 283)، وذلك يشـــمل التعليم العام، وجامعة صنعاء والهيئة العامة للمعاهد الدينية.

إن تدني الكفاءة الإنتاجية لهذه الاســـتثمارات لا يفســـر إلا بالفساد المالـــي والإداري، وإلا ما تحقق الفشـــل الفاجع في إعداد المدرس اليمنـــي، وفـــي توعيـــة التعليم، وعـــدم ملاءمته لحاجـــات تطور حقيقـــي. فالإخوة فـــي الجنوب اســـتغنوا عن الأشـــقاء العرب في كل مراحـــل التعليـــم العـــام، ولا يحتاجـــون إلى الإخـــوة العرب

16 يصل العجز التراكمي في القطاع التعليمي اليوم إلى نسبة مقدارها 87.5% من احتياجاتنا التعليمية من فئة المعلمين وحدهم، تشير الإحصاءات إلى ان (21.01%) فقط أنهوا الصف السادس الابتدائي، وأن (10.68%) فقط أنهوا المرحلة الإعدادية، وأن (6.78%) أنهوا المرحلة الثانوية (مجلة البحوث والدراسات التربوية الصادرة عن مركز البحوث والتطوير التربوي بصنعاء، يناير 1987، العدد الثاني، السنة الأولى ص 19، 20، 24).

والوافدين الأجانب إلاّ في التعليم العالي. كما أنهم حققوا فائضاً في الكادر المتوسط وعدداً كبيراً من خريجي الكليات العلمية، الطب والهندسة (كلية التكنولوجيا) والزراعة. كما أنه يوجد في الجنوب المركز العامي الوحيد لليمن في العلوم الزراعية في الجزيرة العربية (أنطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1979)، وتبين إحصاءات العرض والطلب في الخطة الخمسية الثانية في المرحلة العامة والمهنية النزوع القوي نحو إغفال أهم أركان التنمية وهي القوة العاملة. فالعجز في كل الفئات المهنية، ماعدا حاملي الشهادات الابتدائية، يشكلون (84.3%) من مجموع القوى العاملة، ولا يزال الاعتماد على الجامعات الأجنبية كبيراً، في إعداد أصحاب المؤهل الجامعي، فنصيب جامعة صنعاء 541 مقابل 2643 من الخارج، وتركيب الخريجين يدفع إلى سوق العمل بيروقراطيين غير أكفاء، يحتلون وظائف لا علاقة لها بتخصصهم، ويُشجع المناخ الثقافي السائد الإقبال على التعليم الأدبي والنظري (الخطة الخمسية الثانية، ص 100، الجدول 11/3).

من الواضح أن الآلية التربوية تعرقل الحركة الاجتماعية والاقتصادية، وهي تقوم بعملها دون عائق، فالنظام المدرسي والجامعي يصاغ في اتجاه معاد للتنمية، ويدفع إلى السوق «بالعاطلين المتعلمين» الذين لا تتمخض تربيتهم السيئة إلاّ عن رفضهم تلويث أيديهم بعمل يدوي، في مجتمع إكد ذي موروث تقليدي قوي الحضور. إن التعليم المهني يكاد يكون غائباً في (ج.ع.ي)، فنسبة من أتموا تعليماً ابتدائياً أو إعدادياً ونالوا حظاً منه تبلغ 1.7% من قوة العمل، وعددهم (4712) شخصاً (نفس المصدر والصفحة).

إن التعليم العام والمهني والجامعي بتركيبه الراهن

وأساليبه، وطغيان الديماغوجية السياسية فيه، لا يزود الطلاب بطاقة أخلاقية وفكرية تؤهلهم لدور فاعل في التنمية، بل يمجد قيم البطالة والوصولية. فالهدر في التعليم الجامعي أكبر، فلا يصل إلى السنة النهائية في الجامعة أقل من ربع الذين التحقوا بالسنة الأولى.

إن نوعية التعليم الجامعي وعدد الطلاب في الكليات المختلفة مؤشر صريح على ملاءمته لسياسة الباب المفتوح والتبعية.

فعدد الطلاب في كلية الشريعة والقانون وكلية التجارة والاقتصاد (4391) من عددهم الإجمالي بالجامعة (6145)، منهم (2608) في كلية الشريعة والقانون و (1738) في كلية التجارة.

إن تركيب الخريجين يخدم قطاع التجارة وتوابعه، ويُلاحظ العدد الكبير في كلية الشريعة والقانون حتى بالنسبة لكلية التجارة، وهذا مؤشر دقيق على العلاقة بين النظام التقليدي والحديث في المجتمع، فكلية الشريعة والقانون، ولا سيما بعد تعديل مقرراتها، أصبحت رغم احتفاظها باسمها القديم «كلية الشريعة» وهي إلى جانب معهد القضاء تحافظ على القوى التقليدية، وترسخ مواقعها في الحياة السياسية من خلال القضاء، وتقاوم كل تحديث له تطالب به الفئات الجديدة.

إن ممثلي القطاع الحديث في الحياة الاقتصادية والسياسية تابعون وخاضعون لحماية القوى التقليدية، فهم لم يستطيعوا إلى اليوم سن قانون للتأمين، فالقضاة التقليديون يرونه نوعاً من الربا، بل وتحدياً للقدرة الإلهية، وتقنين الشريعة الذي طال ليس إلاّ إحدى وسائل هذه القوى التقليدية نفسها للاحتفاظ بكل أوراق اللعبة السياسية في مجال القضاء والتشريع في يدها، من خلال مجلس الشعب التأسيسي المعين.

وكل اجتهادات وتفسيرات العاملين في مجال تقنين الشيعة تقوم على المذهب الزيدي وحده تقريباً، وكان القاضي الشماحي قد تحدث في كتيب له بعنوان: «تاريخ القضاء في اليمن»، إن هذا المذهب وحده مهتم بالأمور العامة، ومؤهل ليكون أساس تقنين الشريعة إذا ما قورن بالمذاهب الإسلامية الأخرى، والآراء الواردة في هذا الكتيب جاءت «مسلوقة» وبأسلوب إنشائي خطابي، كما أنه لا يُراعي عواطف أبناء المذاهب الإسلامية الأخرى ولا حقائق الواقع والتاريخ، وهو في نفسه يثير مسألة خطيرة في أوساط الرأي العام.

إن العدد الكبير في كلية الشريعة يرجع إلى سهولة الالتحاق بها بالنسبة لضباط في الجيش والأمن، الذين يريدون رفع مستواهم الوظيفي بالشهادة الجامعية، وهي في نفس الوقت جواز مرور إلى الوظيفة المدنية، وشعار هيبة اجتماعية في بنية تقليدية، وأصبحت في الآونة الأخيرة إحدى وسائل عسكرة الجهاز الإداري المدني، وذلك بعد تنظيم دورات تدريب لخريجي كلية الشريعة في المعهد القومي للإدارة يؤهلهم للمناصب الإدارية المدنية في الريف.

تلى كلية التجارة والاقتصاد كلية الشريعة والقانون في تلبية حاجات السوق، وهذا التتالي يصور العلاقة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية في (ج.ع.ي).

يحتاج القطاع الحديث في الاقتصاد إلى خريجي هذه الكلية، ولا تستطيع القوى التقليدية أيضاً الاستغناء عنهم، بحكم ارتباط مصلحتها بهذا القطاع، كما أن محتوى تعليمهم لا يشكل تهديداً لمصالحها بل وسيلة لازمة لاستمرار هيمنتها داخل التحالف السياسي الراهن.

إن القهر الأيديولوجي في الجامعة هو أكثر مباشرة، وهو

يتوج عمل المرحلة العامة في التعليم،[17] وغياب تقليد إداري راسخ فيها يجعل إشراف أجهزة القمع عليها ميسوراً، وشمول سيطرة هذا الجهاز على الحياة الاجتماعية والسياسية، يمثل في صورة مهجنة استمراراً لشمول سلطات الإمام، التي كانت مناسبة للفكاهة السوداء في كتابات اليمنيين والعرب والأجانب.

يتميز وضع المرأة داخل آليات القهر الاجتماعي، والهيمنة الأيديولوجية بضراوة شديدة، إذ تزايد عدد المحجبات في الريف، بعد أن كانت المرأة فيه سافرة إلى عهد قريب. وليس مفارقة أن المدينة هي التي تصدر الحجاب، فهذه رسالة المدينة المشوهة، التي تعيد تاريخ مدن النفط، فهي ليست مكان الانتاج والعلم والحياة الحديثة، وإنما بوابة التبعية السياسية والاقتصادية لبلاد بأسرها، وصورة المرأة التي يريدها هذا النمط من «التحديث» تتراوح بين الجارية والبغي، والحرم المصون، وكل واحدة منهن ترضي نزوات الرجل في مجتمع أبوي شديد الارتباط بقيم البداوة والقبلية.

إن الهامش الذي يترك للمرأة في التعليم الجامعي ونسبته 12% ينخفض كل عام منذ 1983 بتأثير المناخ السياسي

17 تخضع الجامعة للإشراف المباشر من قبل جهاز الأمن الوطني، ويتعاون ممثلو الجماعات الوهابية والإدارة والامن في تحقيق الرقابة اليومية والقمع، وما حدث للدكتور حمود العودي يوضح هذه الآلية ووسائلها، فقد قدم العودي إلى لجنة تحقيق شكلها مدير الجامعة «الشاعر» المقالح، بعد أن قدم طالب محتسب كاسيتاً سجل عليه حواراً بينه وبين أستاذه، واتهم الطالب ومعه اتحاد الطلاب الرسمي الأستاذ بإنكار عصمة الرسول، ولما كان صوت الأستاذ غير واضح لطغيان صراخ الطالب المحتسب عليه أسقطت الدعوى، ولم يقدم الطالب إلى أية لجنة تأديب، وشجع هذا الوهابيين على رفع قضية احتساب جديدة تتهم العودي بالإلحاد، والحجة مقتطفات من كتاب له في الاجتماع صدر قبل خمس سنوات، ونظرت محكمة جنائية في صنعاء في القضية وصدر حكمها غيابياً، بفصل الأستاذ من عمله واستتابته ثم إمهاله، فإن تاب وإلا نفذ فيه «القتل حداً»، كل هذا وسط خذلان شامل من أعضاء هيئة الإدارة التي تنصب محامياً للدفاع عن عضو هيئة تدريس.
فصل العودي هذه المأساة في كتابه: «العقل العربي في قفص الاتهام»، 1986 دمشق.

والثقافي العام، وتطبيق القرارات التي تكبل حرية المرأة في السفر، الذي يحظر عليها إلاّ إذا كان مع محرم، سجانها الخاص الذي يتحرك معها داخل البلاد وخارجها، فليس الشرشف سجنها الوحيد، بل الوطن كله والعالم الخارجي.

إن الهدر في التعليم كبير بين الخريجات، فالزواج غالباً ما يكون سبباً لبقائهن في البيت، كما أن الالتحاق بالوظائف العامة يواجه عراقيل كثيرة، وقد انسحبت المرأة من عديد من المجالات في السنوات الأخيرة، لتحل محلها العمالة الأجنبية الوافدة من جنوب شرق آسيا وغيرها.

إن الأسرة الأبوية مدرسة القهر الأولى، فيها يعد الأطفال ولا سيما الإناث ليقبلوا القهر قيمة داخلية يحملونها في صميم شخيصتهم، فلا تتصور المرأة نفسها إلا إنساناً ناقصاً في جميع المستويات والممارسات، كائناً تابعاً. فالعائلة لا تعد الطفل لأن يناقش بل ليطيع، ويلجأ إلى الازدواجية والالتواء في السلوك، وكلها من ثمار مجتمع القهر والخوف، وليس عسيراً ملاحظة كل هذه الملامح في سلوك الكبار. إن الطفل ثم البالغ والراشد يقع دائماً تحت وطأة الاعتماد على الكبير، الأب أو الأخ الأكبر أو صاحب النفوذ في القبيلة أو الرئيس. فارتباط الأسرة «الأبوية، ولا سيما الأسرة الممتدة الملازمة للمجتمع القبلي» معين كل أشكال التبعية والتقليد ورفض الإبداع والابتكار.

إن تحطم كل نزوع نحو الاستقلال يبدأ في الأسرة، ولا سيما عند الفتيات، فالأسرة الأبوية أول وأخطر بنية للنظام الاجتماعي القائم، فهي التي تكون عند الأطفال تركيباً في الطبع، والشخصية يجعلهم فيما بعد قابلين للتأثر بنظام اجتماعي متسلط، والرضوخ له هي السمة السائدة وإن صاحبتها أنماط من السلوك الجانح، أو الانفجارات الدرامية، كهروب الأبناء من

منازلهم وانتحار الفتيات، وهذه ظواهر أخذت في الانتشار في السنوات الأخيرة، وكانت مأساة هيفاء أكثرها دوياً قبل عام، وهي تلخص تداخل عوامل القهر في مجتمع الباب المفتوح.

كانت هيفاء قد خطبت لابن عم لها هاجر إلى الخليج ليجمع المهر وثروة متواضعة يبني بها حياته الزوجية، وعندما عاد وجدها زُوِّجت لثري، وواجهه الدعاة الدينيون بأنه مرفوض، وأخذوا يشككون في إسلامه، وانتهت بخطف الخطيب هيفاء، والفرار معها إلى مناطق تقع في حمى قبيلة حاشد، الأمر الذي كاد أن يثير حرباً قبلية بين قبائل مأرب وحاشد، وجرت مطاردة هيفاء والهارب في جو مأساوي، وهذا يشهد على غياب سلطة الدولة المركزية، وعلى حرية أبناء القبائل في مناطقهم المحددة جغرافياً تحديداً دقيقاً، واشترك في المطاردة والنزاع المئات من الرجال المسلحين وعشرات السيارات.

من الواضح أن المرأة ركيزة مجتمع القمع، لأن العلاقة بها تبلور أيديولوجية كل مجتمع استغلالي. إن الأمر لا يتمثل في خطورة النفي اليومي والاضطهاد المستمر لنصف المجتمع، بل وفي أن النصف المضطهد يصوغ أغلاله إذ يضطهد المرأة، لأنه يوطد أيديولوجية القمع، التي ترتد إلى مجتمع الذكور نفسه.

إن الحديث عن بعض الحقوق التي منحها الدين للمرأة انتقاص من إنسانية المرأة، وقد أدركت فاطمة المرنيسي العلاقة بين القهر الموجه إلى المرأة والرجل والدين: «لا يعارض النظام الإسلامي المرأة بقدر ما يعارض الاتحاد بين الجنسين، إنه يخشى تحول العلاقة بين الرجل والمرأة إلى حب شامل يلبي الحاجات الجنسية والعاطفية والعقلية لكليهما، وهذا يشكل خطراً على خضوع الرجل لله، ذلك أنه خضوع يجب أن يستغرق كل ما لدى الرجل من طاقة وفكر» (وراء الحجاب، ص 8).

إن إلغاء عدم التساوي تحرير للمرأة والرجل معاً، ومن مقومات هذا الإلغاء نهضة «تربية جديدة ترتكز على المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع مراحل العمر منذ الولادة حتى الممات، مساواة في الحقوق والواجبات خارج البيت وداخله وفي تربية الأطفال» (نوال السعداوي).

إن النقد الذي توجهانه إلى المجتمع العربي المعاصر في مصر والمغرب أكثر من صالح بالنسبة للجزيرة العربية، ومنها اليمن الشمالي، والمساواة بشمولها وجذريتها وحدها يمكن أن تنقذ نساء اليمن الجمهوري، وما حدث في اليمن الجنوبي أقوى وأروع دليل على أن الحل الجذري وحده كفيل بدمج المجتمع اليمني في العصر. وبذلك فقط يختفي نفاق المجتمع القائم وأخلاقه المهترئة وازدواجيته. هذا المجتمع المأخوذ داخلياً بقضايا الجنس والمنصرف خارجياً كأن الجنس غير موجود، كما لاحظت نوال السعداوي وفاطمة المرنيسي.

المرأة لا تزال لعبة الرجل والمسرح القاسي لنزواته وضعفه الخلقي. إن تحويلها إلى دمية يشير إليه إقبالها الشديد على اقتناء الذهب والجواهر، وهذه الوفرة في أدوات التجميل، والعطور وملابس النساء والأثاث الفاخر والسيارات الفارهة، هذا قفص المرأة الذهبي في الأوساط الغنية. أما في الأوساط الفقيرة فلا شيء من هذه الأقنعة يحجبه، فهو هناك سافر بكل قبحه وبشاعته.

حضور المرأة الرمزي والمغرق في تواضعه في الحياة العامة يختفي بالتدريج، ومع استكمال تقنين الشريعة الذي ينفذه مجلس الشعب التأسيسي (المعين) ستحكم القيود الشرعية طوقها على كيان المرأة، وقد تعالت صرخات حماة الفضيلة لبناء كليات للبنات، وقدمت مشروعات قوانين تحدد مكان أهل الذمة، ولم

يبقَ منهم إلاّ اليهود اليمنيين، وكأن هؤلاء «المدافعين» عن «بيضة الإسلام» يريدون ترحيل البقية من اليهود اليمنيين إلى فلسطين المحتلة، واقترحوا قوانين تعاقب على شتم الرسول وزوجاته.

إن إحكام قيود المرأة تعمل في اتساق مع تحديث آليات القمع في المجتمع اليمني الشمالي، تحرير المرأة أمر أخطر من أن يترك للجمعيات النسائية وحدها في الوطن العربي، لأنها قضية قومية، فالمطلوب تحرير الرجل والمرأة معاً ليتم تحرير المجتمع، واشتراك المرأة والرجل في النضال وحده يعيد تربية، وتثقيف الرجل للتخلص من سموم الثقافة الأبوية في نفس الوقت الذي يعيد إلى المرأة ثقتها بنفسها كإنسان، إن التحرير الحق يتم أثناء النضال، وتكون نهايته الظافرة حصيلة لمساره نفسه.

يقرر علماء النفس المعاصرون أن الطفل في المجتمع الأبوي يُربى بمزيج من الخوف والمحبة ويتعلم داخل هذين القطبين المتلازمين أخلاق العبودية لا أخلاق الحرية، التي تتطلب احتراماً متبادلاً بين الطفل وأبيه، لا حباً أو احتراماً من طرف واحد يؤسس أخلاق العبودية. المثل الأعلى في المجتمع العربي الأبوي تصوغه التقاليد العتيقة. فالصغير لا يعرف أن المناقشة الطريق الوحيد لاحترام القاعدة أو القانون، وأنهما قابلان لإعادة النظر فيهما، وأن الرغبة في مخالفة القانون السائد ليست خرقاً لأية قداسة، بل أمر لازم لضرورة مناقشة الرأي، فالإجراءات وحدها إلزامية أما الرأي فلا بد أن يكون حراً، إذا أراد المجتمع أن يربي «مواطنين لا رعايا».

إن الحاكم يتخذ صورة الأب في المجتمع الأبوي، فهو يثير الخوف بأجهزة البطش، بينما تكون صورة الأب الحنون أجهزة للدعاية والإعلام، بالشعر والنثر وبالصور الصامتة والناطقة، وليس مصادفة أن يزدهر سوق الشعر الحميني في المناسبات

الدينيـــة والوطنيـــة، فهو يخاطـــب بنية العقل الأبـــوي في الريف، وفي المدينة التي لم تبتعد كثيراً عن أســـس البنيان النفســـي للريف اليمني، الذي ربته الإمامة على أبشـــع أشـــكال الفكر الديني تخلفاً.

ويتضـــح لنـــا دور كلمـــة الأب التي تتكـــرر في أدبيات السياســـة العربيـــة الدعائية، فهي ملازمة للســـلطة الأوتوقراطيـــة والقبلية، الاقطاعيـــة وشـــبه الإقطاعيـــة، وحينمـــا توجـــد ديكتاتورية في المجتمـــع العربـــي المعاصـــر، حتـــى فـــي مصر التـــي أخذت بنصيـــب أوفـــر مـــن التحديث فـــإن هـــذه الكلمة تـــلازم صورة المجتمـــع الأبـــوي، وقد اســـتخدمها الســـادات لتحريـــك كوامن الشـــخصية الريفيـــة في مصـــر باصطنـــاع دور (أبـــو العيلة).

تكمـــل أجهـــزة الإعـــلام دور الأســـرة والمدرســـة والجامعـــة، وســـدنتها مـــن المتعلمين، يتســـابقون لاهثين على كســـب عطف الســـلطان ورضـــاه، وهـــو يذلهـــم مقابـــل المكانـــة الاجتماعية والهبـــات، ويحرقـــون مـــن البخـــور ومـــن كرامتهم الإنســـانية أكثـــر ممـــا يطلبـــه الســـلطان نفســـه، هـــذه الصـــورة البائســـة لعلاقـــة المتعلـــم بالأميـــر نجدهـــا فـــي كل «إنجـــاز» إعلامي.

إن الســـلطنة العربية المعاصرة استبدلت بالفكر الإعلام والإعلان، وكلمة الســـلطنة التي اختارها أحد المفكرين العرب لوصف الدول العربيـــة المعاصرة، أدق تعبيـــراً عن جوهر العلاقـــة بين الحاكم والمحكوم في أيامنا، كما أنها متســـقة مع علاقة الإفســـاد المتبادل الذي يربط المثقف بالســـلطة، ويســـتوي في الســـلطنة التقليديون و»التقدميـــون»، الذيـــن يصرخـــون كل يوم مؤكديـــن أنهم ثوار عصريون لوأد الثورة والعصر في قبر ممارســـاتهم الديكتاتورية.

وليـــس مصادفـــة أن يدعو أحد الكتـــاب العـــرب المعروفين إقامة عـــدة جســـور بيـــن المثقف والأميـــر، فقد جـــاءت هـــذه الدعوة فـــي نهاية حقبـــة النفـــط، التي عـــاد فيهـــا الفكر السياســـي إلى

«الأحكام السلطانية»، سواء في الدعاية الرسمية لدول النفط، أو في الدعوات الدينية، التي نصبت عليها أُمراء الجماعات.

اتسم فرع هذه الظاهرة في الجزيرة ومنها اليمن بفجاجة خاصة، وتشقق نظري هو شهادة لا ترد على تدني الحصيلة الفكرية للقائمين على الدعاية، وعلى بدائية القاعدة التي يقوم عليها كل البناء في المجتمع اليمني، فكان لزاماً أن يتجاوز الحديث عن «المكاسب» الثورية مع تمجيد القبيلة واتخاذ هيمنتها شكل المؤسسات.

إن مؤسسات الإنتاج الثقافي والإعلامي تعيد إنتاج التخلف في مجالها متكاملة مع الخطط التي تخلو من التخطيط، فيبدو الواقع كله معرضاً حديثاً مزيفاً ليس له من روح العصر إلا الإشارات والرموز، والأدوات العصرية، التي تؤكد عدم تجانسها مع بناة الواقعية تبعيته الساحقة، وقوة الوأد الطاغية، التي تنفي مشروع الحداثة كل يوم من حياة اليمنيين.

إنها الإقامة على الكذب التي يصفها الكاتب التشيكي فيدليوس،[18] يسأل عن علة التأثير كما تخلقه الدعاية الرسمية التي تبثها الصحف ويبثها التلفزيون، والإذاعة حتى يبدو أن الناس لا يأبهون لهذه الدعاية، ولا يلقون إليها سمعاً أو بالاً، وحين يظهر من غير ريب أنهم يعلمون أنها تكذب كذباً جلياً ووقحاً، يرد فيدليوس الأمر إلى واقعة عامة هي: أن الكذب الدعائي يصدر عن الكذب عموماً، أي عن يقين بأن الجميع يكذبون وأن كل واحد يكذب، وحين يتسبب اليقين بأن التكاذب شائع، وأنه توأم التخاطب بين الناس، تكون الدعاية الملفقة في البيانات والخطب والتصريحات بلغت غايتها وحققت غرضها، ذلك أن مرام الدعاية الكلامية سواء كانت علمانية

18 أنظر: وضاح شرارة، تشريق وتغريب، دار التنوير، بيروت، 1986.

أم مذهبيـــة إنمـــا هـــو الحـــؤول دون الســـامعين، وتوهـــم إمكان تحقق أمـــر ما، ترمي الدعايـــة إلى التعمية، أي إلـــى زرع اليقين باســـتحالة التحقـــق تفضي إلـــى الإقامة «على الكـــذب»، فكما أن المـــرء قد يكـــون «على الحق» فإنـــه إن تمكنت منـــه الحال التي يصفهـــا فيدليـــوس يكـــون «على الكـــذب»، وقـــوام الإقامة على الكـــذب ليـــس أن يكذب المرء عـــن قصد وتصميم وعلـــمٍ، بل أن يســـهم في تســـفيه اســـتقبال وجه الحق وانتظـــاره وتوقعه والتوق إليه، فمـــا يعرف كرامـــة الإنســـان وحريته ليـــس امتلاكه الحق أو القتـــل مـــن أجله، بل الإقـــرار بجـــدوى التطلع إليـــه وبعموم هـــذا التطلـــع وإمـــكان الانتهـــاء إلى الحقيقـــة والخلـــوص إليها.

وأمـــا الكذب الذي تبثـــه الدعاية فكذب عام، ويصـــرف جهده إلى تعطيـــل معنى الـــكلام على الحق، لـــذا فإن مآل مثل هـــذا الكذب فســـاد لغة التخاطب فســـاداً لا تصلح بعده للاتصـــال والدلالة، كما لا تصلـــح للفكـــر والتدبر واجتهاد الـــرأي، وهو ما تبثـــه دعايتنا المحلية مـــن غير كلل حين تحـــرم التطرق إلـــى مواضيع تتكاثر يومـــاً فآخر، وتصفها صراحة وضمناً بأنها ليســـت للاجتهاد أو لا يجوز الاجتهـــاد فيها أو هـــي مجمع عليها، وقرينـــة الإجماع في مثـــل هذه الحال الدم أو الموت أو قول القائل المدجج بحجج لا ترد.

التخطيط وسياسة الباب المفتوح:

عرفـــت (ج.ع.ي) مـــا يســـمى بالتخطيـــط الاقتصـــادي لأول مـــرة عندمـــا أعلنـــت البرنامـــج الثلاثـــي (1973 – 1976)، وبعـــد ذلـــك مـــع الخطـــة الخمســـية الأولـــى (1976 – 1981)، ثـــم الخطـــة الخمســـية الثانيـــة (1982 – 1986).

وإذا أردنا قبل ذلك أن نعـــرف نصيب هذه الخطط من النجاح، فلا بـــد أن نحدد قبل ذلـــك مكانها في الاقتصاد اليمني الشـــمالي، وقبل ذلك كلـــه لا بد من تفحص مدى اســـتحقاقها لصفـــة الخطة، رغم

أن الخطة، وعلى الأصح البرمجة لم تعد قاصرة على الدول الاشتراكية، فتدخل الدولة أصبح وارداً في دول غير اشتراكية، ولذا يحتفظ دائماً بصفة التخطيط للاقتصاد الاشتراكي، عندما تعني التخطيط الشامل للاستقلال من السوق الرأسمالي.

إن الحاجة إلى تجاوز حدود المعقولية الخاصة وإلى تنسيق نشاطات المشروعات المختلفة، أي الحاجة إلى التخطيط تظهر إلى حد معين في ظل الرأسمالية ... مثل: «التوست والكارتل التي تتكون في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية...» (أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، ترجمة د. راشد الراوي، دار المعارف بمصر، 1961).

لكن خصائص الاقتصاد اليمني محكومة بمستوى آخر من التطور وبدرجة دنيا من التنظيم الاجتماعي للعمل، وقد أصبح التخطيط فيها ضرورة، انطلاقاً من هذا المستوى، وتلبية لحاجات تطور رأسمالي تابع، وضعها أصحاب الحل والعقد، أمام أعينهم منذ البداية، ولنبادر إلى التأكيد بأن التخطيط في هذا السياق كلمة غير مناسبة لوصف ما يجري في الحياة الاقتصادية منذ البرنامج الثلاثي إلى الخطة الثالثة. إن السمة المميزة لها كلها كونها مشروعات ميزانيات جمعت في صعيد واحد، فهي لا تستطيع تحقيق المعقولية الاجتماعية في الإنتاج والتوزيع حتى في حدود معينة تنجح فيها الدولة الرأسمالية في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، وذلك بسبب الصفة الأساسية للاقتصاد اليمني الشمالي، أي كونه اقتصاداً تابعاً.

إن الرأسمالية الاحتكارية تظهر ميلاً إلى التخطيط جزئياً لمضاعفة الأرباح، فلا مكان للتخطيط مع بقاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فالمعقولية الاجتماعية في الإنتاج والتوزيع لا تتحقق إلا مع الاشتراكية.

ارتباط الاقتصاد اليمني الشمالي بالشركات الاحتكارية، وبالاقتصاد السعودي يسم تخلفه بطابع التبعية المزدوجة، والخطط الاقتصادية مربوطة إلى هذه العجلة التي لا تسمح إلا بإعادة توزيع الدخل بانتظام لصالح ممثلي القطاع الخاص، الرأسمالية الوسيطة، وكبار الملاك، والمشائخ، والجهاز البيروقراطي العسكري المدني، المتداخل مع المؤسسة القبلية الاقطاعية.

إن الخطة هنا ليست إلاّ ستاراً لنشاط معروف في أكثر من بلد عربي وغير عربي، إنها تشكل تطور نظام رأسمالي تابع، ومن ثم غير قادر على أن يكون رأسمالياً مستقلاً.

نحاول في الصفحات القادمة إيضاح هذه القضية، سيتضح ذلك من دراسة توزيع أعباء الخطة بوساطة الضرائب، وفي تخصص القطاع العام في مشروعات البنية التحتية، فالضرائب غير المباشرة كانت على التوالي في عامي 1982 و1983 (3041.7) مليوناً و(3763.1)، أما الضرائب المباشرة فكانت (561.2) و(657.3) في نفس العامين (التقرير السنوي، ص 58، 59)، ورغم هذا الفرق بين نوعي الضريبة فإن الزيادة قد ترتبت على «الزيادة في الضريبة المباشرة، على الزيادة في ضريبة الشركات والضريبة على الدخل والأرباح، وبالأخص ضريبة كسب العمل» (نفس المصدر، ص 59).

وتكون ضريبة كسب العمل كما ترد في جدول الإيرادات الجارية في نفس الصفحة (312) مليوناً ويدفعها المواطنون من أصحاب المهن الحرة بصفة أساسية، والرسوم على القات بلغت (111.6)، وهي ضريبة غير مباشرة أيضاً،

19 استخدمنا تقريري البنك المركزي عن عام 1983 و1984، وبمراجعة تقرير عام 1985 الذي صدر في 1987 تبين أن المؤشرات تكاد تكون ثابتة في جميع المجالات، وتظهر اضطرابها عند مقارنتها بمنشورات الجهاز المركزي للتخطيط والوزارات الاخرى، ولن نقف هنا لا عند علمية هذه المؤشرات ولا عند دقتها.

وتدنـــي هـــذا التحصيل يـــدل على تحيـــز واضح لصالـــح مالكي مـــزارع القـــات، ورواج القـــات فـــي حـــد ذاتـــه مؤشـــر على ملاءمـــة السياســـة الاقتصاديـــة والماليـــة لشـــروط الهجـــرة.[19]

إن نصيـــب الضريبـــة المباشـــرة علـــى الأرباح مـــن الإيرادات تصـــل إلى حوالـــي 1.5%، فرأس المـــال الذي تقدم له السياســـة الماليـــة والاقتصادية كل وســـائل النمو معفي من عبء أساســـي فـــي الميزانيـــة العامـــة، فهو بذلـــك ينهـــب المال العـــام مرتين، مـــرة بالانتفاع مـــن التوظيفـــات الكبيرة التـــي تقوم بهـــا الدولة فـــي البنية الســـفلية، دون أن يســـهم فيهـــا بريال واحـــد، ومكتفياً باســـتثمارها، وثانيـــة بتحويـــل الجـــزء المعفـــي مـــن الأربـــاح إلى مدخـــرات خاصـــة، ويقـــوم بتصديرها في شـــكل تحويلات بالعملـــة الصعبة إلى الخارج، وشـــركات القطـــاع الخاص تعمل فـــي أغلـــب الأحيان بقـــروض مـــن البنـــوك تتجـــاوز ودائعها.

أما المشـــائخ فإنهـــم يأخـــذون نصيبهم مـــن الخطة مـــن قناتين: اتصالهم المباشـــر بجهاز الدولة كوســـطاء بين المواطن والدولة، ويترتـــب عليه تخصيـــص ميزانيـــات ضخمة لهم فـــوق الهبات الدورية، التي ينالونها من رأس الدولة، ومن الأســـهم التي يمنحها لهم رأس المال الوســـيط، الذي لا يســـتطيع الدفاع عن مشروعاته بقوتـــه الذاتية، لـــذا يلاحظ في الســـنوات الأخيـــرة دخول بعض المشـــائخ وأبناء المشـــائخ في مشـــروعات حديثة في مجالي سلع الاســـتهلاك والـــوكالات التجارية، التـــي يوظفون فيهـــا بالدرجة الأولـــى جاههم ووجاهتهـــم، اللذين يدران مـــالاً دون أية مغامرة.

إن مـــا يعلن فـــي التخطيـــط وفي الخطـــب يمكن عـــدم الالتفات إليـــه، مؤكديـــن مع ميـــردال أن معظم مـــا يمكن فيهـــا حتى الآن صـــراع داخلي بيـــن هدف سياســـي معلن هو الإصـــلاح الداعي إلـــى المســـاواة، وتطور فعلي نحـــو الإبقاء على التفـــاوت وحتى

نحو زيادته. إن التفاوت في الدخل يزداد قسوة واتساعاً، واختيار التطور في ظل سياسة الباب المفتوح ينطوي منذ البداية على التسليم بأن النزاع قائم بين أهداف التنمية وأهداف المساواة، وأن هذا التفاوت في الدخل يؤدي إلى نمو الاقتصاد، ولا يمكن للذين اختاروا هذا الطريق أن يسلموا بأن شروط التطور الراهن في العالم الثالث، ومنه اليمن الشمالي، تؤكد أن هناك أسباباً عامة كثيرة تكون من أجلها المساواة الاقتصادية في البلدان المتخلفة شرطاً بالأحرى للنمو السريع المستقر (ميردال، مرجع سابق، ص 35).

ليس تبرير السياسة الاقتصادية في (ج.ع.ي) بقوة الضغوط الاقليمية، أي السعودية، إلاّ دفاعاً عن سياسة الاستسلام لحكام السعودية، وإيهاماً للرأي العام بأنه من الممكن الانتفاع بحقبة النفط، وتشير كل الدلائل إلى أن ملوك حقبة النفط هم الذين استفادوا من قوة العمل اليمنية المهاجرة سياسياً، ورشوا التحالف السياسي الحاكم (ج.ع.ي) بجزء من الثروة النفطية، يضمنون به الاستقرار السياسي المطلوب.

الخصائص السياسية للاقتصاد اليمني الشمالي:

يفرط الساسة والاقتصاديون في الحديث عن الخصائص اليمنية في كل المجالات وليس الاقتصاد استثناءً في هذه القاعدة، وأما عندما يتحدث الصحفيون عن الخصوصية فإنهم ينحطون بالموضوع إلى مستوى مدهش من البدائية في التفكير والتعبير.

لكل وضع خصوصيته، طالما سلمنا بأنه لا وجود لوضعين متشابهين بصورة مطلقة حتى عندما ينتميان إلى طور إنتاجي واحد، ولكن هذا لا يعني أن هذه الأوضاع لا تملك سمات أساسية مشتركة، أما ما نحن بصدده هنا، فإنه محاولة لتوظيف الخصوصية للدفاع عن قروح السياسة الاقتصادية وعجزها.

نقرأ في الخطة الخمسية الثانية أن هذه الخصائص تتمثل في انخفاض متوسط دخل الفرد النقدي والحقيقي، وارتفاع معدل الزيادة السكانية، والتوزيع العمري للسكان، وتوسع حركات الهجرة، ومحدودية النشاط الصناعي، وانتشار الأمية، ونقص المقومات الهيكلية، وقصور الموارد، هذا بالإضافة إلى سمات ينفرد بها الاقتصاد اليمني: المعاناة من الحرب الأهلية، وابتداء التنمية من قاعدة تفتقر إلى الهياكل اللازمة، والاعتماد شبه الكلي على مستلزمات الاستهلاك المستوردة حيث تمثل الواردات من السلع والخدمات ما يربو على 74% من الناتج المحلي الإجمالي (ص 35 – 36). هل يمكن أن نضع مثلاً الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد ضمن الخصائص، إنه نتيجة وليس سبباً، إنه عاقبة من عواقب سياسة الباب المخلوع التي يتظارف فيها بعض المدلهين والمستهترين في حب السمسرة والوساطة بكفاءة من الدرجة العاشرة في الحديث عنها، وكأنها طريق الخلاص الأوحد، بينما هي ليست إلاّ خلاصاً لبعض الأفراد وجماعات قليلة، تبدي تلهفاً مخزياً لتأجير البلاد كلها شقة مفروشة لأمراء وملوك النفط.

أما الخصائص الباقية فإنها تستمد كل منطقها من نظرية الحلقة المفرغة التي روج لها الاقتصاديون الرأسماليون في الغرب طويلاً، ولا سيما العقد السادس من هذا القرن، «لأن البلد فقير لا يتطور، ولأنه لا يتطور فإنه يظل فقيراً»، ويمكن اختيار واحدة من الخصائص المذكورة والعودة إليها في دورة مغلقة.

لا يسلم واضعو الخطة بهذه النظرية، وإلاّ ما أجهدوا أنفسهم في وضعها، ولكن الصعوبات التي يراكمونها تشير إلى التسليم الضمني باستحالة التقدم أو وعورته، ولكنهم لا يعزون هذا إلى شروط السياسة الاقتصادية الإقليمية والعربية والدولية، وعوامل البنية الداخلية ومسارها التاريخي، فلو فعلوا ذلك

لخرجوا من مجال الصنعة الفنية إلى الاقتصاد السياسي.

إنهم يكتفون بإبراز العوائق، وكأنهم يعتذرون سلفاً عن كل عجز متوقع أو محتمل، ومن الواضح أنهم خبراء عرب من الذين توفدهم الصناديق العربية أو الهيئات الدولية لتقديم النصح والمساعدة.

أليس أمراً بالغ الغرابة أن واضعي الخطة لم يخطر ببالهم ولو للحظة واحدة أن القضية الأولى لكل تخطيط جاد إنما هل على وجه التحديد مواجهة هذه التحديات الموضوعية، وأن كل جهد لا يواجهها إنما يخطط لإعادة إنتاجها، أما السؤال المركزي: التخطيط لمصلحة من؟، فإن الإجابة عنه موجودة في كل الخطة.

لن نناقش الأرقام والأحكام الواردة في الخطة الثانية والمتعلقة بتقييم الخطة الخمسية الأولى. ويكفي أن نشير إلى أن المعدل المحقق من النمو أقل دائماً من المعدل السنوي لإجمالي المخطط، والنتيجة الحتمية، ذلك أن المعدل السنوي الحقيقي للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الخاص والعام) كان أعلى من معدل النمو في الناتج الاجمالي المحلي مما تولد عنه ادخار سالب من الناتج الإجمالي المحلي (الخطة الخمسية الثانية، ص 5).

والاستقلال السياسي يعني دائماً السيطرة على الادخار في كل النظم الاقتصادية، وهذا ما لا يستطيع الاقتصاد التابع تحقيقه.

إن معدل تحقيق الخطة الأولى لم يزد في أحسن الأحوال عن 60% ويتدنى كثيراً إلى 40%، وكثير من المشروعات الفاشلة ذهبت للقطاع الخاص، أثناء إعداد الخطة الثانية، وكل هذا لا يرد في تقديم الخطة، بل وقد أغفلت ذكر أحد الأسباب الهامة لفشل الخطة الأولى، وهو عدم فاعلية أجهزة القضاء، أو على الأصح فاعليتها التي نتج عنها عدم الفصل

لسنوات عديدة في دعاوى تتعلق بملكية أراض وعقارات كانت مدرجة في الخطة الأولى، وظهر من يدعي ملكيتها، ويكشف هذا ضعف الحكم المركزي، وانتماء جهاز القضاء إلى العهد الإمامي، ومعه القوانين السائدة، وطرق التقاضي ونوع الحكم، وباختصار أزمة المؤسسة الحقوقية والقانونية.

إن المنفذ من المشروعات نسبته 38% فقط (نفس المصدر، ص 8)، وانتشار زراعة القات الذي يعلق عليه كل تصور ليس كافياً لإقناع أحد، فهو نفسه مشكلة على المخططين مواجهتها.

نقرأ في نفس الصفحة السابقة «أولاً: لم يزد الفائض من السلع الغذائية لأهل المدن لإطعام سكانها المتزايدين، ومن حدث ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية. ثانياً: لم تزد المواد الأولية اللازمة للصناعة بل انخفض بعضها كالقطن، ومن هنا واجهت الصناعات المحلية التي تعتمد في إنتاجها. ثالثاً: انخفاض الحجم الحقيقي للصادرات الزراعية. رابعاً: زاد الحجم الحقيقي للواردات من السلع الزراعية، وعلى الأخص الغذائية منها».

يشمل الفشل السياسة الزراعية والصناعية معاً، ويتضح أن وصفه التقييم في نفس الصفحة بانه بعض الجمود في القطاع الزراعي «بحيث لم يتجاوز معدل نموه السنوي 1% خلال الخطة»، فيه مغالطة صريحة، لأنه حتى لو وافقنا على هذا المعدل فإنه أقل من معدل النمو السكاني السنوي، وصف حال القرية بأنها لا تجد فائضاً من السلع الغذائية لإطعام سكان المدن، نصف الحقيقة، الذي يعتبر أبشع من الكذب، فالقرية التي هاجر سكانها تستورد الغذاء، وقد حطم استيراد السلع الغذائية اقتصاد الكفاف فيها.

أما الموارد الأولية اللازمة للصناعة فإن القول بأنها لم تزد تكرار نفس الحيلة السابقة. إن القطن قد اختفى

في سنوات الخطة الأولى، وإذا كان المقصود في الفقرة الثالثة بالصادرات الزراعية، البن فقد اختفى في نفس الفترة، والفقرة الرابعة هي حصيلة ما قبلها.

وما تسكت عنه إنما هو زيادة الحجم الحقيقي للواردات من السلع الزراعية، وهو حجم كبير «يحتل المكان الأول بين واردات القطاع الخاص» (التقرير السنوي، ص 55)، ولم تصدر الجمهورية شيئاً من البن أو الجلود عام 1982(التقرير السنوي، ص 49).

وإذا كان سكان المدن لا يمثلون أكثر من 11% من السكان في الجمهورية العربية اليمنية، فإنه من الواضح أن هذا الاستيراد الضخم للسلع الغذائية يلبي حاجات سكان الريف من الحبوب والدجاج واللحوم والسمك المعلب.

والمساحة التي نقصت في مجال زراعة الحبوب بين 1975 و1980 فقط، بلغت (385) ألفاً من الهكتارات، وتشير بيانات التعداد الزراعي في جميع المحافظات إلى أن إجمالي المساحة المهجورة بلغ (224570) هكتاراً، وأما الزيادة في المساحة المزروعة بالبطاطس والخضروات والعنب في نفس الفترة فقد بلغت (12.9) ألف هكتاراً، أي ما يمثل 3.35% فقط من المساحة التي نقصت في مجال زراعة الحبوب (أحمد القصير، مرجع سابق، ص 128).

إن معرفة واضعي الخطة هذه الحقائق التي تسكت عنها الخطة الخمسية الثانية، جعلتهم يلجأون إلى الوعظ بدلاً من لغة الأرقام، والتخطيط والضوابط الاقتصادية والقانونية والإدارية التي يعتمد عليها كل تخطيط حقيقي، ويغلب التمني والتحسين على لغة الخطط كلها، وهي أشبه ما تكون بتوصيات المؤتمرات والاجتماعات.

«فالحث على الادخار وترشيد الاستهلاك» لزيادة المدخرات (ص 42)، يبدو لواضعي الخطة أمراً مستحيلاً، فنقرأ في نفس الصفحة: «إلا أن هذا لا يكفي لتحقيق معدلات النمو المخططة، ومن ثم يلزم الحصول على المعونات والقروض الميسرة، تتفق مع كون الجمهورية أحد البلدان الأقل نمواً»، ثم تتوالى مجموعة من النصائح صعبة التحقيق، ماذا إذا ما استمرت الأهداف الراهنة للتخطيط قائمة، مثل زيادة موارد الدولة من الضرائب، والنظر في إيجاد أوعية ضريبية جديدة، وإيجاد أوعية للادخار توجه إلى المشروعات ذات الآثار الإنمائية.

إن الادخار وتوظيفه ممكن، ولكن بوضع أهداف أخرى للخطة الاقتصادية لا صلة لها بالاستهلاك الباذخ وتبديد الثروة، وتضع في أسسها إقامة بنية إنتاجية زراعية صناعية، بمعدلات نمو لا ترتبط بموارد خارجية غير مضمونة، أو تكون ثمناً للتبعية السياسية.

إن واضعي الخطة بإصرارهم على المعونات والقروض الميسرة يقررون أن الادخار الوطني مستحيل، وهو كذلك بالفعل، ولكن في ظل التخطيط الذي يمارسونه، «سوف يكون ضرورياً لمواصلة مسيرة التنمية في هذا البلد الأقل نمواً، استمرار تدفق المعونات بالشروط المسيرة وتحسين الموارد المحلية، حتى يستطيع الاقتصاد الوطني (من) تقليل احتياجاته الخارجية في خطط قادمة والسير نحو التنمية المستمرة والمستقرة» (ص38).

إن ما هو قيد على التنمية يقدم شرطاً لتأسيسها واستمرارها، ولا ينطوي هذا التفكير على تفاؤل سياسي بدوام التمويل الخارجي، إلا لأنه يعرف مقدماً أن هذا التمويل لا يتعارض مع خطط الممولين الخارجيين، الذين يعرفون أن تمويل هذا النوع من التخطيط ينسجم كل الانسجام مع سياستهم العربية والدولية.

ولنلقِ نظرة على مصادر تمويل الخطة:

المصادر	القيمة مليون ريال	% التوزيع الهيكلي
الادخار القومي الاجمالي	13835	47.2
التحويلات الرأسمالية من الخارج	500	1.7
السحب من القروض الخارجية	13500	46.1
الاستثمارات الخاصة المباشرة والاجنبية	1500	5.1
السحب من الاحتياطي	-43	-0.1
مجموع مصادر التمويل	29292	100.0

المصدر: الخطة الخمسية الثانية، ص 87

إن الادخار الوطني الإجمالي ليس إلا تحويلات المهاجرين، فنصيبها من العوائد المحصلة والتحويلات الجارية 75%، و»العنصر الأجنبي يشكل نحو 52.9% من إجمالي التحويل المطلوب، وهي نسبة عالية، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار مكونات الادخار القومي، ومنها التحويلات الجارية وعوائد عوامل الإنتاج (35.600) مليون ريال، وهي عنصر غير مأمون الجانب لخضوعه لنقابات سوق العمالة في الدول المجاورة، وبند المساعدات الجارية، الذي أدرج ضمن الإيرادات الجارية للدولة، والمخصص للاستثمار في بعض مشروعات التنمية الاجتماعية (ص 89)، إن النسبة الحقيقية للتمويل المعتمد على الخارج بما في ذلك سوق العمالة في دول النفط هي 93.3%.

قانون الاستثمار:

هذا وجه التخطيط السائر في ظروف تهيمن عليها شروط التبعية في كل المستويات، ويفضح قانون الاستثمار عن قوة التوجه نحو الخارج وهي سمة كل اقتصاد تابع، صدر هذا القانون في عام 1975، وهو التعبير الاقتصادي عن تطورات سياسية بدأت بانقلاب 5 نوفمبر 1967 وانتهت بالسلام

السعودي في عام 1969، تضمن المادتان الثالثة والسادسة من القانون المساواة في المعاملة بين رأس المال المحلي والأجنبي والمختلط، كما تتعهد بعدم تأميم أي مشروع استثماري، وتحويل قيمة التعويض إلى الخارج إذا كان رأس المال أجنبياً.

لم يسفر هذا التشجيع الكريم إلاّ عن استثمارات في الفنادق، شيراتون ورمادا حدة، والبنوك الأجنبية التي فتحت أبوابها، البنك الباكستاني، وسيتي بنك الأمريكي، وبنك الاعتماد البريطاني، وكلها تعمل بودائع محلية.

إن رأس المال النفطي ليس عاملاً من عوامل التكامل الاقتصادي العربي، حتى يعمل في قطاعات انتاجية، إنه على النقيض من ذلك عامل من عوامل تبعية الاقتصاد العربي عموماً وعائق أمام أي تكامل اقتصادي عربي ولو في حدوده الدنيا، كما أنه يفضل الاستثمار والادخار في أمريكا وأوروبا، وجزء كبير من أمواله لا يخضع عملياً لأمراء وملوك النفط.

شجعت الحكومة الاستيراد حتى صفت كل الفائض في ميزانية النقد الأجنبي الذي بلغ عام 1979 (1459.4) مليوناً، كانت مودعة في البنوك الخارجية، وثبات سعر الصرف للريال اليمني، مع غياب أية رقابة على الاستيراد، قلبت الفائض إلى عجز أضعف الريال في السوق أمام الريال السعودي والدولار فكان تدهور سعر صرفه، وبداية موجة الغلاء والتضخم، فالاحتياطي الدولي من العملات الأجنبية أنفق على الكماليات ومطالب القلة الحاكمة، وعرفت الأسواق الخبز الإفرنجي الأسود من ألمانيا الغربية، وكعك أعياد الميلاد من ايطاليا، وساندويتشات التين من بريطانيا، ودخل البلاد في فترة عيد الجمهورية عام 1985 نصف مليون سيارة.

وفي منتصف الخطة الخمسية الثانية لم يكن عند الحكومة

احتياطياً تستطيع السحب منه .. ومن هنا أصبح الاعتماد على القروض الخارجية والمعونات ملازماً لكل حديث عن الخطة، فالتدهور السريع لميزان المدفوعات يعود أيضاً إلى تقليص سوق العمالة اليمنية في دول النفط «المضيفة»، وتزايد التحويلات العينية التي يرسلها المهاجرون سلعاً معمرة وكماليات وآلات، الأمر الذي نتج عنه انكماش ملحوظ في الدخل غير المنظور، انخفض من (1097.8) مليوناً (التقرير السنوي، ص 52)، وعانت الخطة الثانية من انخفاض «التحويلات الرسمية للحكومة، بما في ذلك الهبات والإعانات بمقدار (1257.4) مليوناً من الريالات وبنسبة 64.3%، ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف الإقليمية في منطقة الخليج العربي» (نفس الصفحة).

فالهجرة أساس التبعية الاقتصادية المزدوجة لسوق العمالة في الجزيرة وتقلبات دخل حكامها، ولا يمكن مع استمرارها تحقيق بعث الزراعة، كما أن الاتجاه نحو زراعة الفواكه من قبل التجار الاحتكاريين شركاء كبار المسؤولين ليس إلا اختياراً للطريق السهل إلى الربح، وعجزاً عن مواجهة الإشكال الأساسي في المجال الزراعي: انتاج الحبوب، الذي سجل «هبوطاً حاداً في عام 1983 بنسبة 52% وقدرها من المحصول (760) طناً بسبب انخفاض الإنتاجية وهجرة اليد العاملة والجفاف» (التقرير السنوي، ص 74).

يصبح الحديث عن تحقيق مستوى معقول من الأمن الغذائي، والكلام على إقامة اقتصاد زراعي صناعي، خدعة بلاغية لا تستطيع أن تسند الانهيار الماثل، لا في الزراعة بل في كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

يستمر التدفق اللفظي واعظاً: الحث على الادخار، وزيادة الإنتاج، والحد من الإنفاق، وعدالة أكبر في التوزيع

الإقليمي لثمار التنمية، والمشاركة الشعبية، والتكامل مع اليمن الجنوبي، والتكامل العربي، وحتى تطوير التكنولوجيا، وتمويل المستوردات حسب أولويات التنمية واحتياجات الاستهلاك، ومخزون استراتيجي من الغذاء، والمحافظة على البيئة بصيانة المدرجات ومقاومة التصحر، والاستخدام الكامل لقوة العمل اليمنية (ص 44،43، 45، 48 من الخطة الخمسية الثانية)، باختصار كل المشاكل الأساسية في الاقتصاد نجد حلها في الوعظ وبالوعظ، والواقع الاقتصادي على حاله ويزداد رسوخاً في مشاكله.

سوف تتحقق كل هذه الأهداف النبيلة «بما لا يهدد سياسة الباب المفتوح ولا يعطل في ذات الوقت عمليات الاستثمار المنتج الرامي إلى تحسين الهيكل الإنتاجي، ولا يسبب حرمان المواطنين من السلع الضرورية والأساسية للاستهلاك الشعبي، وكذلك السلع الوسيطة والأساسية لتنفيذ برامج التنمية» (الخطة الخمسية الثانية، ص 48).

هذا الإصرار على سياسة الباب المفتوح مع كل عواقبه التي يعاني منها الاقتصاد اليمني تؤكد الاعتصام بالتبعية، التي أصبحت حلقة مفرغة من صنع أصحاب القرار السياسي، وسوف تزداد المخاطر الكبرى والصغرى التي تتحدث عنها الخطة الخمسية الثانية، وقد بدأت نذر ذلك في السنة الثانية منها فبلغت (2937.4) مليوناً من الريالات بالمقارنة مع (4016.6) مليوناً في عام 1982 (التقرير السنوي، ص 64).

وبلغ الادخار السالب في الخطة الخمسية الأولى (9481) مليوناً من الريالات، ويعادل 19.2% من الناتج الإجمالي المحلي، «وهي نسبة عالية تهدد الاقتصاد الوطني بالخطر» (الخطة الخمسية القانية، ص 56).

نقرأ في الخطة الخمسية الثانية نقداً للخطة الخمسية الأولى «إنه أصل الداء في ميزان المدفوعات، العجز المستمر والمتزايد في الميزان السلعي والخدمي» (ص 30)، ووعداً بأن الخطة الثانية سوف تأخذ في الاعتبار هذا الداء، ولكن انخفاض المصروفات على التنمية في العام الثاني من الخطة الخمسية الثانية يدل على أن نفس الأسباب التي رافقت الخطة الأولى لا تزال قائمة، ومن هنا لا يطمح واضعو الخطة الثانية إلا إلى تخفيض العجز عبر سنوات الخطة من نحو (8443) مليوناً في 1982 إلى (7923) مليوناً في 1986 (الخطة الخمسية الثانية، ص 91)، ومن المتوقع أن يصبح العجز المتراكم خلال سنواتها أكثر من (15.457) مليوناً كما يتوقع واضعو الخطة.

إن الخطة الثانية فشلت مثل الخطة الأولى، ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً أن يُسمِّي محمد سعيد العطار ذلك تراجعاً، كما جاء في حديثه إلى صحيفة الثورة اليومية في 1985/1/28.

إن التركيب الاقتصادي للواردات اليمنية هو سبب العجز المزمن للميزان التجاري، وليس الارتفاع غير العادي للأسعار العالمية، فنصيب سلع الاستهلاك النهائي يأتي في المقدمة دائماً، وتليه سلع الاستهلاك الوسيط بينما تأتي سلع التكوين الرأسمالي بعد ذلك.

البيان / السنة	76/75	77/ 76	88/ 78	1980
سلع الاستهلاك النهائي	71%	55%	54%	46.5%
سلع الاستهلاك الوسيط	22%	34%	34%	31.1%
سلع التكوين الرأسمالي	7%	11%	12%	22.4%

المصدر: المقطري، ص 25.

ولا يجب أن تضللنا حتى النسب المتواضعة لسلع التكوين الرأسمالي في الجدول، فهي لا ترسي قواعد إنتاج محلي

بقدر ما هي ضرب من ضروب الاستهلاك، سواء كان ذلك بتصنيع الاستيراد، أو بالاعتماد في المواد الخام والآلات على الخارج، فمصانع التعليب والتجميع لا علاقة لها بالواقع الذي من حولها، وهي تُرمى بعد استهلاكها، مثل علب البلاستيك الفارغة، ويُلاحظ أن نسبة سلع الاستهلاك النهائي والوسيط لا تزال عالية في سنوات الخطة الأولى، كان المعدل المخطط له في الخطة الأولى للنمو 14.5%، ولم يتحقق النمو في المواد والاستخدامات إلاّ بمعدل سنوي حقيقي أدنى من ذلك بلغ 9.8%.

يصف أحد الاقتصاديين الغرب الحديث عن معدلات النمو، بأنه تمرينات عقلية شائعة، وهو محق في ذلك، فالاعتراض على مثل هذه التمرينات ليس مقصوراً على فساد منطقها، بل وبالدرجة الأولى موجه نحو عدم واقعيتها، فهي تنطلق من افتراض مؤداه أن نمط توزيع الدخل لا يتأثر بنمط التنمية، وكل الوقائع في الخطط منذ عام 1973 تؤكد أنها لم توجه إلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ذوي الدخل المحدود والفقراء ومن هم أكثر فقراً. فالعلاقة القائمة بين سياسة الباب المفتوح وتوزيع الدخل الوطني لا تسمح بذلك. إن تركيز التخطيط منذ عام 1973 على مشروعات البنية السفلية وسيلة من وسائل توزيع الدخل، فهي تفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص للإثراء السريع على حساب المال العام، وتوزيع الضريبة كما أشرنا، وسيلة أخرى. إن الاقتصاد التابع كنمط إنتاج يؤثر في توزيع الدخل، ويكون صحيحاً أن يقال بأن قرار انشاء طريق جديد في العاصمة أو مدينة كبيرة يتضمن قراراً بالتوزيع، وقد أشارت الخطة الثانية على استحياء في سطرين إلى «زيادة نصيب الاقاليم خارج المدن من الاستثمارات المدرجة بالخطة» (ص 44)، وفي نفس الوقت تحث على النظر في «إعطاء حوافز مختلفة للمشروعات الخاصة التي يتم إنشاؤها خارج المدن الثلاث الرئيسة: صنعاء – تعز – الحديدة» (نفس

الصفحة)، إن قرار إنشاء الطرق الواسعة والمضاءة يستبعد من استخدامها كل سكان القرى الذين لا تطأ أقدامهم أرض هذه المدن، ودليل على أن سلم الأولويات متحيز اجتماعياً.

إن التحيز الحضري يصدر عن قرار سياسي، فالمدن بل بعض الأحياء بها هي التي تنال الحظ الأوفر من الخدمات، إذا كان سكان المدن لا يشكلون إلا حوالي 11% من مجموع السكان، فإن هذه الخدمات موجهة إلى الفئات العليا من سكانها، وأحياء هذه الفئة اتضحت لها معالم جغرافية، وجمالية منذ سنوات في المدن الرئيسة، وانتقال الشيوخ من قراهم إلى المدينة ظاهرة انتشرت في السنوات الأخيرة، ويشير ذلك إلى تغير في دخلهم ومركزهم السياسي وقوة العلاقات التي تربطهم بالمدينة والتجار.

إن الحديث عن «عدالة أكبر في توزيع التنمية الإقليمية» (الخطة الخمسية الثانية، ص 43)، يظل شعاراً في مجال المعلن، ولذا يظل تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في نطاق المدن الثلاث.

يدرك واضعو الخطة مخاطر عدم عدالة توزيع التنمية إقليمياً، فالتركيز على المدن الثلاث، الذي يمكن ملاحظته استثثار صنعاء بالقسم الأكبر منه [20] يزيد «فجوة الدخل ومستوى المعيشة أكثر وأكثر بينها وبين الأقاليم الأخرى، وعلى الأخص إذا أخذنا في الحسبان أن عودة المغتربين المتزايدة إلى الوطن تتركز في المناطق الحضرية» (ص 112).

ورغم ذلك فإن الخطة الخمسية الثانية لا تفرد باباً أو ركناً صغيراً للتنمية الإقليمية بحجة أنه لم يتم إلى الآن تقسيم اليمن إلى «أقاليم تنموية»، ومن هنا اعتماد الخطة في هذا المجال على الافتراضات والتقديرات العامة، ولا نجد تحت عنوان

20 أبدى أستاذ جغرافيا عربي دهشته من استدبار كل المشروعات البحر وتوجيهها نحو الجبال.

التنميـــة الإقليميـــة إلاّ صفحة ونصـــف صفحة فـــي الخطة كلها.

لا يتوقـــع أحد أن تـــدرس الخطة وجوه غياب العدالـــة في التوزيع الإقليمـــي للتخطيـــط، فهو يشـــمل إلـــى جانب الدخل ومســـتوى المعيشـــة الخدمات الأساســـية مـــن التعليم، إلـــى المواصلات إلى الخدمـــات الصحيـــة، وكل تخطيط لزرع الرأســـمالية لا يمكن أن يتجنـــب هذه المشـــاكل، وخطورتها تكمن في أنهـــا تغذي نزعات المجتمـــع التقليدي، التي علـــى الدولة الحديثة تذويبهـــا، بينما تقوم الدولـــة لأنهـــا غير حديثـــة على تعميقهـــا فتقـــاوم روح الاندماج الوطنـــي والتكامل الاجتماعي والاقتصـــادي والثقافي للمجتمع في الوقت الـــذي تتحدث فيه عن وحدته المثلى على مســـتوى المعلن.

إن الدولـــة بذلك تعمق هذ الصفة التي تســـود فـــي كل المجتمعات التـــي لا توجـــد فيها مؤسســـات تمثل الـــرأي العـــام، ولا تعرف التعدد فـــي المجـــال السياســـي ولا الحـــوار الفكـــري والثقافي. إن المعجـــزة التي يريد التخطيط في ظل سياســـة البـــاب المفتوح إنمـــا هي إعـــادة انتاج هذا المجتمـــع، ورغم كل النجـــاح المؤقت الـــذي تضيفه ظـــروف محليـــة وعربيـــة وعالمية عابـــرة، فإن هذه مهمة مســـتحيلة تاريخياً ولأســـباب محلية وعربيـــة ودولية.

الترشيد وسياسة الباب المفتوح:

بعـــد أزمة نـــدرة العملات الصعبـــة، ونفاذ الاحتياطـــي منها، بدأ المســـؤولون ومعهـــم الإعلام، يتحدثون عن ترشـــيد الاســـتيراد، ويقـــال إن ارتفاع الأســـعار ظاهـــرة عالمية، رحم الله الســـادات، وقـــال بعضهم مـــاذا عند اليمـــن لتجنب ارتفاع الأســـعار؟، يجب علـــى الشـــعب أن يشـــكر الحكومـــة لأنه ليس أســـوأ حـــالاً من بلـــدان عربيـــة وغير عربيـــة كثيرة، ولا يـــزال الاتجاه الســـائد فـــي الإعلام وخطـــب الجمعة يعزو ارتفاع الأســـعار إلى جشـــع التجار، وأمـــا أولئك الذيـــن يتربصون بالحياة والنـــاس في اليمن

والذين يسمون أنفسهم بالجماعات الإسلامية، فإنهم مستمرون في الحديث المعاد عن الحلول الإسلامية الجاهزة: كالزكاة والصدقات، وهم كعادتهم لا يدرسون أية مسألة محددة، ويكتفون بالكلام العام وسرد الآيات والأحاديث التي يعرفها الجميع، وحلولهم خطبة واحدة تتكرر منذ عشرات السنين.

عندها بدأت الحكومة تفكر في مواجهة الغلاء والدراسات السرية تسمى بأسمائها، فتحاول توصيف ما تسميه بالأزمة، وطرق مواجهتها، بينما ينكر المسؤولون علناً وجود أية أزمة، فليس الغلاء وندرة العملات الأجنبية والتضخم إلا سحابة صيف. ترجع جذور الأزمة الراهنة إلى بداية سياسة الباب المفتوح، التي لازمتها سياسة الانفاق المتزايد، فاضطرت معه إلى الاستدانة بصورة متزايدة من البنك المركزي، وتمثل هذا الإنفاق المنفلت من عقاله في الانفاقين المبوب وغير المبوب، حتى بلغ معدل استدانة الحكومة من البنك المركزي أربعة مليارات سنوياً، وأثر ذلك بصورة مباشرة في رفع الأسعار، في الوقت نفسه استمرت في سياستها الضريبية، التي تجعل دخل الدولة من الضرائب متدنياً، تمول الحكومة نفقاتها بالعجز، وتغطيه بإصدار عملة، وخلق كل هذا ما يصوره الاقتصاد السياسي بأنه نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة، واتضحت هذه الصورة فور نفاد المخزون من السلع عند التجار.

عندما ادعت الحكومة أنها أفاقت، وبدأت مواجهة الأزمة لم يستطع «ترشيدها» الذي جاء متأخراً، هذا إذا كان قد جاء على الإطلاق، أن يعالج ارتفاع الأسعار المستمر بنسب مخيفة، فهذا الترشيد لا يزال يوافقه الانفاق الحكومي، ومن سوء طالعه تزامنه مع النضوب النهائي لمعين البلاد السعيدة من العملات الصعبة، فلم يعد ما عند الحكومة يكفي حتى لاستيراد السلع التموينية الضرورية والأدوية

في عام 1985، وفاقم حدة الموقف ارتباط اقتصاد البلاد بدول النفط كسوق للعمالة ومصدر المعونات والهبات.

لم تجد كل النصائح ولا اجتماعات رئيس الدولة والتجار في الحد من الارتفاع الجنوني للأسعار، وأماط للتجار اللثام عن وجه شيلوك الحقيقي، وساءهم أن يقال عنهم أنهم السبب في ارتفاع الأسعار، ولم يفهموا اضطرار الحكومة إلى الكلام على الترشيد، وهي التي أعفتهم ولا تزال تعفيهم من أعباء التطور وعوَّدتهم على الرعاية والتدليل، وفي غمرة هذا الاستياء لم يفكر التجار في الفرق بينهم وبين الحكومة، فالحكومة مسؤولة وتخشى أن تكون الأزمة الاقتصادية مدخلاً سهلاً للإطاحة بالوضع القائم. كما أن الحكومة، ولا سيما بعض البيروقراطيين والتكنوقراطيين، الذين رافقوا سياسة الباب المفتوح منذ البداية يفكرون في مصلحة الطبقة الرأسمالية الوسيطة على المدى البعيد، بينما يتهافت التجار على المصالح العاجلة، ولم تستطع الحكومة أن تمارس قسوة الأب الراعي معهم، ولم تتجاوز تنظيماتها مجال التقييد المؤقت لاستيراد بعض السلع، الفواكه والأدوية، وتقييد إجراءات الاستيراد.

إن تداخل المصالح بين حملة الأسهم والمشائخ والتجار والضباط يحول دون أي ترشيد حقيقي، حتى دون الخروج من نطاق العلاقات الرأسمالية القائمة، فاستياء التجار لا مبرر له.

إن الذي تضرر حقاً هو التاجر الصغير، فانتشرت ظاهرة إفلاس أصحاب الدكاكين الصغار، وكان نصيب الحديدة ثم تعز من هذه الظاهرة أكثر من غيرهما من المدن، ووجه الكساد في الحديدة سافر، فتجارة التهريب في المناطق الشمالية تخنقها كل يوم، ويفقد ميناء البلاد الأول دوره لصالح المشائخ وحلفائهم من تجار التهريب.

أمـــا التجار الكبـــار فقد اســـتمروا في رفـــع الأســـعار متذرعين بأســـباب عامـــة تخـــص البـــلاد، وأخرى خاصـــة بهم، فتشـــير مذكراتهـــم إلـــى المســـؤولين إلـــى أنهم يـــرون بـــأن تعويض ما اســـتنزف من مخـــزون العملة الصعبـــة يتطلب زيادة الأســـعار، كمـــا أن انخفـــاض ســـعر الريـــال بالنســـبة للـــدولار وغيره من العمـــلات الصعبة يســـتلزم رفع الأســـعار، ومـــا لا تتحدث عنه مذكـــرات اتحـــاد الغـــرف التجاريـــة أن تكاليـــف الاســـتيراد لا ترتبـــط بزيـــادة الضرائـــب ولا برســـوم الحصـــول على رخص الاســـتيراد، بل بالرشـــوة التي يقدمونهـــا على كل المســـتويات، فالرشـــوة مجـــال التعامـــل الحقيقي بينهـــم وبين الحكومـــة، إنها بوتقـــة الولاء الوطني التـــي تصهرهم، وفيها تتجلـــى وحدتهم. إن علاقاتهـــم بالدولة تجري خـــارج ميزانية الدولـــة، فالمعاملات لا تتـــم في مكاتب، بـــل في منازل المســـؤولين، وفـــي مقايل القات، وهذا مـــن أبرز ســـمات «الدولة الرخـــوة» في طبعتهـــا اليمنية.

انهيـــار ســـعر صـــرف الريال فـــي الأســـواق منذ عـــام 1983 حـــرم التجارة من ســـهولة الاســـتيراد، ومـــن الأربـــاح الكبيرة والضخمـــة التـــي ضمنها تثبيت ســـعر الريال لســـنوات في حدود (4.5) مـــن الريـــالات للـــدولار الواحد، وعندما شـــكت الحكومة عجزها عـــن تمويل اســـتيرادهم، وطلبـــت منهم إقـــراض البنك المركـــزي مـــن مخزونهـــم مـــن العمـــلات الصعبـــة رفضوا، وعرف النـــاس جميعاً عـــن إقراض تاجـــر العملة شـــولق البنك المركـــزي في صيف عـــام 1986، بعـــد تمنع طويـــل، وهؤلاء التجـــار لـــم يتذكروا أن هـــذا المخزون يعود إلى شـــهر العســـل الطويـــل الـــذي ضمنـــه لهم تثبيت ســـعر صـــرف الريـــال الذي ســـنده اســـتمرار تدفق تحويـــلات المهاجرين حتى عـــام 1980.

ورافـــق تقلص المورد الأساســـي مـــن العملات الصعبـــة، ولنقل الدولار، ارتفاع معدل الســـيولة النقدية بما نســـبته 82% ســـنوياً

خلال السنوات 1982 – 1985، في حين لم تكن تزيد عمّا نسبته 6 – 8% في السنوات السابقة (تقرير البنك المركزي، ص 3). وإن كان متوسط الاستيراد السلعي منذ بداية انخفاض تحويلات المهاجرين في عام 1980 يبلغ أكثر من ثمانية مليارات سنوياً، أي ما يعادل كل تحويلات المهاجرين تقريباً في أوج ارتفاعها، فإن استمرار سياسة الاستيراد نفسها في وقت بلغ فيه الفرق بين سعر صرف الريال في تلك السنوات وسعره الآن أكثر ضعفين، يعني أن الحكومة لا تزال تمارس سياسة مستهترة، ليس فيها ذرة من روح المسؤولية حيال كل ما يخص الفئات ذات الدخل المتدني من المواطنين. أما الفقراء فإنها لا تعرف عنهم شيئاً، وإلا ما سمحت أن يكون المعدل السنوي للاستيراد السلعي في حدود سبعة مليارات من الريالات في عامي 1985 و1986.

لجأ التجار من جديد إلى التهريب بسبب عجز الحكومة المتزايد، وقد أصبح التهريب مؤسسة «وطنية» راسخة يحميها المشائخ والضباط في المناطق الشمالية، ويمارسون به أخوة علمية كل يوم مع مجتمعات السعودية والخليج، التي تهرب منها كل أنواع السلع، ويرد لهم اليمن الجميل بتهريب قرن الخرتيت والويسكي وحبوب الهلوسة والقات، وتقدر هذه التجارة بمئات الملايين، يصل قرن الخرتيت إلى الخليج ولا سيما دبي، عن طريق اليمن الشمالي الذي يهربه تجار هذه السلعة الغالية من دول شرق أفريقيا، ويباع جزء منها في أسواق اليمن نفسه، ويعتبر مقبض الجنبية الذي يصنع منه من أسباب غلائها، وهكذا يتخذ الرباط الاقتصادي بين الأشقاء شكل العلاقة الآثمة أخلاقياً وسياسياً واقتصادياً، وليس هناك ما هو أدل على التبعية الشاملة للاستعمار الغربي وسوقه من هذا الواقع المزري لعرب الجزيرة الأقحاح، الذين أفسدوا النفط، ورهنوا مستقبل وحاضر بلدانهم.

إن ما يقترحه التكنوقراطيون اليمنيون، وبالدرجة الأولى في الجهاز المركزي للتخطيط الذي يرأسه العطار من الإجراءات اللازمة «لتخفيف حدة الأزمة»، كما ورد في تقرير سري لا يرقى إلى مستوى المواجهة الجذرية للمشاكل، حتى بمنطق الرأسمالية التابعة، فهؤلاء الناصحون الذين يعتمدون على استشارات خبراء عرب، يعرفون أكثر من غيرهم، أنهم فنيون منفذون، وأن رأيهم لا يُلتفت إليه إلاّ في حدود ضيقة وعند الضرورة القاتلة، التي تفاجئ حكام البلاد والعباد الحقيقيين عندما يتأكدون من نقص تحويلاتهم إلى الخارج. أما العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار الفاحش فإنه في الدرجة الثانية من الأهمية، ومن الإنصاف لهؤلاء التكنوقراط المحليين والإخوة العرب المستشارين أن نسجل هنا أنهم قدموا مقترحات عن مزيج من تلبية مطالب السياسة الراهنة، والتمهيد لاقتصاد إنتاجي في شروط اقتصاد تابع عاجز عن الشروع في أية تنمية مستقلة، وبذلك يسهمون في نشر وهم التنمية المستقلة.

فهم يعرفون أن مقترحات الحد الأدنى لا تلقي أذناً صاغية ناهيك عن اقتصاد انتاجي وتنمية مستقلة، هذا الانفصال بين السلطة وأجهزتها التنفيذية من أسباب تعثر أبسط مقترحات الإصلاح، اضطراب الأعمال اليومية في هذه الأجهزة، أن التكنوقراط القائمين الذين يوكل إليهم ترشيد الاقتصاد في ظل الرأسمالية، لا يستطيعون القيام بهذه المهمة، فتركيب نظام الحكم لا يسمح بذلك، فهم في نظر أصحاب القرار ليسوا شركاء في السلطة، بل خبراء لا بد من الاستفادة منهم، والمواطنون يعرفون هذه الحقيقة، ومن هنا تمايز نظرتهم إلى أجهزة السلطة في مستوياتها المختلفة.

تنقسم «الإجراءات اللازمة لتخفيف الأزمة» المقترحة من قبل الجهاز المركزي للتخطيط، إلى إجراءات نقدية واقتصادية

وسياسية وإدارية، ومن الواضح أنها تنطلق من التسليم بالأمر الواقع، وهي لا تهدف إلا إلى تخفيف حدة الأزمة، وليس معالجتها جذرياً، وهذا تواضع محمود، وأسلوب يختلف عن ديماغوجية الخطب الرسمية، ولذا لا تناقش المقترحات سياسة الباب المفتوح (أم الكبائر)، وسنترك اعتراضنا الأساسي جانباً ونناقش المقترحات من حيث إمكان تطبيقها من عدمه في الشروط السياسية والاقتصادية القائمة في اليمن الشمالي:

1- البحث عن وسائل لزيادة موارد اليمن من العملات الصعبة، لا يمكن إلا باللجوء إلى الاتفاقات الثنائية مع أمريكا الشمالية واستراليا، أو الحصول على قرض أو معونة من دولة نفطية. من الواضح أن باب الهبات أكثر من موارب الآن بعد انهيار أسعار النفط، والاتفاقات الثنائية شروطها مجحفة اقتصادياً وشباكها السياسية معروفة، والاقتراح يلهث وراء حل سريع ولا ينظر إلى أبعد من اليوم.

2- رفع أسعار الفائدة المحلية على الادخار بالريال وبالعملات الصعبة لن يؤدي إلى نتائج حاسمة، فالاستقرار السياسي الراسخ يكون نتيجة قيام اقتصاد يمني شمالي قادر على جذب الأموال، ولم يستطع قانون الاستثمار منذ عام 1975 إلى يومنا هذا جذب أية استثمارات حقيقية، أو تحقيق ادخار محلي، لا سيما والحياة المصرفية والقانونية والخدمات لا تزال في مستوى متدنٍ حتى بالقياس إلى بلد كالأردن.

3- اقتراح منع خروج الريال في محله، ولكن يصعب تنفيذه عند صرف رخص الاستيراد، والحل فتح مصارف أو فروع المصارف اليمنية في السعودية والخليج لتكون القنوات الوحيدة لتحويلات المهاجرين.

4- اشتراط تحويل المستثمرين لمستورداتهم كلها، أو الجزء

الأكبر منها من خارج إطار المصادر المعتادة لميزانية الاستيراد بالعملات الصعبة، وهذه المشروعات مستفيدة من قانون الاستثمار، ولا يمكن تنفيذ هذا الاقتراح مع بقاء هذا القانون، فلا بد من إلغائه، وهذا سوف يظهر الحكومة بأنها تتراجع عن سياسة الباب المفتوح، والعياذ بالله، وكان هذا القانون تجسيداً له وتعبيراً قانونياً عنه.

5-«التوقف عن الإصدار النقدي في السنوات القادمة» لمواجهة عجز الميزانية اقتراح غير عملي، إلا إذا أمكن الحد، ثم ايقاف التوسع في الإنفاق وطرح سندات الدين العام قد يكون مفيداً، ولكنه عامل مؤثر عندما يكون المواطن على معرفة بحقيقة التدهور الاقتصادي، وتطلب منه الدولة القيام بإقراضها باعتبار ذلك عملاً وطنياً، كما تفعل الدول في الأزمات أو في زمن الحرب، كما أنه ليس هناك ما يشير إلى ضخامة المدخرات عند المواطنين، فمناخ الاستهلاك السائد يحول دون ذلك، بينما يفضل التجار الكبار الاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج تحسباً للمفاجآت.»

6- «وضع تقدير دقيق وصحيح لمكونات الميزانية العامة للدولة»، لمعرفة احتياجات البلاد من العملات الصعبة، وتنفيذ هذا الاقتراح يعنى بالدرجة الأولى مراجعة نصيب الجيش والأمن والمصروفات غير المبوبة، وإخضاع ميزانية الدولة لرأي ممثلي الشعب ومحاسبة الحكومة، وهذه شروط سياسية لا وجود لها، ولن تتوافر حتى بعد «انتخاب» مجلس الشورى القادم.

7- «زيادة الضرائب المباشرة وضرائب الإنتاج» يتطلب ترشيد رأسمالية طفيلية تابعة، هي جزء من التحالف الحاكم، ولا يستطيع فرضها إلا حكم قوي متحرر من شروط هذا التحالف، وهذه سمات رأسمالية مستقلة، ذات جهاز سياسي وقانوني

وتنفيذي متكامل، لا يمكن قيامها في شروط التبعية الراهنة.

8- «مراقبة البنوك والصيارفة بشدة»، تم تنفيذ الاقتراح بطرق بربرية بوساطة جهاز الأمن «الوطني» في غياب القضاء الإداري والمدني، وكانت فرصة جديدة لتبادل الخدمات بالرشوات، ولم يتضرر إلا الصيارفة الصغار، أما البنوك وكبار الصيارفة المرتبطون بسوق جدة فإنهم يعرفون كيف يديرون أعمالهم.

9- «تشجيع إنتاج الحبوب في مناطق إب وصعدة والجوف بالتعاقد على شراء المحصول بأسعار مجزية»، ألم تكن هذه مهمة البنك الزراعي، الذي صرفت أمواله لتمويل استثمارات زراعية وغير زراعية لكبار الملاك والتجار الكبار، وتكرار تجربته لا معنى لها.

10- «سرعة استخراج النفط والغاز وتصديرهما»، الإلحاح على هذه القضية تضعف موقف الجانب اليمني، وهذه بداية ترسيخ النفط للتبعية الاقتصادية، وسيكون النفط حقنة مسكنة، ويصرف الأذهان عن التفكير الجاد في التنمية، على الرغم من أنه لن يضيف دخلاً كبيراً إلى ميزانية الدولة، بل سيقتصر دوره على سد الثغرة التي تحدثها عودة القوة العاملة من الخارج في السنوات القادمة. وسوف يتراوح دخل الدولة من النفط من 600 إلى 800 دولاراً في العام إذا بقيت الأسعار العالمية على حالها.

11- «إلزام المصانع المحلية باستخدام المواد الأولية المحلية، التي يمكن إنتاجها محلياً وبالذات المواد الزراعية الأولية»، ألا يتطلب هذا إرساء قاعدة صناعية استخراجية وتحويلية وتصنيع زراعي لا تتوافر أبسط شروطه في الواقع الاقتصادي السياسي.

12- «زيادة المشاريع الاستثمارية بغرض رفع الإنتاج المحلي وليس تقليصها»، إن السياسة المتبعة في الخطة الخمسية الثانية

من تقليص هذه الاستثمارات، والرأسمال الوسيط بين السوق المحلي والرأسمالي الخارجي ينشط وفقاً لقانون الاستثمار، ويجد في الإعفاءات وغيرها من التسهيلات التي يمنحها القانون أفضل شروط ازدهاره الخاص، واطراد أرباحه ومطالبته بانتهاج طريق آخر مع استمرار سريان هذا القانون كلام لا معنى له.

13- «إعادة تقييم شامل لسياسة الإعفاءات الجمركية والضريبية فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار والتصنيع، وخاصة المواد الاستهلاكية غير الضرورية مثل مصانع المياه المعدنية»، هذه «الصناعات» هي الدجاجة التي تبيض ذهباً للرأسمالية الوسيطة ولكل المساهمين في الشركات من المشائخ وكبار الضباط، وليس مصادفة أن تأسيسها تم على أيدي سماسرة محليين معجبين «بنمط الإنتاج النفطي»، ومرتبطين به من خلال السمسرة والصداقة.

14- «مراقبة الأسعار وتنظيم التجارة والتسويق والرقابة عليهما»، الجهاز الإداري والقضائي والبوليسي استمرار لروح الإمامة في الجباية والإدارة، ولم يجرِ أي تحديث بغيره في صميمه بما يناسب المهام المقترحة، إن الأسهل شراؤه، وهذا ما يمارسه التجار المحليون والشركات الأجنبية وبيوت الخبرة الدولية.

15- إدارة «المؤسسات التموينية، ومؤسسات الحكومة وفقاً لمبدأ الثواب والعقاب»، لتنفيذ هذا الاقتراح يجب أن تكون الأجهزة خاضعة للحكومة إدارياً ووجود سلطة قضائية مستقلة والحال أنها ليست كذلك، فهي محتكرة في أيدي أفراد يعينهم رئيس الجمهورية، وهم يجيدون الاحتماء بجهاز الدولة الذي يوجهونه، والقضاء غير مستقل، والقضاء الإداري لا وجود له.

16- «التركيز على المشاريع الإنتاجية، وإنقاص مشروعات ما يسمى باللبنات الأساسية، ما عدا الصحة والتعليم، والتي تعتبر من

وجهة نظرنا مشاريع إنتاجية».
إن تخصص الخطط في البنية السفلية كان ولا يزال خدمة للرأسمال المحلي الوسيط والرأسمالية الأجنبية، فهي تيسر تغلغل السلع المستوردة في الريف، وتعفي الرأسمالية المحلية من أعباء التنمية. إن الحديث عن مشاريع إنتاجية غير بعيد من كلام خليفة السادات عن الانفتاح الإنتاجي، إذ يقصد بإضافة كلمة الإنتاج إلى الانفتاح ستر عورة الانفتاح.

إن كلمة الإنتاج تقوم هنا بدور ورقة التوت المشهورة، والمشترك بين اقتصاد مصر واقتصاد اليمن الشمالي أنهما تابعان، وإن كانت التبعية حطمت هناك محاولة للاستقلال ومنعت هنا توافر شروط استقلال اقتصادي في واقع أكثر تخلفاً وبدائية.

17- مشكلة النقل ثانوية، وإن كانت تشكل بالفعل عائقاً أمام تخفيض الأسعار، ولم تستطع رئاسة الوزراء تنفيذ أوامرها، لأن أصحاب السيارات يضغطون عن طريق «لوبي القبيلة» والتجار.

18- «عدم السماح بدخول وتسويق بضائع هي أصلاً مصنعة في الخارج وتحمل شعار صنع في (ج.ع.ي)، وهذا الثمن من تصنيع الاستيراد، ولكن سياسة الباب المفتوح تسمح بذلك، وهذه السلع لا تزال تتدفق على الأسواق. وإذا كان الجهاز التنفيذي لا يستطيع حل مشكلة تكاليف النقل وتدفق هذه السلع، فكيف يستطيع مواجهة المشاكل الأساسية للاقتصاد، ذات الطابع السياسي؟.

إن الطابع الغالب على المقترحات هي الأماني والنوايا الطيبة، وعدم أخذ الواقع في الحسبان عند كتابة المقترحات، ولذا تبدو المقترحات ناتجة عن التفكير في واقع آخر، والتوازن الماثل فيها ينبع من غربتها عن الواقع، ومن تماسكها الداخلي كأفكار، وليس راجعاً إلى علاقتها بالواقع، أو إلى

إمـــكان تنفيذها. إن غربتها عـــن الواقع تظهر في عـــدم اهتمامها بالقضايـــا العاملة التي يســـببها الغـــلاء والتضخـــم، والتي تطحن الملاييـــن في الريـــف والمدن، وبعـــد أصحابها عـــن القرار، عن الســـلطة، يجعلهم منـــذ البداية يبتعـــدون عن الممارســـة النظرية المرتبطـــة بالاقتصـــاد السياســـي، ويســـجنهم في قفـــص المهنة ومســـتلزماتها الفنيـــة، التـــي تبدو صالحـــة لكل زمـــان ومكان، وهذه ليســـت من ســـمات الاقتصاد السياســـي بما هـــو علم، وهنا مأســـاة التكنوقراطيين في بلادنـــا العربية والبلـــدان التابعة كلها.

الفصل الرابع
النفط في مأرب وآفاق المستقبل السياسي

إن مقارنة الدكتور جمال حمدان تأثير النفط في حياة العرب بتأثير الإسلام في تاريخهم مقارنة قائمة على الاختلاف، فالنفط يقوم بدور تخريبي في المستويات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. يرافق كل ذلك انحطاط في القيم وتهميش للإنسان العربي عبر شباك التبعية والتنميط والقهر، وشروط استمرار تدفقه هي نفسها شروط تبعية أصحابه، مالكيه الغيورين، بينما كان الأثر الذي أحدثه الإسلام في حياة العرب انقلاباً، خلق نهضة أدخلت العربي في سياق التاريخ العالمي. وهم ملوك النفط على اختلاف أديانهم ومذاهبهم عملوا على إخراج العرب من دائرة التاريخ المعاصر ووأد الثورة العربية بإعادة إنتاج شروط التبعية في حياة كل يوم.

قصة اليمن مع النفط:

قد يكون الثامن من يوليو 1984 من الأيام الهامة في تاريخ اليمن الشمالي الحديث، فقد أعلن رسمياً في ذلك اليوم عن اكتشاف النفط في منطقة مأرب التاريخية المشهورة بسدها، وقدر إنتاج البئر الأولى بسبعة آلاف برميل في اليوم، ثم تضاعفت التقديرات حتى بلغت ربع مليون برميل.

إن أحلاماً كثيرة وكبيرة راودت نفوس اليمنيين فور إعلان هذا النبأ، فقصة اليمنيين في الشمال والجنوب مع النفط طويلة ودامية، اختلطت فيها الحقيقة بالخيال، والوقائع بالأساطير. فمنذ الثلاثينيات والنفط وراء الأحداث والحروب، وليس مصادفة أن الحرب اليمنية السعودية عام 1934 وقعت في الفترة التي شهدت بداية نشاط شركات النفط الأمريكية والبريطانية في شبه الجزيرة العربية، وبوجه خاص في

السعودية والبحرين، كان النزاع على عسير ونجران السبب المباشر للحرب في مرحلة حاول كل من الإمام يحيى والملك عبد العزيز توطيد دولة مركزية بدرجة متفاوتة من التوفيق، ومما له دلالة في هذا الصدد أن شركة نفط كاليفورنيا هي التي سلحت جيش «الإخوان» السعودي بالأسلحة والذخيرة الحديثة، التي لم تكن متاحة لجيش الإمام يحيى، وكانت من العوامل المؤثرة في هزيمة جيشه، ومنذ ذلك الوقت أصبح النفط عاملاً داخلياً أساسياً في اليمن والسعودية.

كان النفط أيضاً وراء أحداث شبوة عام 1938، التي شهدت صداماً بين جنود الإمام يحيى وبين الإنجليز، وشبوة منطقة في حضرموت مرشحة لظهور البترول فيها منذ الثلاثينيات، وقد زارها المستشرق فيلبي عام 1936، ثم زارها بعض المهندسين الأمريكان بحثاً عن النفط.

وقد رجع مؤرخ يمني شمالي (الجرافي) إلى الهمداني، وهو مؤرخ وجغرافي يمني عاش في القرن الرابع الهجري، ليثبت يمنية شبوة. فالهمداني يؤكد أن أحد جبلي الملح بها والآخر لمأرب، ولم يفطن الجرافي إلى أن المشكلة ليست إثبات يمنية المنطقة، بل القدرة على تحدي الاستعمار البريطاني في اليمن الجنوبي.

ظل النفط ليلة القدر التي ترفض المرور بديار اليمنيين، ففي اليمن الجنوبي نقبت عنه «بان أمريكان»، ولكنها غادرت منطقة ثمود فجأة في الفترة التي شهدت أولى أعمال المقاومة ضد الإنجليز، ولم تقلح كل الأغاني التي قيلت في النفط في استحضاره، كانت عوامل الجغرافيا السياسية أقوى من أحلام اليمنيين، استمر الأمل قوياً في اكتشاف النفط، واليمنيون على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية على علاقة سحرية بنافورة النفط السوداء.

وآخر حـــروب النفـــط الكبيرة كانت حـــرب التدخل التي شـــنتها الســـعودية والملكيون ضد النظام الجمهوري الذي أقيم في 1962، وذلك بمؤازرة نشـــيطة من المرتزقة الأمريـــكان والبريطانيين في جنـــوب اليمن المحتل آنذاك، واســـتمرت الحرب ثماني ســـنوات، واستشـــهد فيهـــا عشـــرات الآلاف مـــن اليمنييـــن والمصريين.

لم تـــزد هذه الحرب القاســـية اليمنيين إلا تمســـكاً بالحلـــم، فالنفط فـــي نظرهم عصـــا ســـحرية تعفيهم من مشـــقة العمـــل والبناء، وقليلـــون هم الذيـــن يدركون عواقب ومشـــاكل الثـــروة النفطية، ألـــم ينقـــل النفط «إخـــوة» لهم مـــن عالم النســـيان إلـــى العصر الحديـــث، ولو مـــن باب الاســـتهلاك الســـفيه، فرغم كل شـــيء زج بهـــم في القرن العشـــرين، فلمـــاذا لا تكرر الطبيعـــة التجربة فـــي اليمـــن؟، لا ســـيما وأن المعلومـــات التي تظهر بيـــن الحين والآخـــر تقول إن حقـــول النفط تمتد من الشـــمال إلـــى الجنوب، وأن شـــبه جزيرة العـــرب بجروفهـــا القارية بحيرة نفـــط هائلة.

هناك رأي ســـائد في اليمن الشـــمالي يعزو تأخير اكتشـــاف النفط إلى القوى الخارجية: السعودية وشـــركات النفط الامريكية، وتؤيد شـــواهد كثيرة صحة هذا الرأي، فإعلان اكتشـــافه يؤقت سياســـياً واقتصاديـــاً، كمـــا حدث فـــي أمريـــكا اللاتينية ونيجيريـــا وليبيا.

كان حـــكام اليمن المتوكلية يتميزون مـــن الغيظ من ثروة جيرانهم، ولـــم يكن الدبلوماســـيون فـــي القاهـــرة يخفون ذلك قبل ســـبتمبر 1962، كيـــف يوجـــد النفط فـــي بلد قليل الســـكان، بينمـــا اليمن بكثافة ســـكانه وأراضيـــه الخصبة وحب شـــعبه للعمـــل محروم منـــه، كانوا عاجزين عـــن فهم حكمة الله في هذه القســـمة العجيبة.

ورثت المؤسســـة الحاكمـــة في اليمن الشـــمالي فيمـــا ورثت من حكام المتوكليـــة هذا الحلم، ولكن في ســـياق تاريخي جديد، «أهل الحـــل والعقد» يســـتمدون قوتهم من المؤسســـة القبلية الســـائدة،

وهم يشكلون يمن النفط على قدهم وصورتهم، وقد شرعوا منذ مطلع السبعينيات في تقليد أسلوب الحياة في دول النفط.

ليس تأثير مال النفط في الحياة السياسية والاجتماعية موضع خلاف بين اليمنيين، بل نوع هذا التأثير هو الذي يدور عليه الاختلاف ويستأثر باهتمامهم.

إن إعلان اكتشاف النفط لأول مرة في اليمن الشمالي حدث هام في حد ذاته، وتوقيت الإعلان بعد الحرب القصيرة التي وقعت بين اليمن الشمالي والسعودية في ديسمبر 1983 يعني أن (أرامكو) لا تعارض هذا الإعلان، وكانت الحرب قد وقعت في مناطق قريبة من حقول النفط المكتشفة، وربما يكون هناك بعض التغرير في التكتيك، لا في الاستراتيجية المتبعة مع اليمن الشمالي، فبدلاً من الهيمنة عليه من خلال أموال النفط السعودي، التي تسهم في صنع المآزق المادية ثم تبادر لمساعدة اليمن على الخروج منها بالهبات والقروض، يمكن أن يكون استثمار النفط المكتشف وسيلة هذه السيطرة الرئيسة، وعندها سيضاف قناع جديد إلى الأقنعة التي تحاول إخفاء التبعية المزدوجة لأمريكا ولحكام السعودية. فاكتشاف النفط يعني رضا أمريكا والسعودية عن الوضع الراهن، وإن شابت هذا الرضا خلافات ثانوية تتعلق بآليات السيطرة ولا تمس جوهرها.

وتجديد هذه الآليات هو الذي يجري البحث عنه، لضمان استمرار الوضع الحالي في الجزيرة، مع إضافة بعد خاص يتعلق بدور اليمن الشمالي في التصدي لليمن الجنوبي، وليس مصادفة أن النفط اكتشف في اليمن الشمالي بعد إعلان اكتشافه في اليمن الجنوبي قبل عام ونصف من قبل شركة إيطالية، ويشاع أن الملك فهد وأحد مستشاريه يملكان حوالي 30% من أسهم شركة هنت صاحبة الامتياز في اليمن الشمالي، وإن

صـــح هذا فإن الخـــلاف بين (يمن هنت) وحكام الســـعودية خلاف ثانوي أيضاً، فمـــن بين أهداف حكام الســـعودية يمكن إفراد هدف بعينـــه باعتباره جزءاً من اســـتراتيجية نشـــأة الدولـــة الوهابية، وهو التوســـع برســـم خريطة حدود متحركة كلما سنحت الفرصة، واســـتثمار البتـــرول في اليمن الشـــمالي يراد لـــه أن يكون مدخلاً مناســـباً لرســـم خريطة الحدود الجديدة، وهي الأمـــر الواقع، الذي تريد الريـــاض فرضه. وكان مطلب تحديد الحـــدود وراء الحرب بيـــن الدولتين فـــي ديســـمبر 1983، وقد ذهب أكثر من سياســـي يمنـــي ضحيـــة هذه الخريطـــة منـــذ المصالحة مـــع الملكيين عام 1970، وهي بداية الردة والشـــروع في تفريـــغ النظام الجمهوري من محتـــواه والعودة إلى مصـــادر التخلف في المجتمـــع اليمني.

زار صنعـــاء فـــي نوفمبـــر 1984 وفـــد كبيـــر، دون أن يعلـــن عـــن وصولـــه أو مغادرتـــه، وقـــد جـــرت مفاوضات ســـرية، وبينمـــا كان الوفـــد الســـعودي يضـــم «المختصيـــن بشـــؤون اليمـــن» فـــإن الوفـــد اليمني لـــم يضـــم أحداً مـــن الذيـــن كانوا مســـؤولين إداريين أو عســـكريين فـــي حرب ديســـمبر 1983، فقـــد تـــم إعفاؤهم مـــن مناصبهـــم بناء علـــى رغبة الســـعودية.

إن الرؤســـاء اليمنييـــن منـــذ المصالحـــة لـــم يســـتطيعوا إقنـــاع المواطنيـــن بخريطـــة الحـــدود المتحركة، بيد أن النفـــط يمكن أن يكـــون «حصـــان طـــروادة» الجديد، فـــإذا ما خيـــرت الحكومة مواطنيهـــا الرعايا بيـــن خيرات النفـــط القادمة وبين التشـــدد في مســـألة الحـــدود، فإن حظهـــا في إقناعهـــم يبدو كبيراً، وســـوف تبعث قيـــم الإخـــوة العربية والإســـلامية، فالجماعات السياســـية الدينيـــة التي تمولها الســـعودية قـــد أعلنت في حرب ديســـمبر أن الحدود من ميراث الجاهلية، فلا حدود في دار الإســـلام، وتناســـى هـــؤلاء أن دول النفط هـــي الجاهلية الجديدة في أبشـــع صورها، وأن الحديـــث عن الأخوَّة الإســـلامية في ظل التبعية للاســـتعمار

والقهر تشـــويه للمعاني الســـامية التـــي ترمز إليها هـــذه الأخوَّة.

النفط مقامات:

ســـتحدد كمية النفـــط في حقـــول مـــأرب والجوف مـــكان اليمن الشـــمالي في عالم النفـــط، والبيانات المتاحة حتـــى الآن تدل على أنه لـــن يكون نجمـــاً كبيراً فيـــه، بل كوكبـــاً متواضعاً، وســـوق النفـــط الدولية يعاني من وفـــرة المعروض، والمرجـــح أن يكون اليمن مـــن الدول التـــي لا تحقق فائضـــاً كبيراً من أمـــوال النفط مثل ســـورية، ورغـــم قلة الأحاديث الرســـمية عن النفـــط، إلا أن التصريحات التـــي يدلي بها المســـؤولون إلى الصحافـــة الغربية مفرطة فـــي التفـــاؤل، وتتابـــع الصحافـــة الغربيـــة والأمريكية خاصـــة موضوع النفط فـــي اليمـــن الجنوبي والشـــمالي باهتمام شـــديد، فقد نشـــرت نيوزويك وحدها ثلاثة مواضيع خلال شـــهر واحـــد، في نهاية العـــام المنصرم، وطغت أنبـــاء النفط على الغاز الطبيعـــي الـــذي أعلن فـــي البداية عن وجـــوده بكميـــات كبيرة.

ومهمـــا كان حـــظ اليمن من النفـــط والغاز فإن هذا المـــال الجديد ســـيؤثر في حياتـــه الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياســـية، وفي مقدمـــة هذه المســـائل تأتـــي العلاقة باليمـــن الجنوبـــي، وقضية الوحـــدة اليمنيـــة القديمـــة الجديـــدة التـــي تواضعـــت فأصبحت طموحـــاً نحـــو التعايـــش الســـلمي، وكثرة لجـــان الوحـــدة التي تبـــدأ أعمالهـــا مـــن جديـــد كل مـــرة ليـــس إلا إرجاء مدروســـاً للقضية، وســـوف يقـــرب النفط اليمن الشـــمالي من نـــادي النفط العربـــي، وبذلـــك ســـيضاف ســـد جديـــد أمـــام قضيـــة الوحدة، والتـــي كانـــت قبـــل ذلـــك علـــى درجـــة مركبـــة مـــن التعقيد.

هل سيكون اليمن الشمالي استثناءً:

تختلـــف البنيـــة الاجتماعية الاقتصاديـــة لليمن الشـــمالي عن تلك التي كانت ســـائدة في بدايـــة مرحلة النفط في الجزيـــرة والخليج،

مـن حيث كونهـا قد عرفـت تحديثاً سـطحياً جداً منـذ 1962، ولـم يؤثر هـذا التحديـث المتواضع فـي البنية القديمـة، بل أن بعض جوانـب البنية القديمة قـد ازدادت قوة مفرغـة بذلك، هذا التحديـث من كل محتـواه، حتى أصبح النظـام الجمهوري وحده المكسـب الأوحد فـي نظـر الكثير مـن اليمنييـن، ورغم ذلك فهنـاك من يرى أن ثروة النفط سـوف تكون قوة ترشـيد إيجابية وأن مـا حدث فـي دول النفـط لن يتكرر فـي اليمن الشـمالي.

إن النفـط الـذي بـدأت مرحلة اسـتثماره بالشـروع فـي بناء البنيـة السـفلية لمنشـآته، قـد باغت اليمـن الشـمالي، وهو في بيـات سياسـي، كان حصيلة تدهـور المقاومة المسـلحة للجبهة الوطنيـة في ربيع 1982، فقد حسـم الصراع لصالح المؤسسـة الحاكمـة، التـي تشـبه من عـدة وجـوه المؤسسـة الحاكمة في دول النفـط، ويمكـن توصيفهـا بأنها مؤسسـة قبلية عسـكرية متحالفـة مـع الرأسـمالية الوسـيطة، تضـم ممثلـي القبيلة من المشـائخ وكبار المـلاك والضباط الكبـار، والفئات المتوسـطة الدينيـة المرتبطـة بهـم وممثلـي الرأسـمالية الوسـيطة. [21]

يؤثـر الجيـش فـي الحيـاة السياسـية منـذ 1967 بعـد رحيل القـوات المصريـة وهو شـديد الالتحـام بالقبيلة، فقـد خرجت منـه القيادات التـي كانت معادية للمؤسسـة القبلية علـى التوالي في انقـلاب نوفمبر 1967 ثـم أحداث مارس 1968 فأغسـطس 1968، ومعظمهم مـن الضباط الصغار المعروفيـن بانتماءاتهم الحزبيـة واغلبهـم مـن المناطـق الجنوبية فـي (ج.ع.ي) ومنذ ذلـك الوقت أصبـح الجيش مكوناً مـن أبناء المناطق الشـمالية، وكذلـك الأمـن الوطني والشـرطة، ومنذ انقلاب 1974 أمسـك بزمـام الأمـور وعـزز موقعـه وازداد دور قـوى الأمـن في

21 أنظر الفصول السابقة.

الحيـــاة السياســـية، وقـــد تناولنا هذه الأمـــور بالتحليـــل من قبل.

إن المشـــاركة بيـــن هذين الجناحين في الســـلطة ليســـت متكافئة، فاليـــد العليا لا تزال لقـــوى القبيلة، ولكن الرأســـمالية الوســـيطة راضيـــة رغـــم تململهـــا أحيانـــاً مـــن العوائـــق والأعبـــاء التي يضعهـــا الجناح الآخـــر في طريقها، وهي كرأســـمالية وســـيطة وطفيليـــة تســـتفيد من الدولـــة وتعتمـــد عليها أكثر مـــن اعتمادها علـــى قوتهـــا الذاتيـــة، فقد نشـــأت مشـــوهة في ظل الاســـتعمار البريطاني في الجنوب أو في ســـياق سياســـة الانفتاح الاقتصادي منذ مطلـــع الســـبعينيات، وتلجأ إلـــى القبيلة خـــزان التخلف كلما أحســـت بالخطر، ومن هنـــا اهتمامها المحدود بالنظـــام والقانون، وسياســـة الانفتاح هي الأســـاس الاقتصادي لتحالـــف الجناحين، وهو كذلك أســـاس التقاء مصلحتهـــا بنظام الحكم في الســـعودية، فالجنـــاح الأول لا يســـتطيع تلبيـــة مطالبـــه النهمـــة وحاجته إلى المـــال لشـــراء الولاء فـــي إطـــار الميزانيـــة المحـــدودة للدولة.

ومـــن هنا اعتمـــاده علـــى الدعـــم المالي الســـعودي المســـتثمر علـــى مســـتوى القبيلة والحكومة، ولا ســـيما أجهـــزة القمع، وكل خطـــوات التحديـــث كالمحاكم المدنيـــة والتنظيـــم الإداري الجديد التـــي تتعثر كل يـــوم لا تخرج عـــن نطاق هـــذا التحالف في ظل الهيمنـــة الســـعودية، وموضـــوع تحت نيـــران التهديـــد من قبل الجماعات السياســـية الدينيـــة المرتبطة بالســـعودية، والتي بدأت منـــذ 1984، تعلـــن غضبهـــا على سياســـة الحكم، وهذه وســـيلة معروفة يقصـــد بها ضبط السياســـة الداخليـــة، والخارجية للدولة تمارســـها الســـعودية بين الحين والآخـــر كلما اختلفـــت وجهات النظـــر مـــع الحكومـــة اليمنيـــة، وعلـــى الأصح مع «مؤسســـة الرئاســـة» التـــي تشـــكل مركـــز التقاء قـــوى القبيلـــة والجيش، وإن بـــدأ الخـــلاف يتســـم بالحـــدة منذ فتـــرة، فلجـــأت الحكومة إلـــى تقليم أظافـــر الجماعـــات الدينيـــة دون أن تواجههـــم بقوة.

وأجهـزة القمع التي تسـتخدم أحدث الأدوات لحماية المؤسسـات البالية تقدم صورة للتناقض الصارخ بين المحتوى والأداة، وتشكل جانباً كبيراً من العبء المالي، وسـبباً أساسـياً فـي العجز الراهن للميزانية، بالإضافة إلى نفقات الأجهزة الخاصة والجيش الشـعبي.

إن توظيـف مال النفط سـيجري ضمن هذه الشـروط السياسـية والاجتماعيـة وهو يترسـم خطى تجربة دول النفـط العربية، فقد وطد مكان الفئات والطبقات السـائدة، والسـابقة على الرأسمالية، وخلـق طبقـة جديـدة لا تتعارض مصالحهـا معها بـل تتكامل، وهـي البرجوازيـة التجارية والماليـة التي أوجدهـا فائض مال النفط، ويسـر تداخل الأفـراد والجماعات وترابطهـم على قاعدة الدخل الهائل، وسـوف يكون للرأسـمالية الوسـيطة فـي اليمن الشـمالي الدور الأكبر فـي تنظيـم العلاقة مع السـوق الدولي، فهـي تقوم بهـذا الـدور الآن، ومع تدفـق أموال النفط سـيقوى هـذا الـدور، مضخمـاً القطـاع التجـاري الذي يلبـي حاجات المجتمـع الاسـتهلاكي من بدايـة الانفتـاح، وهذه الرأسـمالية أقـدر علـى التعامـل مع العصـر، ومن هنـا حاجة المؤسسـة العسـكرية القبلية إليها واعتمادهـا عليها بصورة كاملـة تقريباً.

إن خبـرة ممثلـي القبيلـة لا تذكر في هـذا المجال، والاسـتثناء الوحيـد هو حصول أحد المشـائخ وأبنائه على حق خدمة شـركة (يمـن هنت) مقتحمـاً بذلك ميدانـاً جديداً على المؤسسـة القبلية، وهذه إحـدى محاولاتهـا للاحتفـاظ بامتيازاتها وتجديد وسـائل السـيطرة باسـتخدام التسـهيلات التي تحصل عليها مـن الدولة.

البدوي والنفط:

نسـمع الكثير مـن الأقوال التـي تحدثنا عـن النفط الذي أفسـد البـدوي، الـذي يصورونـه مثـالاً للخلـق الكريـم والمروءة العربيـة قبـل عصـر النفـط، والواقـع يؤكـد لنـا أن البدوي

أفسد النفط وأهدر كل إمكاناته التاريخية، حتى بلغ بها درجة الصفر، فالنفط ليس فرصة تاريخية ضائعة بل مصيدة تاريخية، تماماً كما كان الفحم والذهب واللؤلؤ بالنسبة إلى شعوب أخرى في فجر من الرأسمالية الغربية.

النفط أساس كل التطورات السياسية والاجتماعية التي نفت مشروع الثورة العربية، مع امتداد تأثير مال النفط من الجزيرة إلى بقية الأقطار العربية.

إن العواقب السلبية لأموال النفط ماثلة اليوم في اليمن الشمالي بسبب اعتماده على تحويلات المهاجرين اليمنيين إلى دول النفط، وهذ أخطر حلقات الارتباط بالسياسة السعودية، وأثر المال القادم لن يزيد هذه التأثيرات السلبية إلا قوة، سيمكن المؤسسة الحاكمة من رشوى قوى التغيير المتواضعة والمضي قدماً في إفساد الصفوة، الذي بدأ منذ السبعينيات، والشكوى التي يرددها اليمنيون من انحسار دور المثقف في الحياة العامة تعبير عن هذا الإفساد، واتخذ في معظم الأحيان صورة العودة إلى القبلية أو الطائفية.

زال ذلك البريق الذي صاحب دور المثقف في فترة الدفاع عن النظام الجمهوري، وأسفرت الهوية الاجتماعية عن وجهها.

والمظاهر الأخرى لتأثير مال النفط واضحة في ازدياد استهلاك الفئات، والإقبال على المشروبات الكحولية والسلع الكمالية، وظهور أنواع من السلوك الجانح بين الشباب، وانتشار جرائم الجنس، وكل هذا يصحبه اختلال في القيم يضاعف أثره السلبي ازدياد القمع واتساع شباكه.

هل يمكن الاستغناء عن الدعم المالي السعودي؟

حتى لو أراد اليمن الشمالي فإن السعودية لا تريده مستغنياً عن

هـذا الدعم، فهـو أداة النفوذ الأولـى، وقد أصبح حاجـة داخلية من خـلال ارتباط مؤسسـات الدولة بهـذا الدعـم، والحكومات المتواليـة لم تحد مـن الإنفاق بل زادته، وقد لجأت السـعودية في الآونة الأخيرة إلى سـلاح تأخير أقسـاط الدعم، وهدفها من وراء ذلك ممارسـة الضغط علـى الحكومة، التي تواجـه موجة غلاء كاسـحة، وانهياراً لسـعر الريال وتدهوراً للاحتياطي ينعكس في تضاعف سـعر الدولار خلال أقل من عام واحد، فالمسـألة ليست في ازدياد الدخل الوطني بعد اسـتثمار البتـرول، بل في توظيف هـذا المال، وليـس هناك ما يشـير إلى أن ترشـيده أمر محتمل، ومـا أبعد توقعـات بعـض الاقتصاديين اليمنيين الذيـن أخذوا يحسـبون ريع النفط بأدنى الأسـعار ليثبتوا إمكان الاسـتغناء عن الدعم المالي السـعودي، ونسـوا أن الأمر ليس ماليـاً محضاً، إنه سياسـي بالدرجة الأولـى، وأن فصم عرى الارتباط بالسـعودية يتطلب تغييـراً بعيد المدى في المؤسسـة الحاكمة وعلى أكثر من مسـتوى، ولن يكتمـل إلا بإعادة المحتـوى الديمقراطي والحديث لشـعار الجمهورية الذي التهمته القبيلة والرأسـمالية الوسـيطة.

لـن يكون النفط وسـيلة تحرير من قيـود التبعية بل قيـداً جديداً، وما أكثـر الـدول التي صـاغ النفط أغـلال عبوديتهـا، أمامنا مثـال نيجيريا والمكسـيك، وهما يملـكان بـكل المقاييس أجهزة إدارة حديثـة بالمقارنـة باليمـن الشـمالي، ورأياً عامـاً متقدماً.

غياب السياسة النفطية:

لا توجد مؤسسـة واحدة يمكـن اعتبارها مؤهلـة لإدارة الأعمال في مجـالات التسـويق واقتصاد النفط، فمؤسسـة النفـط اليمنية لا تسـتطيع القيـام بهـذه المهـام، والعجـز فـي هـذا الميدان سـيكون فرصة جيـدة للشـركات الأجنبية، ولوكلاء السـعودية لفـرض رجالها فـي المراكز الحساسـة، وقد بـدت ملامح هذا العجـز عندما شـرعت (يمـن هنت) فـي «توريد» الشـركات

المقاولة التي ستقوم بأعمال البنية الأساسية في منطقة مأرب والصليف، فقد قدمت أرقاماً تتراوح بين ثلاثمائة مليون وأربعمائة مليوناً من الدولارات، ولا تدخل تكاليف بناء المصفاة في هذه التقديرات. إن ريع النفط مرهون سلفاً، فالعروض التي قدمت لتمويل المنشآت تقوم الحكومة بضمان تسديدها وجميع أعبائها، والفساد المالي الذي فاحت رائحته في السنوات الاخيرة شمل معظم المؤسسات المركزية وفي مقدمتها مؤسسة النفط والثروات المعدنية، والبنك اليمني، وشركة الطيران، وبعض الوزارات كالتموين والاقتصاد، وتكاد قسمات الصورة تتشابه مع الفضائح التي حدثت في مصر، لأن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الحالين هي السبب، وإن تميزت المؤسسات في حال اليمن الشمالي بدرجة متدنية من الكفاءة إلا في باب الفساد، ومال النفط القادم سيوسع أرجاء جنة الطفيليين والسماسرة، وجامعي الإتاوات من ممثلي المؤسسة القبلية وكل الذين يرتبط وجودهم بسوق التجارة الحرة حتى الفوضى وحماة التهريب والمهربين وكلهم قد أسهم في إلحاق السوق في اليمن الشمالي بالاقتصاد السعودي.

عودة المهاجرين اليمنيين وبنية الاقتصاد:

من السابق لأوانه الحديث عن حجم عودة المهاجرين، وإن كانت قد بدأت بفعل عوامل لا علاقة لها بالنفط، منها تشبع السوق بالعمالة غير الماهرة ومنافسة العمال من غير العرب بالمشروعات الكبيرة، والاستغناء عن العمال في البنية الأساسية التي كانت تستنفد نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين، ومهما كان حجم الإنتاج فإنه سيجذب نسبة من العمال اليمنيين في السعودية ودول الخليج، وعودتهم ستكون عاملاً صحياً، فقد تقوم ببعض التشوية الذي لحق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، وكان من أهم أسباب حرمان هذه الدولة العربية من قاعدة انتاجية مستقلة، ومعاناتها من

جيرانها، هؤلاء الأشقاء الذين يستثمرون جهود مئات الآلاف من أبناء اليمن ويجعلون كدهم قيداً على تطور بلادهم.

إن الازدواج القائم في بنية الاقتصاد اليمني الشمالي سوف تتضاعف وسيزداد دور ما يسميه البروفيسور (سنتش) الأجسام الغريبة، أي حقول استخراج المواد الأولية، في بلدان العالم الثالث، فقطاعات الاقتصاد الوطني لا تتطور وتنمو معاً، بل تتفكك وتشوه، فيقضي ذلك على التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني، الذي يعاني من غياب قوى الإنتاج عنه، وفي اليمن الشمالي نجد أعلى نسبة من قوة العمل الاجتماعي توجد خارج بلدها، إذا ما قارناها بالبلدان العربية المصدرة لقوة العمل: مصر والأردن والسودان وسورية، إذ تتراوح هذه النسبة بين 36% و40% وسوف يشهد اليمن الشمالي تجاور القطاعين: القديم الذي يتسم أصلاً بالتشوه والتبعية، والجديد وهو اقتصاد التصدير، الذي سيضاعف الاختلال الواضح في البنية الاقتصادية الراهنة، فمن أول شروط التغلب على هذا الاختلال ترشيد الاستهلاك، وتوسيع نصيب الزراعة، ورسم سياسة تعالج مشاكل الادخار السلبي، بهدف الحد من التدهور المستمر بسبب الاستيراد الاستهلاكي الذي جعل عجز الميزان التجاري ملمحاً ثابتاً في اقتصاد (ج.ع.ي).

أثبتت السنوات التي انقضت من عمر الخطة الخمسية الثانية من 1982، أن الحديث عن الكفاءة الإنتاجية والترشيد، والاعتماد على النفس، والأمن الغذائي أقرب إلى الأماني والوعود، ولا علاقة لها بواقع الاقتصاد اليمني، وأية خطة لا تصل إلى معالجة مشاكل البنية الاقتصادية إنما تصب في خاتمة المطاف في طاحونة الطبقات والفئات التي أشرنا إليها، ومال النفط سوف يكون عاملاً سلبياً في هذا الاتجاه، وقد أصبح انتظاره شغل الحكومة الشاغل، ويجري باسمه إرجاء حل المشاكل

الاقتصادية والمالية وأزمات الاختناق الدوري، والارتفاع اليومي لأسعار السلع الأساسية، وبدلاً من الترشيد في مختلف المستويات، تلجأ الحكومة إلى سياسة تتأرجح بين العقوبات التي توقع على تجار التجزئة أحياناً، وبين خطر استيراد بعض السلع، التي سرعان ما تملأ السوق وتباع بأسعار مرتفعة.

إن مأزق السياسة الاقتصادية يتمثل في إعلانها ورغبتها في معالجة المشاكل المتراكمة، وتمسكها في نفس الوقت بسياسة الانفتاح الاقتصادي، ولا نستطيع أن نجد بلداً يتمتع فيه التجار وكبار المستوردين بحرية الاستيراد والتلاعب بالأسعار يمكن أن يقارن بما يجري في (ج.ع.ي)، ولم يعرف تاريخ نشوء الرأسمالية مثل هذه الفوضى وليس سببها الاقتناع بسياسة الانفتاح الاقتصادي، بل وضعف جهاز الدولة وفساده.

الوحدة اليمنية:

مشكلة الوحدة اليمنية عويصة، وما تحاط به من تفاؤل ساذج وضجيج إعلامي لا يزيدها إلا تعقيداً، وليست وليدة الأمس القريب، فعندما كان الأتراك يحكمون اليمن الشمالي فإن الإنجليز منذ 1839 يحكمون مستعمرة عدن ومحمياتها الشرقية والغربية.

قامت المملكة المتوكلية اليمنية في اليمن الشمالي بعد خروج الأتراك في إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، وأعلنت الجمهورية العربية اليمنية بعد الإطاحة بالإمامة في 1962، أما في اليمن الجنوبي فقد خرج البريطانيون منها في 1967، وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

ومنذ ذلك الحين لم تكن العلاقات حسنة بين اليمنيين رغم تعاقب حكام مختلفين هنا وهناك، وعبر تدهور العلاقات عن نفسها في صورة حربين بين الدولتين في عام 1972 وعام 1979.

إن اليمن الشمالي مشكلة داخلية بالنسبة لليمن الجنوبي، كما أن اليمن الجنوبي مشكلة داخلية بالنسبة لليمن الشمالي، وليس السبب ارتباط كل جمهورية بمعسكر دولي، وإن كان ذلك من الأسباب الهامة، بل وبالدرجة الأولى لأن مطلب الوحدة اليمنية في حد ذاته شعار جماهيري، وهو جزء من النزوع العميق عند الجماهير نحو الوحدة والتقدم، وقد وحدت القوى السياسية اليمنية في الجنوب والشمال، ولا سيما الوطنية والتقدمية منها، بينه وبين شعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فالوحدة اليمنية ليست شعار كبار الملاك، ولا المشائخ ولا الرأسمالية الوسيطة، إنها راية الفلاحين والعمال والفئات الوسطى الوطنية، التي تعرف دور الوحدة في النهوض باليمن كله.

ولكن هذا النزوع لا يستعصي على الترويض، ووجود واقعين مختلفين في الجنوب والشمال أول وسائل هذا الترويض، وأصبح احتواء شعار الوحدة في السنوات الأخيرة أكثر يسراً، وشاع الاقتناع بأن استمرار لجان الوحدة، رغم أنها تعيد أعمالها من الصفر بعد كل مرة تنتهي فيها من مهامها بما فيها لجنة الدستور الموحد، خير من الحرب، ومن المفارقات أن حرية الانتقال بين اليمنيين كانت قائمة قبل قيام الجمهوريتين، أي في ظل الإمامة والحكم الاستعماري، إن رسوخ المصالح في الجمهوريتين يشكل عائقاً أمام الوحدة، كما أن منجزات اليمن الجنوبي على المستوى الاقتصادي ونشر التعليم وحرية المرأة ومساواتها بالرجل من العوائق التي تقف في طريق الوحدة، وهذه على وجه التحديد هي التي يوجه إليها النقد من قبل قوى اليمين في الشمال، وهي المقصودة عندما يتحدث عن تحقيق الوحدة تحت راية الإسلام.

كل هذه الصعوبات تغري البعض برفض الطريق الديمقراطي لتحقيق الوحدة، والدعوة إلى نهج «بروسي»

لتحقيق الوحدة، فليس هناك طريق غير احتواء أحد النظامين للآخر، وهذه فكرة تراود بعض كبار الضباط في اليمن الشمالي وبعض ممثلي المؤسسة القبلية، لا سيما أولئك الذين يتحدثون عن الثأر لهزيمتي 1972 و1979.

والاهتمام الشديد الذي تبديه حكومة (ج.ع.ي) بالجيش، والإسراع بتخريج دفعات كثيرة وسن قانون الخدمة الإجبارية يؤكد أن نصيب الصفوة العسكرية من الدخل الوطني كبير، وسوف تطالب بنصيب وافر من ثروة النفط، و»عسكرة» الجهاز الإداري مستمرة منذ سنوات، ولكنها في السنتين الأخيرتين اتخذت طابعاً واسعاً، فإلى جانب تغلغل العسكريين على مستوى المحافظات والسلك الدبلوماسي، نظمت دراسات خاصة لتخريج العسكريين بهدف السيطرة على الحكم المحلي والإداري في المحافظات كلها، وهذا يعني في واقع الأمر مزيداً من إحكام السيطرة من قبل المؤسسة القبلية العسكرية.

لا يمكن لمال النفط إلا أن يعزز القطرية النفطية في اليمن الشمالي، وسوف يقوم بنفس الدور في اليمن الجنوبي طالما بقيت الأوضاع الراهنة، واستمر غياب حامل تاريخي لشعار الوحدة اليمنية، طبقة اجتماعية او تحالف طبقات تجعل تحقيق الوحدة في مقدمة برنامجها السياسي.

إن تصدير النفط سوف يزيد من توجيه الاقتصاد اليمني في الجمهوريتين نحو الخارج، وسلبيات الاقتصاد المتحور نحو الخارج معروفة، وأما في ظروف (ج.ع.ي) فإنه سيقوي سياسة التبعية للخارج ويمعن في تشويه البنية الاجتماعية الاقتصادية، ويتوقع ان يكون ترشيد أموال النفط ممكناً في اليمن الجنوبي إذا لم تفلح السعودية في جر اليمنين إلى سباق التسلح بالاستيراد.

إن بناء مصفاة الصليف في (ج.ع.ي) ورفض اقتراح قديم

باستخدام مصفاة عدن، التي تعمل بجزء من طاقتها الإنتاجية، حتى يكون ذلك بداية لنوع من التكامل بدلاً من التوازي والتماثل في سياسة التصنيع، من المؤشرات التي تدل على اتجاهات المستقبل، وأدى إلى إهمال موضوع الاستثمار المشترك في منطقة الحدود إلى نشوب أزمة في يناير 1985، وهي دليل على أن تجنب مسألة الوحدة اليمنية يجري «بإتقان» أشد كلما زاد ضجيج الحديث عنها، لكن الواقع عنيد لا يرحم.

أزمة يناير 1985:

إنفجر الموقف في منطقة النفط في الأسبوع الأول من يناير 1985، وتضاربت الأخبار والإشاعات، وكانت هذه الأزمة خاتمة لسلسلة أحداث نهاية العام المنصرم وبدأت بمحاولة حكومة صنعاء إظهار قوتها لتخويف القبائل في منطقة مأرب، بعد ان تعرضت منشآت (يمن هنت) لإطلاق النار عليها، ولكن إظهار القوة تجاوز الحد في نظر حكام السعودية الذين قدروا عدد القوات المرسلة بأنها أكبر من هذه المهمة، وحشدوا قوات كبيرة على الحدود في مظاهرة عسكرية، فطار وزير خارجية صنعاء إلى الرياض لتهدئة الخواطر، وفي هذا الجو المشحون بالخطر انفجر الموقف بين اليمنيين، ويعزو البعض السبب في ذلك إلى أن اليمن الشمالي لم يكن يقوم بدوريات في منطقة الحدود، بينما كان اليمن الجنوبي يقوم بدوريات منتظمة، فعندما شوهدت دوريات اليمن الشمالي ثم رصدت محاولات تمركزها في منطقة متنازع عليها أخذ اليمنيون الجنوبيون يضاعفون من دورياتهم وتمركزهم في المنطقة.

وتوالت الأخبار عن الصدامات بين الدوريات بالقرب من منطقة الثنية وعازين وما جاورهما، فأصبحت قيادة الأركان في البلدين في حالة طوارئ، وارتفع صوت بعض المشائخ في اليمن الشمالي منادياً بالدفاع عن

النفـط، وبـدأ جمـع المتطوعين مـن أبنـاء القبائل الشـمالية، وأسـهم الشـعر الشـعبي في اسـتنفار الهمم للدفاع عـن النفط!!

أرادت السـعودية وبعض كبار المشـائخ في اليمن الشمالي وقليل مـن التكنوقراط فـي الحكومة أن تكون مناسـبة لتصفية أكثر من حسـاب، وذعر اليمنيون من حرب على نفط لـم يجربوا طيباته، فذهب رئيـس اليمن الشـمالي فجأة إلى عدن وعـاد ومعه رئيس اليمن الجنوبي إلى صنعاء، نزع الفتيل فلم تشـتعل الحرب، وأعلن اتفاق مقتضب عن الاسـتثمار المشـترك للنفط في منطقة الحدود حيث الحوض مشـترك وإن كان معظمه يقع فـي اليمن الجنوبي.

أثبتـت الحدود أنها ليسـت وهمية علـى عكس ما يـردد الإخوة اليمنيـون فـي أحاديثهـم وخطبهـم الحماسـية، وأنهـا أصلب من هـذه الخطـب، إنها رمـز المصالح علـى جانبيهـا، وبدلاً من إنـكار وجودها، عليهم دراسـتها وترشـيد الخـلاف عليها.

أبـرز اليمـن الجنوبـي خرائـط تثبـت حقوقـه فـي أثنـاء المفاوضـات، ولـم يقـدم اليمن الشـمالي أيـة وثائـق، وتأجل رسـم خريطـة الحـدود، ولكنـه سـؤال سـوف يواجههـم من جديـد عنـد مناقشـة الاسـتثمار المشـترك علـى الطبيعـة.

إن مـن بيـن الأسـباب التـي دفعـت اليمـن الشـمالي علـى التعقـل، الأزمـة الاقتصاديـة الطاحنة فيـه، وعدم ثقـة رئيس الدولـة فـي ولاء بعـض القادة العسـكريين، وشـكه فـي نوايا منافسـيه فـي المؤسسـة القبليـة، وعدم ثقتـه في كفاءة جيشـه ففاتـت الفرصة علـى «الصقور» مـن المدنيين والعسـكريين.

من علامات الاسـتفهام الكبيرة في هذه الأزمة أن فكرة الاسـتثمار المشـترك التي تم الوصول إليها دون أية تفاصيل، كانت مطروحة على الحكومتين قبل الأزمة ببضعة أشـهر، فلمـاذا كانت أحداث

يناير لازمة؟، ومن يقف خلفها؟، ومن بادر بإرسال الدوريات التي كانت السبب المباشر لتدهور الموقف بين اليمنين؟.

وبالاتفاق على الاستثمار المشترك عاد الموقف على ما كان عليه قبل أشهر، ولكن إلى حين فليس هناك ما يدل على أن القوى الرجعية في (ج.ع.ي) وحكام السعودية يمكن أن يباركوا أي تقارب بين الجمهوريتين، فجعلها في حالة حرب معلنة أو كامنة أول بند في استراتيجية حكام السعودية.

ليس النفط شراً محضاً، ولكن ظروف «المجتمعات» العربية في شبه الجزيرة والخليج هي التي جعلته كذلك، وحتى يصبح نعمة لا نقمة، وفرصة تاريخية تسند التطور لا بد من ترشيد الأنظمة، واليمن الشمالي ليس استثناءً، إنه حالة نمطية أخرى لهبوط ثروة النفط على بنية تقليدية.

كُتب هذا الموضوع قبل أحداث يناير 1986، وجاءت الأحداث بعد ذلك لا لتؤكد عدم إمكان تحقيق الوحدة بين قطرين نفطيين، بل لتثبت حقيقة جديدة وخطيرة وهي إمكان الاقتتال على النفط بين القطرين أو الشطرين، وكل أحداث يناير وفبراير 1988 لا تدع مجالاً للشك في أن النفط لن يكون عامل استقرار في اليمن بشطريه، ولا شك أن أحداث يناير عامل أساس في هذا الشأن، فقد أوجدت وضعاً معقداً وبالغ الخطورة، وهو قابل للتغيير في أية لحظة، لا سيما وأن أكثر من طرف عربي شقيق ودولي يسعى إلى توظيف أحداث يناير لتنفيذ استراتيجية قديمة وثابتة في شبه الجزيرة العربية تعتمد على قاعدتين: أولاهما: الحيلولة دون أي تقارب بين اليمنيين، والثانية: تقسيم الصف الداخلي في اليمنين (الجنوبي والشمالي)، وأفضل الطرق لتنفيذ هذه الاستراتيجية تسعير الخلاف بين اليمنيين بوساطة «اللوبي السعودي» في اليمن الشمالي، والعمل على الاحتفاظ بالتوتر ملمحاً دائماً في العلاقة بين الجنوب والشمال، حتى يمكن إشعال فتيل الحرب بينهما في أية فرصة مناسبة، وتتيح الظروف الراهنة الاحتفاظ بقنبلة زمنية لتفجرها في الوقت المناسب، وهذه القنبلة هي الآلاف من النازحين إلى اليمن الشمالي بعد أحداث يناير 1986، وعددهم يتراوح بين ثلاثين وخمسة وثلاثين ألفاً، ويعيش أغلبهم في معسكرات ونصفهم من العسكريين، وليس سراً أن السعودية ودولة الإمارات يقدمون ملايين الدولارات لليمن الشمالي للاحتفاظ بهم، وقد أرسل ألف وخمسمائة من الطيارين إلى ليبيا لدعم حركته مع تشاد.

إن تصعيد الموقف عسكرياً في بداية عام 1988 يشير إلى أن هذه الاستراتيجية في طريق التطبيق بالتدريج، فالصدامات

المتتالية يمكن أن تشعل نار حرب شاملة بين عدن وصنعاء إلا إذا استطاع الطرفان التصرف بحكمة في الوقت المناسب، وهو ما يتحقق في بعض الأحيان ولكن دون أن يلغي الاستراتيجية الثابتة، التي لا يمكن حذفها من جدول أعمال السياسة اليمنية إلا بموقف وطني وقومي تجاه حكام السعودية، إذ لا يكفي أن يقول حكام اليمن الشمالي إنهم لا يرتاحون من موقف الرياض في هذه القضية أو تلك، لأن تدهور الموقف لا يعالج إلا بموقف سياسي واضح من الاستراتيجية السعودية، وانطلاقاً من وحدة مصالح اليمن جنوباً وشمالاً، ومصالح حركة التحرير الوطني العربية، في شبه الجزيرة وبقية أقطار الوطن العربي.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى آراء «روبرت بوروز» الذي نشر كتابه «الجمهورية العربية اليمنية، سياسات التنمية 1962 – 1986»، وبست فيوبس مولور، كولورادو ، بعد كتابة هذا الموضوع، وهو أستاذ جامعي درس في جامعة بيروت الأمريكية وعاش فترة في اليمن الشمالي، وقد بسط آراءه عن اليمن الشمالي في كتيب عن اليمن في السبعينيات درس فيه عهد الحمدي ومشاكله مع السعودية، وقد توصل فيه إلى استنتاجات أن السعوديين سيحاولون التخلص من حكم الحمدي وأنهم ينتهجون سياسة خاطئة في اليمن يمكن أن تؤدي إلى تقوية الاتجاه اليساري في اليمن شمالاً وجنوباً وفي الجزيرة العربية، ومن هنا يرى ضرورة «إنقاذ السعوديين من أنفسهم»، فهو حريص على مستقبل السياسة الأمريكية في المنطقة، ويرى في تركها «للذكاء» السعودي خطورة بالغة، وهذا يعني ضمناً أن على حكام

22 وهذا ما تحقق بصورة أولية في استثمار النفط من قبل شركة هنت الأمريكية، وكانت خطبة جورج بوش في حفل افتتاح المصفاة واضحة في هذا الشأن، فقد أكد على ضرورة الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، وأشاد بقيادة اليمن الشمالي السياسية، ومنذ هذه اللحظة أصبح اليمن الشمالي جزءاً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية النفطية والسياسية.

البيت الأبيض أن يوجدوا علاقة مباشرة باليمن الشمالي.[22]

وفي كتابه الأخير في الفصل العاشر منه (اليمن والنفط عام 1986) يحلل كل الاحتمالات المترتبة على ظهور النفط واستثماره، فهو سينهي وضع القريب الفقير بالنسبة لليمن الشمالي ويمكن الحكم فيه من الاستقلال عن السعودية، ويقلل من نفوذ المشائخ الذين يعتمدون على وساطتهم بين الحكم في صنعاء والرياض، كما أن التحديث سوف يسير بخطى جيدة على يد التكنوقراط اليمانيين الذين لم يكونوا قبل اكتشاف النفط قادرين على العثور على مورد لتمويل مشروعاتهم، وهو بصفة عامة يقسم المجتمع اليمني والعربي عامة على طريقة الاستشراق الغربي إلى حديث وتقليدي، فالنفط الذي يربط اليمن الشمالي بأمريكا سوف يقوي مواقع التحديث في وجه التقليديين. إن التحليل يجري بعيداً عن أي تحديد تقليدي بالإطلاق وحديث بالإطلاق، وكل ما يخدم الحديث يناسب سياسة أمريكا، أنه لا يدعو إلى تحرر صنعاء من الرياض باسم صنعاء بل باسم واشنطن، ويبالغ في قدرات اليمن الشمالي على بناء «ازدهار أعظم لليمن بالاعتماد على موارده هو» ويملك بذلك قدرة على حرية التحرك السياسي لم تكن متاحة له قبل الآن.

إن عائدات النفط تتراوح من (600 و700) مليون من الدولارات سنوياً وهو أقل من تحويلات المهاجرين، الذين بدأوا يعودون من السعودية، ومن هنا يبدو أن هامش الحرية الذي ينتجه دخل مستقل عن حكام السعودية غير كبير، لا سيما كلما تقلصت تحويلات المهاجرين اليمنيين، والنظر إلى الخلاف بين صنعاء والرياض باعتباره تناقضاً جذرياً ليس صحيحاً في ضوء كل الأحداث، فالوشائج التي تشد مجتمع اليمن الشمالي إلى حكام السعودية أقوى من نزعة الاستقلال التي يتحدث عنها الساسة، وتلغي التناقضات دائماً لمواجهة عدن المارقة، ورغبة بوروز

في رؤية اليمن الشمالي مستقلاً عن السعودية لصالح علاقات أقوى بأمريكا، تجعله يبالغ في الحديث عن إيجابيات نظام الحزب الواحد في اليمن الشمالي، وكأنه مدرسة للديمقراطية.

إن أحكام بوروز مبنية على التفكير في المرغوب فيه أكثر من الواقع، فهو لا يقدر متانة المؤسسة القبلية، ويبالغ في قدرة التكنوقراط اليمنيين الذين يتعاطف معهم ويحملهم أعباء تاريخية ليسوا قادرين على القيام بها، فهم ليسوا قوة مستقلة، بل جماعة ملحقة بوضع اجتماعي وسياسي، كما أنهم لا يمثلون الحديث بصورة مطلقة بل نوعاً من الحداثة يتناسب وسياسة التبعية.

ولا تكمن القضية في توافر موارد مالية للاستقلال السياسي بل في من يملك هذه الموارد المالية، فهي يمكن أن تكون أداة تكامل مع أعضاء نادي النفط العربي، وليست عامل تحرير واستقلال، فكل البنيان الاجتماعي السياسي لليمن الشمالي قائم على التبعية البنيوية التي تشده إلى الخارج، والخلاف بين حكام صنعاء والرياض لا يصل إلى القطيعة السياسية أو التناحر.

إن حماسه للتوجه الرسمي في اليمن الشمالي، يظهر في إيراده ملاحظة لعبد الكريم الإرياني في نهاية الفصل العاشر «بالطبع أريد لليمن اكتشافاً للنفط .. بعد عشر سنوات، وقبل ذلك لا بد من استخدام فقرنا لننتزع أكثر ما نستطيع من المساعدة من العالم ...».

«إن الجمهورية اليمنية الزراعية التي اكتسبت زخماً في نهاية السبعينيات فقط ربما ما كانت لتحدث قط لو أن النفط تم اكتشافه في عام 1964 أو عام 1974 بدلاً من عام 1984»، لا يشير الواقع السياسي الاقتصادي إلى فروق جوهرية بين الثمانينيات والسبعينيات أو الستينيات، بل إن التبعية قد ازدادت وترسخت، وفي ضوء هذا فقط يمكن النظر إلى جدية الحديث عن التنمية الزراعية

والتطوير، وعن توظيف مال النفط لخدمة الشعب اليمني. إن قوة التحالف السياسي الحاكم يقابلها عجز كامل للتكنوقراط الذين يعلق عليهم بوروز آمالاً كباراً.

إن الظروف الراهنة أكثر تعقيداً من السنوات العشرين الماضية، وزادت أحداث يناير الأمر خطورة، في هذا الأفق ليس هناك ما يدل على أن النفط سوف يكون عامل استقرار أو سلام، أو أنه سيوظف باستقلال عن البنية الاجتماعية الاقتصادية القائمة في اليمن الشمالي، هذا وهم تكنوقراطي غربي يرى التطور السياسي قائماً على مؤشرات تنمية مستقلة عن شروطها السياسية والاجتماعية.

إن الأحداث الأخيرة وتطورات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وحكام السعودية يجعل الدفاع عن حسن الجوار بين اليمن الجنوبي والشمالي، والبحث عن طرق مناسبة للاستثمار المشترك للثروات المشتركة، واجب كل الوطنيين، فذلك هو البديل الوحيد لحرب أهلية لا يمكن التنبؤ بآفاقها.